رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

د. شعبان عوض العبيدي

الرائد في علم الصرف

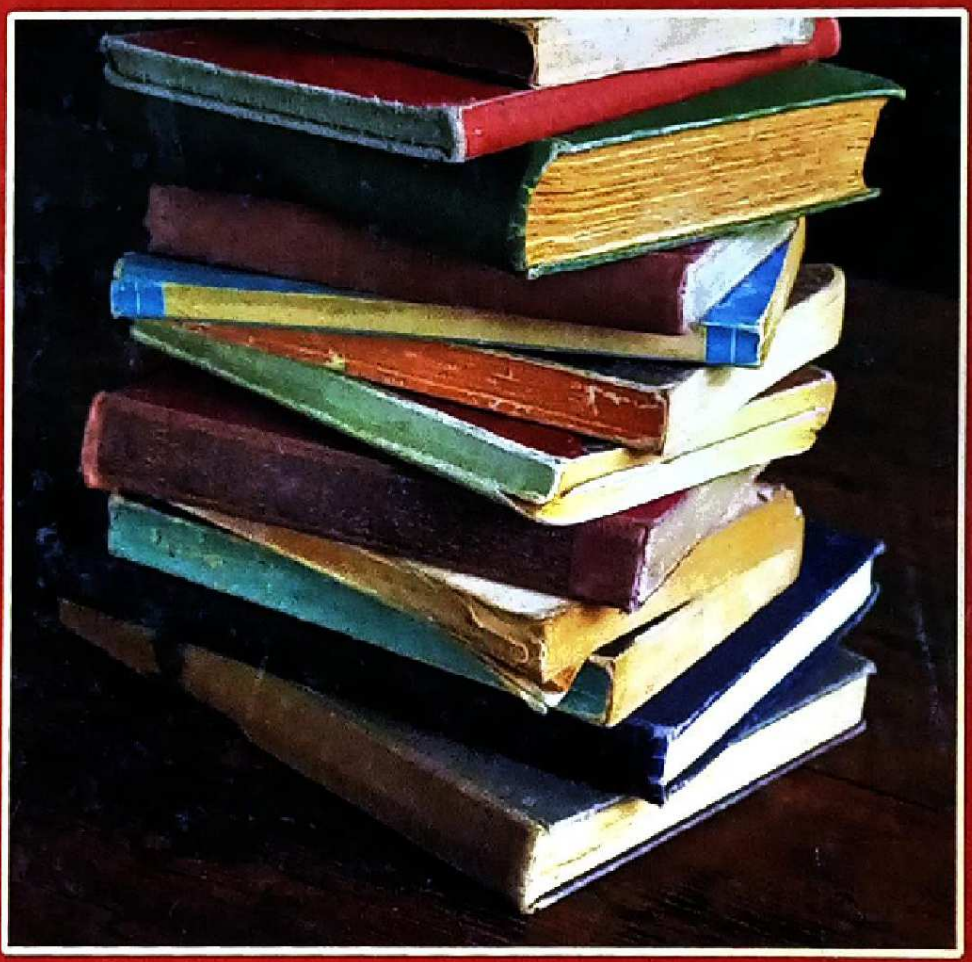

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي - ليبيا

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الرائد

في

علم الصرف

الأستاذ الدكتور

شعبان عوض محمد العبيدي

عضو هيأة التدريس بجامعة قاريونس - كلية الآداب قسم اللغة العربية

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

رقم الإيداع : 7307 / 2008 ف
ردمك 5 – 133 – 24 – 9959 ISBN

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية / بنغازي – ليبيا
هاتف : 9090509- 9096379 – 9097074
بريد مصور : 9097073
البريد الإلكتروني : nat-lib-libya@ hotmail.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الاولى 2008

لا يجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة كانت إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية من الناشر

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ
أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾
يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾﴾

صدق الله العظيم

[سورة طه، الآيات: 25 ـ 28]

إهـــــداء

إلى التي عاشَت معي هذا البحث كلمة بكلمة، وسطراً بسطر، وصفحة بصفحة بدقائقه وساعاته وأيّامه ولياليه، فجعلت من نفسها نبراساً يضيء لي ظلام ليلٍ دامس، أعطتني من وقتها ما تحتاج من وقت وأفادتني بملاحظات كنت سأغفل عنها، وكانت لي في هذا العمل ـ وفي غيره ـ خير مُعينٍ وأصدق مشير، إنّها زوجتي الأستاذة: زكية خليفة مسعود العقوري عضو هيأة التدريس بقسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة قاريونس ـ أُهدي هذا العمل.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدِّمـــة

الحمد لله على نِعَمِه التي من أَجَلِّها نعمة الإسلام، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأنام سيدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه الهداة الأعلام والأئمة الأفهام الذين اتَّبعوا نبيهم عليه الصلاة والسلام، فأناروا بعلومهم وعقولهم عصور الظَّلام، فصارت الدنيا بفضلهم نوراً، وأصبح الكون ينعم بالأمن والسلام.

وبعد،

فإنَّ علم الصرف من أَجَلِّ علوم العربيَّة التي نهضت لخدمة القرآن؛ لأنَّ علم الصرف مختص في دراسة بنية الكلمة العربية التي إذا تمَّ توخيها نعصم اللغة العربية من الانحراف عن المستوى الذي جاء به القرآن؛ لذا فإنَّ المكتبة العربية غنية ـ بحمد الله ـ بما كتبه أسلافنا ومُحدَثونا من العلماء في هذا العلم من أيَّام سيبويه وحتَّى يوم النَّاس هذا، على أنَّ كثرة هذه التصانيف لا تجعل الباحث يمتنع عن تأليف كتاب يراه ضروريًّا في هذا المجال.

وقد رأينا الباحثين في علم الصرف في هذا العصر منقسمين فريقين، فريق يرى أنَّ ما شاده الأسلاف في هذا العلم صرحٌ لا يمكن الإتيان بمثله، وفريق يرى أنَّ ما شاده الأسلاف ينبغي أن نعيد النظر فيه مستعينين بآخر ما توَّصل إليه الدرس اللغويّ الحديث.

وطالب العلم حائر ما بين هذين الفريقين، فهو في سنةٍ لا يسمع إلاَّ كلَّ قديم، وهو في سنة أخرى لا يسمع إلاَّ كلَّ حديث؛ فرأيت ـ مستعيناً بالله، وأنا أبرأ له من الحول والقوة إلاَّ به ـ أن أضع مؤلفاً في علم الصرف يضع بين يدي الطالب ما قاله الأسلاف في يسرٍ وسهولة من خلال كتبهم وأبحاثهم مُشيراً ـ في

الوقت ذاته ـ إلى بعض قضايا الدرس اللغويّ الحديث، متى ما رأيت ذلك مناسباً، في عبارة موجزة؛ لأنَّ الهدف من هذا المُؤَلَّف أن يعي الطالب وعياً دقيقاً ما قاله الأسلاف من غير ما تَعَصُّبٍ أو تَعَسُّف، وأن يتعرَّف على الدّرس اللغويّ الحديث في يسر وسهولة من غير ما إغفالٍ لما أَصَّلَهُ الأسلاف في علم الصرف.

وقد ابتعدت في هذا المؤلَّف عن وضع الجداول والتمارين والأسئلة؛ لأنني أردتُ أن يقرأ الطالب الأبحاث التي يحتويها هذا المؤلَّف قراءة واعية وأن يعرض الأفكار على عقله، وأن يبتعد عن طريقة السؤال والجواب في تلقي العلوم في هذه المرحلة، فهذه الطريقة متروكة للامتحانات التي نعقدها لطلَّابنا، فستُعْرَض عليه هذه الطريقة (طريقة السؤال والجواب) في الامتحانات فَتَسْهُل بعد القراءة الواعية.

وقد قَسَّمْتُ هذا المؤلَّف ثلاثة أقسام، فجعلت القسم الأول خاصاً بتصريف الأفعال جرياً على الطريقة المتَّبعة، وجعلت القسم الثاني في تصريف الأسماء، وجعلت القسم الثالث فيما تشترك فيه الأفعال والأسماء من القضايا كالإعلال والإمالة إلى غير ذلك، وقد أخذت فكرة القسم الثالث من «جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ» في كتابه «المُفَصَّل» فقد قسَّم هذا الكتاب أربعة أقسام، «القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في المشترك من أحوالها»[1] ويدرك القارىء الكريم أنَّنا لم نفرد الحروف بقسم كما فعل جار الله، لأنَّ هذا المؤلَّف خاصٌ بالصرف، وأمَّا كتاب جار الله الزمخشري فيشمل النحو والصرف، والحروف من مباحث النحو.

والهدف العام من هذا الكتاب أن يكون مرجعاً للطلبة المتخصصين في أقسام اللغة العربية بالجامعات.

---

(1) الزمخشري: المفصل (1:17).

وبعد،

أَيُها القارىء، هذا كتابي أقدمه بين يديك.

نسأل الله تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم وافياً بالغرض، وأن يهدينا إلى صالح الأعمال، وأن يعصمنا من الزلل، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمعلمينا ولأصحاب الحقوق علينا إنَّه سميع مجيب.

المؤلف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد في نشأة علم الصرف والتعريف به

التغير اللغوي في كلّ لغات الدنيا أمر واقع لا محيد عنه، لأنَّ هذا ما تقتضيه سنن لغات الإنسان، وإذا كانت هذه الحقيقة مسلَّمة فإنَّ التغير اللغويّ حدث في لغتنا العربية لأنَّها ـ مثل سائر اللغات ـ تخضع لهذا القانون إذا تقرَّر هذا فأَرَى أنَّ التغير اللغوي الذي حدث للغة العربية، وهو ما يسميه أسلافُنا اللحنَ كان سيقع سواء أفتح العرب الأمصار أم بقوا في جزيرتهم.

غير أنَّ هذا التغير اللغوي ربَّما أسرع في حدوثه اختلاطُ العربِ بغيرهم بعد أن فتحوا الفتوح ودخل الناسُ في دين الله أفواجاً، وما كان ليُسْمَحَ لهذا التغير أن يزداد لأنَّ اللغة العربية أصبحت لغة كتاب مقدَّس فكان يجب الحفاظ على هذه اللغة في جميع بُناها المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية. فكما تنبَّه الأسلاف إلى التغير الذي بدأ يطرأ على الجمل النحوية فمِنْ غير المشكوك فيه أنَّهم قد تنبهوا إلى التغير الذي بدأ يطرأ على الأصوات وعلى بنية الكلمات؛ ومن هنا فقد وُجِدَ علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم النحو عند العرب في مراحل تكوُّنِ الدولة العربية الإسلامية الأولى.

ولكي نضع المسألة في حجمها العلمي الصحيح فإنَّه من الحق أن نقول: إنَّ علمي الصرف والنحو قد نشآ معاً، وهذا القول معناه أننا لا نكترث بالروايات التي تقول: إنَّ معاذ بن مسلم الهرَّاء «هو أول من وضع التصريف»[1]

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى. علي محمد البجاوي محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ج2، ص400.

فمثل هذه الرواية لا تقدّم لنا على صعيد العلم شيئاً نطمئن إليه، و«يبدو أن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة بالغموض والظلام، لأنّه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها»[1].

إنَّ البحث في هذه الروايات لا يجدي شيئاً، فإذا كان معاذ بن مسلم الهرّاء المتوفى سنة 187هـ تنسب إليه الروايات وضعه علم الصرف دونما دليل أو بَيِّنَة، ففي السفر الجليل الذي وضعه سيبويه المتوفى سنة 180هـ تبدو مباحثُ الصرف واضحة جلية، وقد خصَّ بها النصف الثاني من كتابه، فالصرف في كتاب سيبويه موجود بسماته العلمية الواضحة التي تدل على الجهود التي بُذِلَتْ عبر السنين، آراء العلماء وافتراضاتهم واجتهاداتهم تبدو في كلّ موضع من مواضيع الصرف في كتاب سيبويه، يجد القارىء لكتاب سيبويه أنَّ ثمة بابين من الأبواب التي نألف وجودهما في النحو قد وضعهما سيبويه ضمن مسائل الصرف في كتابه، أمَّا الباب الأول فهو «باب الممنوع من الصرف» وأمَّا الباب الثاني فهو «باب القسم» ويمكننا القول في الباب الأول إنَّه لمَّا كان يقوم على صيغ وأبنية تخرج على المألوف من الإعراب كان إلحاقه بأبواب الصرف يدل على نظرة ثاقبة، أمَّا الباب الثاني فلعله كان في أوراق دُسَّتْ في ثنايا الكتاب من أحد التلاميذ ويتقوّى هذا الظن إذا ما علمنا أنَّ سيبويه لم يضع مقدّمة أو خاتمة لكتابه، وأنَّه قد تُوفي قبل أن يعيد النظر فيه[2].

بعد هذا كلّه نقول: إنَّ البداية الحقيقية العلمية لعلم الصرف نجدها ماثلة في كتاب سيبويه، فلننتقل إلى تعريف هذا العلم.

جاء في لسان العرب (مادة صرف) «الصرف ردُّ الشيء عن وجهه... تصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة»[3] ويضيف الفيروزآبادي معنًى آخر لكلمة الصرف يقربه من التعريف الاصطلاحي لهذا العلم عندما يقول في معرض

---

(1) كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط4، ج2، ص123.

(2) ينظر د. حسن عون، تطوّر الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م، ص34ـ 36.

(3) اللسان: مادة (صرف).

حديثه عن معنى كلمة تصريف ـ «وفي الكلام اشتقاق بعضه عن بعض»[1].

يمكننا بعد هذا أن نقول: إن كلمة صرف تطلق في اللغة فيراد بها التغيير والتحول والانتقال.

أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه الرضي بأنّه «علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك»[2].

فالصرف ـ إذن ـ علم يبحث في بنية الكلمة العربية ليصل من خلال هذا البحث إلى إقامة هذه البنية على الطريقة التي نزل بها القرآن ونطق بها العرب في عصور الاحتجاج.

ونلحظ أن هذا التعريف يضع الفهم الصحيح لهذا العلم في إطاره اللغوي[3].

على أنَّ المُتَأمِّل في كتب علم الصرف العربي يلاحظ أنّها تستعمل مصطلحي «صرف» و«تصريف» وقد يبدو لأول وهلة أنهما، بمعنًى واحد غير أنَّ أدنى تأمل لا يسمح بمثل هذا الاستنتاج، فعلماؤنا لم يضعوا الألفاظ من غير قصد، والمتأمل لكلامهم يجد أن ثمة فرقاً بين اللفظتين «صرف» و«تصريف»، فإذا أطلقوا كلمة «صرف» فإنما كانوا يريدون بها الصرف بمعناه العلميّ المتمثل في أبوابه ومسائله، أمّا إذا أطلقوا كلمة «تصريف» فقد كانوا يقصدون بها الصرف بمعناه العملي[4] المتمثل في تلك التمارين العملية الذهنية التي كان يضعها العلماء بقصد تعليم الطلبة، وأيضاً ليلحق ما ليس من كلام العرب بكلام العرب.

* * *

---

(1) القاموس المحيط: مادة (صرف).

(2) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1982م، ج1، ص7.

(3) ينظر. د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م، ص7.

(4) ينظر: د. خديجة الحديثي ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1 ـ بغداد 1965 ـ مكتبة النهضة، ص23.

ميدان علم الصرف العربي:

لا يشمل علم الصرف درس جميع المفردات والبنى؛ لأنَّ التغيير والتحول والانتقال لا يشمل كلَّ المفردات، فعلم الصرف ليس من شأنه البحث في الأسماء الأعجمية، لأنَّها لا تخضع لظاهرة الاشتقاق. ولا يشمل الدرسُ الصرفي ـ أيضاً ـ أسماءَ الأصوات مثل: «قاقِ» حكاية لصوت الدجاجة، و«غاقِ» حكاية لصوت الغراب؛ لأنَّ أسماء الأصوات غير واضحة الاشتقاق. كما لا يدرس علم الصرف الحروف وما شابهها من الأسماء الموغلة في الإبهام كأسماء الشرط والاستفهام، وأسماء الموصول والإشارة، وما جاء من هذه الأسماء على خلاف ما قلناه مصغَّراً مثلاً فهو من قبيل الشاذ الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه. كما لا يدرس علم الصرف أيضاً الأفعال الجامدة مثل: نعم، وبئس.

علم الصرف يتصدَّى فقط لدراسة الأفعال المتصرفة، مثل: فَهِمَ ـ يَفْهَمُ ـ أَفْهَم ـ مفهوم.

قَرَأَ ـ يَقْرَأُ ـ اِقْرَأ ـ مَقْروء.

وللأسماء المتمكنة (أي المعربة) سواء أكان هذا الإعراب ظاهراً مثل: بكرٌ ـ خالدٌ، أم كان مقدراً مثل: لبُنى ـ ليلى[1].

---

(1) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط4، 1979م، ج1، ص35، 36.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القسم الأول

في تصريف الأفعال

الفصل الأول

مدخل إلى تصريف الأفعال

1 ـ المجرد والمزيد

يحسن بنا قبل أن نتطرق إلى مواضيع علم الصرف أن نعرض في عجالة إلى مصطلحين يكثر دورانهما في كتب الصرف العربي، أعني بهما مصطلحي المجرد والمزيد.

فالكلمة المجردة هي ما كانت جميع حروفها أصلية لا يسقط منها شيء في تصاريف الكلمة.

وأمَّا الكلمة المزيدة فهي التي يسقط منها شيء في تصاريف الكلمة.

وبما أنَّ علم الصرف يبحث في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ـ فإننا نقول: إنَّ الأسماء المتمكنة منها ما هو مجرد ومنها ما هو مزيد، والمجرد من الأسماء إمَّا مجرد ثلاثي، مثل: (قَمَرٌ)، و(عِلْمٌ)، و(كَتِفٌ).

ومنها ما هو مجرد رباعي، مثل: (جَعْفَر) اسم للنهر الصغير ثم أصبح عَلَماً، و(قُطْرُب) لَقَبٌ لأحد تلاميذ سيبويه، وهو محمَّد بن المستنير، وله معانٍ عديدة، و(درْهَم).

ومنها ما هو مجرد خماسي مثل: (فَرَزْدَق) لقب الشاعر المعروف همام بن غالب، و(خُزَعْبِل) وهو الباطل.

والمزيد من الأسماء: مزيد الثلاثي، وهو إمَّا مزيد بحرف، مثل: (أَحْمَد) وَ(أَكْرَم) عَلَمَيْن.

وإمَّا مزيد بحرفين، مثل: (مُثَابِر) و(مجاهد).

وإمَّا مزيد بثلاثة أحرف، مثل: (مُسْتَكْتِب)، و(مُسْتَغْفِر).

ومزيد الرباعي، وهو إمَّا مزيد بحرف، مثل: (مُدَحْرِج).

وإمَّا مزيد بحرفين، مثل: (منجنيق) و(قناديل).

وإمَّا مزيد بثلاثة أحرف، مثل: (عَبَوثران) وهو نبات طيِّب الريح.

ومزيد الخماسي من الأسماء إمَّا أن يكون مزيداً بحرف، مثل: (خَنْدَريس) بمعنى الخمر، و(دَرْدَبِيس) بمعنى الشيخ الهرم.

وإمَّا مزيداً بحرفين، مثل: (قَرَعْبلانة) وهي دُوَيْبَّة عريضة عظيمة البطن. وقد ألمح ابن عصفور إلى تشككه في هذه البنية؛ لأنها لم ترد في غير كتاب العين المنسوب إلى الخليل[1].

ويلاحظ أنَّ معظم الكلمات المزيدة أصبحت من حوشي الألفاظ؛ وإنما نذكرها على سبيل الاستقصاء.

وأمَّا الأفعال المتصرفة فمنها ما هو مجرد ومنها ما هو مزيد، والمجرد نوعان: مجرد الثلاثي ومجرد الرباعي.

مجرد الفعل الثلاثي، مثل: (قَرَأَ) (فَهِمَ) (نَبُه).

ومجرد الفعل الرباعي، مثل: (دمدم) (زلزل).

والثلاثي المجرد قد يزاد بحرف، وقد يزاد بحرفين، أو ثلاثة، فمثال الثلاثي المزيد بحرف (أكرم) (أخرج) والثلاثي المزيد بحرفين مثل (انطلق) (اكتتب)، والثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، مثل: (استخرج) (استفهم).

والرباعي المجرد قد يزاد بحرف، مثل: (تدحرج) (تزلزل) ويلاحظ أنَّ الرباعي المزيد بحرف لا يأتي إلاَّ على هذه الصيغة (تفعلل) للدلالة على المطاوعة.

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص165.

والرباعي المزيد بحرفين، مثل: (احرنجم) (اطمأنَّ) (اكفهرَّ).

* * *

ممَّا سبق نلاحظ أنَّ عدة حروف الأسماء قد تصل إلى سبعة أحرف إذا أخذنا في الاعتبار كلمة قرعبلانة، أمَّا الأفعال فعدتها لا تزيد على الستة أحرف. هذا في حالة المزيد.

أمَّا في حالة المجرد فإنَّ الأسماء لا تتجاوز الخمسة أحرف، أمَّا الأفعال فلا تتجاوز الأربعة أحرف.

2 ـ الميزان الصرفي

لمَّا كان علماء الصرف قد انطلقوا في بحثهم في الكلمات العربية من افتراض الأصل والزيادة فكان لا مناص والحالة هذه من التفكير في معيار يحددون به الأصل والزائد في حروف الكلمة، وقد هداهم تفكيرهم إلى أن يضعوا ما يُعرف بالميزان الصرفي. وإذا كانت اللغة تعبِّر عن الأحداث اليومية التي تقع فمن المسلَّم به أن نقول عن هذه الأحداث إنَّها أفعال؛ لذا فقد اتَّخذ الأسلاف من حرف الفاء والعين واللام مادة للميزان الصرفي، فالميزان الصرفي هو كلمة (فعل) كلمة تتكون من ثلاثة أحرف، وهنا يُثار سؤال: لماذا وُضِعَ الميزان الصرفي على هيأة كلمة ثلاثية مع أنَّ في الكلم العربي ما هو ثنائي؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول: إنَّ معظم الكلم العربي إنما يقع من الثلاثي فصاعداً، وأمَّا ما كان منه ثنائياً فإنَّه في أصله ثلاثي حذف منه حرف إمَّا لمجرد التخفيف كيَدٍ وغدٍ، وإمَّا لعلة صرفية كعِدة وصِلة.

وهناك سبب آخر يذكره الصرفيون لسرِّ اختيار مادة (فعل) لتكون معياراً توزن به الكلمات «وإنما اختير لفظ فعل لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأنَّ الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون، والمطَّرد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع»[1].

نفهم من هذا النصِّ شيئين، الشيء الأول: أنَّ اختيار لفظة (فعل) يعود إلى طبيعة علم الصرف؛ إذ إنَّ هذا العلم يعتمد في بحثه على الفعل، ومن بدهي القول أنَّ لفظة (فعل) تعبِّر عن الفعل، كما إنَّ علم الصرف يبحث في

---

(1) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 12، 13.

الأسماء المشتقة الجارية مجرى الفعل.

الشيء الثاني الذي يشير إليه هذا النص: أنَّ الميزان الصرفيّ يُقْصَدُ منه أن نعرف أصول الكلمة وما فيها من زيادة وما طرأ عليها من حذف أو إعلال أو تقديم أو تأخير أو حركة أو سكون في عبارة وجيزة مقتضبة.

والميزان الصرفي يُراد به أيضاً أن يكون وسيلة تعليمية يقدِّمها المعلمون للمتعلمين[1].

(1) ينظر: نقرة كار، شرح الشافية في التصريف، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، د.ت، ص5، 6.

طريقة وزن الكلمات

لكي نوضّح كيفية وزن الكلمات وزناً صرفياً نتبع ما يلي:

أولاً - وزن الكلمات الثلاثية:

والكلمات - كما لا يخفى - إمَّا أن تكون أسماءً وإمَّا أن تكون أفعالاً، وكلّ الذي نفعله أننا نقابل الحرف الأول في الموزون بالحرف الأول في الميزان ونسميه فاء الكلمة، ونقابل الحرف الثاني في الموزون بالحرف الثاني في الميزان ونسميه عين الكلمة، ونقابل الحرف الثالث في الموزون بالحرف الثالث في الميزان ونسميه لام الكلمة. فمثلاً:

كلمـة: رَجُل على زنة فَعُل

وكلمة: سُرُر على زنة فُعُل

وكلمة: وَلَد على زنة فَعَل

وكلمة: شَمْس على زنة فَعْل

وكلمة: سِدْر على زنة فِعْل

وكلمة: قَرَأَ على زنة فَعَلَ

وكلمة: عِلِمَ على زنة فَعِلَ

وكلمة: شَرُفَ على زنة فَعُلَ

وقد رأينا من خلال الأمثلة أنَّ حروف الميزان تماثل حروف الموزون في الحركات والسكون.

ثانياً: وزن الكلمات الزائدة عن ثلاثة أحرف:

(1) ما زاد عن ثلاثة أحرف وكان جميع حروفه أصلية من بنية الكلمة (المجرد الرباعي، والمجرد الخماسي).

والذي نفعله في هذه الكلمات أن نقابل الحرف الأول في الكلمة المراد وزنها بالحرف الأول في الميزان وهو فاء الكلمة، والحرف الثاني في الكلمة بالحرف الثاني في الميزان وهو عين الكلمة، والحرف الثالث في الكلمة بالحرف الثالث في الميزان وهو لام الكلمة، ثم نزيد لاماً بعد لام الكلمة في الميزان إن كانت الكلمة رباعية اسماً كانت أم فعلاً.

فنقول في زنة جَعْفَر اسماً فَعْلَل.

ونقول في زنة قُطْرُب فُعْلُل

ونقول في زنة دِرْهَم فِعْلَل

ونقول في زنة قِمَطْر (وهو الجمل القوي السريع الضخم) فِعَلّ (بتشديد اللام).

ونقول في وزن الفعل بَعْثَرَ فَعْلَلَ

وفي وزن الفعل وَسْوَسَ فَعْلَلَ

ولا توجد للفعل الرباعي سوى هذه الصيغة.

إذا كانت الكلمة خماسية ـ ولا تكون إلاَّ اسما ـ فإننا نزيد بعد لام الكلمة لامين، فنقول في وزن فَرَزْدَق فَعَلَّل (بتشديد اللام الأولى).

ونقول في زنة سَفَرْجَل (وهو شجر مثمر من الفصيلة الوردية) فَعَلَّل.

(2) ما كانت زيادته ناشئة عن تكرير أصل من أصول الكلمة:

وفي هذه الحالة نكرِّرُ في الميزان ما تكرَّر في الموزون، فنقول في زنة عظَّم فَعَّل (بتضعيف العين) ونقول في قَدَّس فَعَّل (بتضعيف العين).

(3) ما كانت زيادته ناشئة عن إضافة حرف من حروف الزيادة، وهي حروف عشرة جمعها العلماء في قولهم: (سالتمونيها) أو (هناء وتسليم) أو (اليوم تنساه).

وكان من طريقة أسلافنا جمع مثل هذه الأشياء في جمل أو أرجاز أو أشعار حتَّى يسهل على النشء حفظها.

فإذا وجدنا زيادة من هذه الحروف العشرة فإنّنا نأتي بأصول الكلمة في الميزان مماثلة للأصول في الموزون، ثم نذكر هذه الحروف بألفاظها كما هي، فنقول: في زنة انْفَتَحَ انْفَعَلَ وفي زنة اسْتَغْفَر اسْتَفْعَلَ، وفي زنة مُسْتَقْبِل مُسْتَفْعِل.

وسنعرض لحروف الزيادة قريباً في هذا الكتاب.

وإذا اجتمع في الكلمة زيادتان، زيادة ناشئة عن تكرير حرف من حروف الكلمة، وزيادة ناشئة من إضافة حروف (سألتمونيها) على أصل الكلمة فإننا نراعي ما قلناه سابقاً عند كل زيادة، فنكرر حرف التضعيف في الميزان كما كُرِّر في الموزون، وننطق، بالحرف الزائد من حروف (سألتمونيها) في الميزان مثل صورته في الموزون، فنقول مثلاً في زنة تَقَدَّس تَفَعَّل.

(4) ما كانت زيادته ناشئة عمَّا يُعْرَف بـ«تاء الافتعال»:

فهذه التاء تزاد في الأفعال وما اشتق منها للدلالة على جعل الحدث وتكلُّفه، نقول ـ مثلاً ـ في الفعل: صبر: اصطبر على زنة افتعل، وقد قُلِبَتْ التاءُ طاءً لأسباب صوتية سيتم توضيحها في مكانها المناسب، ونقول في الفعل ذكر: اذَّكر واذدكر وادّكر، وادّكر هو الاستعمال الأكثر شيوعاً في الفصحى. ونقول في ظلم اظَّلم واضطلم واظَّلم، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول زهير بن أبي سُلمى:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويُظْلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ[1]

فهذه التاء ليست من أصل الكلمة، وقد زِيدَتْ، وهي تُبدل صوتياً كما لاحظنا من خلال هذه الأمثلة التي أُبْدَلَتْ فيها التاء إلى طاء، أو ظاء، أو دال أو ذال إلى غير ذلك.

غير أنَّ هذا الإبدال الذي حدث في الكلمة المراد وزنها لا يؤثر في

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975م. ط1.

الميزان الصرفي، فنأتي بهذه التاء في الميزان على أصل زيادتها في الوضع فنقول في وزن اصطبر: افتعل، ونقول في وزن اظّلم: افتعل، ونقول في وزن ادّكر: افتعل[1].

ثالثاً ـ وزن الكلمات التي حدث فيها إعلال:

يتحدَّث الصرفيون عن حروف يسمونها حروف العلة وهي الألف والواو والياء، وسنفرد لها في هذا الكتاب مبحثاً مستقلاً، وما يعنينا الآن هو أن نوضّح كيفية وزن الكلمات التي يحدث في بعض حروفها إعلال.

يقول الصرفيون: إنَّ قال أصلها قَوَلَ، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

ويقولون: إنَّ باع أصلها بَيَعَ، تحرَّكت، الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

فإذا ما أردنا وزن مثل هاتين الكلمتين فإننا نقول في وزنهما «فَعَلَ» باعتبار أنَّ هذه الألف الواقعة في وسط الكلمة في قال وباع أصلها الواو والياء. ومعنى هذا أننا نراعي في الميزان في مثل هذه الكلمات الأصل.

وهناك نوع آخر من الإعلال يسميه الصرفيون الإعلال بالحذف، فكلمة «وَعَدَ» إذا جئنا منها بالفعل المضارع نقول: «يَعِدُ»، والصرفيون يقولون: إنَّ الواو في وَعَدَ عندما نحوِّل الفعل من فعل ماضٍ إلى فعل مضارع حُذِفَتْ؛ لأنَّ الواو في حال الفعل المضارع وقعت بين ضمة وكسرة، فالأصل المُفْتَرَض ـ عند الصرفيين ـ لِيَعِدُ يَوْعِدُ؛ لأنَّ الواو بين ياء وكسرة، والكسرة ياء صغيرة؛ لأنَّ الحركات أبعاض الحروف كما يقولون. ومن مقولاتهم في هذا المثال «يَعِدُ» إنَّ الواو حُذِفَتْ لأنَّها وقعت بين عَدُوَّتيها (الياء والكسرة).

والأمر من وَعَدَ: عِدْ فإذا ما أردنا وزن الفعل يَعِدُ فإننا نقول في وزنه يَعِلُ، وفي حالة الأمر منه عِدْ نقول: عِلْ.

---

(1) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص10: 20.

والأمر من قال: قُلْ، حدث فيه حَذْفٌ. حُذِفت الواو فوزنه على فُلْ.

والأمر من وقى: قِ على زنة عِ.

والأمر من وعى: عِ على زنة عِ[1].

والخلاصة أننا إذا ما أردنا أن نزن الكلمات التي حدث فيها إعلال بالحذف فإننا نراعي في الميزان ما حدث في الموزون.

رابعاً: وزن الكلمات التي حدث فيها قلب مكاني:

يحدث في بعض الكلمات أن تتقدَّم بعض حروف الكلمة على بعض، فكلمة مثل: أَيِسَ أصلها يَئِسَ بدليل مصدرها اليأس.

وكلمة مثل راءَ أصلها رأى تقدَّمت الياء، فأصبحت الكلمة هكذا (رَيَأ) تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فأصبحت (رَاء).

وكلمة الحادي أصلها الواحد.

فمثل هذه الكلمات إذا ما أردنا وزنها نراعي ما حدث فيها من تقدُّم بعض هذه الحروف، فنقول في وزن أَيِس عَفِلَ لأنَّ تقدّم الهمزة على الياء في هذه الكلمة يعني تقدم العين على الفاء في الميزان.

ونقول في وزن رَاء فَلَعَ

وأمَّا كلمة حادي فأصلها واحد، تقدَّمت فيها العين واللام، وتأخرت فيها الفاء التي قلبت ياء، فأصبح وزنها عالف[2].

وهكذا أجملنا القول في الميزان الصرفي بالطريقة التي عرضها الأسلاف، ولكن بصورة ميسرة.

---

(1) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص174.
(2) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص21، 22.

3 ـ القلب المكاني:

يتحدَّث الصرفيون عن قضية صرفية يسمونها القلب المكاني، ويكون حديثهم عن هذه القضية مرتبطاً بحديثهم عن الميزان الصرفي، فهم يتحدَّثون عن القلب المكاني في أثناء حديثهم عن الميزان الصرفي أو بعد فراغهم من الحديث عن الميزان الصرفي.

وقد عرَّف الصرفيون القلب المكاني بأنه «تقديم بعض حروف الكلمة على بعض»[1] ومعنى هذا الكلام حدوث تغيُّرٍ في ترتيب حروف الكلمة، وأكثر ما تقع هذه الظاهرة في الكلمات المعتلة، وفي الكلمات المهموزة، وقد تقع في غير ما قلناه كقولهم: (امْضَحَلَّ) في اضْمَحَلَّ، و(طَأْمَنَ) في طَمْأَنَ[2].

والمتأمل لهذه الظاهرة يلحظها الآن في لغة الأطفال[3]، على أنَّ هذه الظاهرة يؤدي تتبعها إلى معرفة أصول الكلمات معرفة تاريخية، وهي تحتاج إلى دراسة علمية منهجية ضاربة في أعماق التاريخ، مقارنة بين هذه اللغة وشقيقاتها من اللغات الأخرى، ولكننا في هذا الكتاب ملتزمون بتقديم قضايا الصرف كما وضعها أسلافنا من اللغويين.

وسائل معرفة القلب المكاني:

نظراً لما يحدث عن هذه الظاهرة من تغيير في صيغة الميزان الصرفي باعتبار مراعاة الحالة الطارئة التي حدثت في الكلمة، ونظراً إلى أنَّ اختلاف حروف الكلمة ربما أدَّى إلى اختلاط بعض أصول الكلمات؛ الأمر الذي ينشأ عنه الغموض ـ نظراً لكلٍّ هذا لجأ العلماء إلى وضع وسائل يُعرف بها حدوث القلب المكاني. فمن هذه الوسائل.

---

(1) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص21.
(2) المصدر السابق، ص 21، 22.
(3) د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص14.

1 ـ الرجوع إلى أصول الكلمات، وذلك بالعودة إلى مصادرها كما في كلمة: (ناء يناء) ومصدرها النأي.

فهذه الكلمة قبل القلب كانت نَأَى بدليل مصدرها المنتهي بياء، وزنتها على أصلها (فَعَل)، وزنتها بعد القلب المكاني (فَلَعَ) لأنَّ الميزان يبيّن حالة الموزون.

2 ـ ومن الوسائل التي وضعها أسلافنا لمعرفة القلب المكاني النظر إلى أمثلة اشتقاق الكلمة التي حدث فيها قلب مكاني وذلك بـ«الرجوع إلى الكلمات التي اشتقت من نفس مادة الكلمة»[1] فكلمة (جاه) مثلاً إذا ما عرضناها على أمثلة اشتقاقها سنجد أنها تأتي على التوجه والمواجهة والتوجيه ومنها الوجه، فنلحظ تقدُّم العين على الفاء عند حدوث القلب المكاني، فوزنه (عفل). وكلمة (قِسِي) عند إعادتها إلى المفرد نجد أنَّها (قوس)، والصرفيون يفترضون أنها كانت في الجمع (قُووس) ثم حدث في الكلمة قلب مكاني فأصبحت قُسوو، تقدَّمت اللام إلى موضع العين، ثم قلبت الواو الأخيرة ياء فأصبحت قُسُوْي، اجتمعت واو وياء وسُبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياء وأُدْغِمت في الياء، قُلِبَتْ ضمة السين كسرةً لتجانس الياء، ثم قُلِبَتْ ضمة القاف كسرةً لصعوبة الانتقال من ضمة إلى كسرة فأصبحت (قِسِيّ) على زنة (فلوع).

وقد عرضنا هذه الكلمة كما افترضها الصرفيون حتَّى نألف طريقتهم في التفكير.

3 ـ ومن الوسائل التي وضعها الصرفيون لمعرفة القلب المكاني أن يوجد في كلمة ما حرف يستحق الإعلال ولكنَّه لا يُعَل، ومن أوضح الأمثلة كلمة (أَيِس) فالياء متحركة والهمزة التي قبلها مفتوحة، فكان يفترض أن يقال: (آس) بقلب الياء ألفاً، ولكن العرب قالت: (أَيِس) فدلَّ هذا على أنَّ (أَيِس) مقلوبة عن (يَئِس).

4 ـ ومن الوسائل التي يعرف بها حدوث القلب المكاني قلة استعمال

---

(1) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الكلمة، فكلمة (رئم) وهو الظبي الأبيض تُجمع على (آرام) و(أرْآم) غير أن جمع (آرام) أقل في الاستعمال من جمع (أرآم)، فدلَّ هذا على أن الجمع الأول للكلمة حدث فيه قلب مكاني، جُمعت الكلمة هكذا (أأرام) وكان أصلها أن تُجمع على (أرآم). في جمعنا لهذه الكلمة (أأرام) التقى في أول الكلمة همزتان فقلبت الهمزة الثانية ألفاً من جنس حركة الأولى فأصبحت (آرام) على زنة (أَعْفَال).

5 ـ ومن الوسائل التي نعرف بها القلب المكاني أن تأتي الكلمة على هيأة الممنوع من الصرف من غير علة تمنع الصرف، والمثال الذي وجده الصرفيون لهذه المسألة كلمة (أشياء)، فأشياء لا تختلف عن كلمة (أسماء) و(أنباء)، غير أننا ننطق بكلمة (أشياء) ممنوعة من الصرف، نقول: هذه أشياءُ مفيدة، وقرأت أشياءَ مفيدة، ونظرتُ إلى أشياءَ مفيدة. فلفظة أشياء ممنوعة من الصرف، كما لاحظنا. ونقول: هذه أسماءٌ مباركة، وسمَّيت أسماءَ مباركة، وأُعجبت بأسماءٍ مباركة.

فكلمة (أسماء) مصروفة في أحوالها الثلاثة مع أنَّها لا تختلف في الشكل عن كلمة (أشياء) الممنوعة من الصرف؛ لذا ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ (أشْياءَ) أصلها (شيْئَاءَ) على وزن (فعلاء) قدمت اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، وذلك لئلاَّ يجتمع في الكلمة همزتان بينهما ألف، وهي حاجز غير حصين، فأصبحت بعد تقديم اللام (أشياء) على وزن (لفعاء).

وكان الكسائي يرى أنَّ أشياء جمع لشيء على زنة (أفعال) (أشيِئَاء) على زنة (أفعلاء)، ثم حدث في الكلمة حذفٌ فأصبحت: (أشياء) على زنة (أفعاء).

6 ـ ومن الوسائل التي وضعها أسلافنا لمعرفة القلب المكاني أن يؤدي عدم القول بالقلب المكاني إلى اجتماع همزتين متتاليتين في كلمة واحدة، والمثال الذي يُضْرَب لهذه المسألة كلمة جاءِ؛ إذ يفترض الخليل بن أحمد أنَّ أصل هذه الكلمة: جايىء فأخرت الياء التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام؛ لأنها لو بقيت في موضعها لقلبت همزة، وذلك للقاعدة التي تقول: تُقلب الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً في اسم فاعل فعلٍ أجوف وقد أُعلتا فيه.

تطرفت الياء بعد همزة فقلبت همزة تبعاً للقاعدة الصرفية المقرَّرة.

اجتمعت همزتان في آخر الكلمة فحذفت الهمزة الأخيرة فأصبحت الكلمة جاءٍ على زنة (فالٍ)[1].

بعد هذا الذي قلناه نورد هاتين الملاحظتين:

الملاحظة الأولى ـ أنَّ هذه الوسائل التي وضعها أسلافنا تعود إلى السماع ما عدا الوسيلة الأخيرة، فهي ـ بلا شك ـ وسيلة قياسية.

الملاحظة الثانية ـ لا يقصد بهذه الوسائل أنَّ كلَّ وسيلة منها مانعة لوجود غيرها، فكلمة (أَيِس) مثلاً بإمكاننا أن نقول: إنَّه حدث فيها قلب مكاني لوجود حرف يستحق الإعلال ولم يُعل، وبإمكاننا، أن نقول أيضاً: إن الرجوع بهذه الكلمة إلى الأصل يثبت وجود القلب المكاني.

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 377 ـ 380.
الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٢١ـ ٣١.

الفصل الثاني

في تصريف الأفعال

سنعرض في هذا الفصل لتصريف الأفعال من خلال القضايا التالية:

1 ـ تقسيم الأفعال إلى أفعال صحيحة وأفعال معتلة.

2 ـ الحديث عن الأفعال المجردة والأفعال المزيدة.

3 ـ إسناد الأفعال إلى الضمائر.

* * *

1 ـ تقسيم الأفعال إلى أفعال صحيحة وأفعال معتلة

يقرر الصرفيون أنَّ الكلمات تنقسم إلى كلمات صحيحة وكلمات معتلة، ويقررون أنَّ حروف العلة هي الألف، والواو والياء، ولكن لماذا سُمِّيَتْ هذه الحروف حروف العلة؟

سُمِّيت هذه الحروف حروف العلة لما يعرض لها من حذف وقلب وإسكان ولأنها «لا تصح ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال»[1].

هذه الحروف ـ كما لا يخفى ـ تعرض لها تغيرات مختلفة، فالفعل الماضي (قال) نحوِّله إلى فعل أمر فيصبح (قل) قد حُذِفَتْ الألف في حال فعل الأمر. وقال أصلها (قَوَل) تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. إلى غير ذلك من قضايا الإعلال التي سنعرض لها في مكانها من هذا الكتاب.

والمهم هنا أن ندرك أنَّ الأسلاف قد توخوا وسيلة تعليمية عندما سمَّوا هذه الحروف حروف علة، فهذه الحروف نظراً لما يعرض لها من تغيير، فهي كالمريض المتقلِّب المزاج.

---

(1) نقره كار، شرح الشافية في التصريف، ص11.

أقسام الفعل الصحيح:

الفعل الصحيح هو ما كانت جميع حروفه الأصول أحرفاً صحيحة، والأحرف الصحيحة، هي كلُّ حروف الهجاء العربية ما عدا الألف والواو والياء.

وينقسم الفعل الصحيح إلى: مهموز، ومضعف، وسالم.

فالمهموز ما كان في أصوله حرف الهمزة، سواء أكانت الهمزة في أوله، مثل: أخذ، أذِن، أنِف. أم كانت في وسطه، مثل سأل، دأب، رأب. أم كانت في آخره، مثل: قرأ، بدأ، نشأ.

وأمَّا المضعف من الأفعال فلا يخلو أمره من أن يكون من الأفعال الثلاثية أو الأفعال الرباعية، فالمضعف من الأفعال الثلاثية هو ما كانت عينه ولامه في الميزان حرفاً واحداً في الموزون، فالفعل شدَّ ـ مثلاً ـ وزنه على فَعَلَ، وقد رأينا أن عينه ولامه في الميزان ليس سوى (دال) مدغمة في (دال) أخرى، وهكذا الأفعال: ردَّ، وعضَّ ومدَّ، ومسَّ، وحسَّ، وأمَّا مضعف الأفعال الرباعية فيكون بتكرير حروف في مادة الفعل ربما للدلالة على التكثير، وقد عرّفه الصرفيون بأنه ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس، مثل: وسوس، دمدم، زلزل.

وأمَّا السالم من الأفعال فهو ما خلا ـ في أصوله ـ من حرف الهمزة أو التضعيف، مثل: فَتَحَ، عَلِمَ، نَبُه.

والمعوّل عليه في كونه سالماً أن تخلو أصوله من حرف الهمزة أو حروف العلة، فإذا وقعت الهمزة زائدة في الفعل فلا يسمى هذا الفعل مهموزاً، فالأفعال (أكرم) و(أعلم) و(أفهم) تُعد من نوع الفعل السالم؛ لأنَّ الهمزة وقعت زائدة، والأفعال (ناضل) و(قاتل) و(بيطر) بمعنى عالج الدواب، و(هَوْجَل الرجل) بمعنى نام نومة خفيفة ـ تُعد من نوع الفعل السالم؛ لأنَّ الألف والياء والواو وقَعْنَ زوائد.

أقسام الفعل المعتل:

الفعل المعتل هو ما كان في أصوله أحد حروف العلة (الألف، أو الواو، أو الياء). والفعل المعتل ينقسم إلى خمسة أقسام: مثال، أجوف، ناقص، لفيف مقرون، لفيف مفروق.

فلنبين الآن معاني هذه التسميات موضحة بأمثلة مناسبة.

1 ـ المثال: وهو ما كان أوله حرف علة، واواً أو ياءً، ولا يكون ألفاً؛ لأنَّ الألف عند الأسلاف حرف ساكن، والعرب لا يبدأون بساكن، وممَّا جعل الأسلاف، يعدُّون الألف حرفاً ساكناً أنَّها لا تقع في أول الكلام.

فاء المثال في الميزان معتلة واواً أو ياء، مثل: (وعد)، (وزن)، (وثب)، (يسر)، (يبس)، (ينع).

وإنما سُمِّي المثال هذا الاسم لمماثلته الفعل الصحيح واسم الفاعل منه واسم المفعول في عدم الاعتلال، نقول: وَعَدَ فهو واعد وموعود فالواو لم تتغيَّر، كما نقول في مثاله من الفعل الصحيح: فَهِم فاهم مفهوم.

2 ـ الأجوف: وهو ما كان عينه حرفاً من حروف العلة، مثل: (قال) و(نام) و(باع).

فالألف المنقلبة عن الواو أو الياء وقعت في وسط الفعل، فكأنَّها بمنزلة الجوف من الجسم. والأسلاف يلجأون إلى مثل هذه التشبيهات ليجعلوا منها وسيلة تعليمية.

3 ـ الناقص: وهو ما كان لامه حرف علة ألفاً، مثل: (دعا) وهي منقلبة عن واو، و(سعى) وهي منقلبة عن ياء كما يقول الصرفيون، أو واواً مثل: (سرو). أو ياء مثل (رضي) و(لَقِي).

وعندما نصوغ من هذا الفعل فعلاً مضارعاً مجزوماً فإننا نحذف حرف العلة (لام الفعل) نقول: لم يغزُ، ولم يدعُ ولم يرمِ، فقد حذفنا حرف العلة وهو لام الفعل؛ لذا يقول المعربون، مجزوم بحذف حرف العلة، وكذلك إذا

صغنا فعل الأمر فإننا نصوغه بحذف حرف العلة، نقول: اغزُ، ادعُ، ارمِ، حُذف حرف العلة كما هو واضح، وهذا الحذف جعل بنية الفعل ناقصة في حال الفعل المضارع المجزوم وفعل الأمر؛ لذا أطلق الصرفيون على هذا النوع من الأفعال المعتلة اسم «الفعل الناقص».

4 ـ اللفيف المقرون، وهو ما كانت عينه ولامه حرفي علة، مثل: (طَوَى) و(نَوَى) و(حَيِيَ).

وسُمِّي اللفيف المقرون بهذه التسمية؛ لأنَّ الحرفين اللذين يمثلان في الميزان العين واللام متجاوران، فهما كالملتفين المقترنين.

5 ـ اللفيف المفروق، وهو ما كان فاؤه ولامه حرفي علة. مثل: (وَفَى) و(وَعَى) و(وقَى).

وسمي اللفيف المفروق بهذه التسمية؛ لأنَّ الحرفين فيه متجاوران من ناحية، ومن ناحية أخرى مفترقان بالحرف الذي يفصل بين فاء الفعل ولامه الذي يمثل العين في الميزان؛ لذا سُمِّي لفيفاً مفروقاً[1].

---

(1) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.
والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٣٣، ٣٤.
وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٦٠٦.

2 ـ المجرد والمزيد من الأفعال

تنقسم الأفعال إلى أفعال مجردة وأفعال مزيدة.

الفعل المجرد هو ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط منها شيء لغير علة تصريفية. أمَّا المزيد فهو ما كانت بعض حروفه غير أصلية، تسقط في بعض تصريفات الفعل، ولنعطي مثالين للفعل المجرد والفعل المزيد:

فَهِمَ فإذا ما صرَّفنا هذا الفعل فسنقول:

فَهِمَ، يَفْهَمُ، افْهَمْ، فاهم، مفهوم، فَهْم.

نلاحظ من خلال تصريف هذه الكلمة وهي فعل ثلاثي أنَّ مادة هذه الكلمة، وهي الفاء، والهاء، والميم موجودة في تصاريف الكلمة.

نحكم على هذه الكلمة ـ وهي هنا فعل ثلاثي ـ بأنَّها كلمة مجردة.

ولنأخذ الآن فعلاً ثلاثياً مجرداً سقط منه حرف في أثناء تصريفه لعلة تصريفية.

وَعَدَ، والمضارع منه يَعِدُ.

لاحظنا أنَّ الواو ـ وهي فاء الكلمة ـ سقطت عندما حوَّلنا الفعل الماضي إلى فعل مضارع؛ والسبب في هذا الحذف كما يقول الصرفيون العرب أنَّ (الواو) وقعت بين ياءٍ مفتوحة وكسرة عين الفعل، والكسرة جزء من الياء، فكأنَّ الواو وهي بمثابة ضمة وقعت بين ياءين، ويعبر الصرفيون عن هذه الفكرة بقولهم. «إن الواو وقعت بين عدوتيها».

ونمثل الآن للفعل المزيد:

استكتب، فإذا ما صرَّفنا هذا الفعل فسنقول:

اسْتَكْتَبَ، يستكتب، اسْتَكْتِبْ، مُسْتَكتِب، مُستكتَب، استكتاب.

الهمزة والسين والتاء نجدها في تصريف هذا الفعل، لكننا لو حذفنا الزوائد من هذا الفعل فقلنا: (كتب) لأدّت هذه الكلمة معنى يحسن السكوت عليه، هذا الأمر لا نجده في الفعل المجرد، فلو حذفنا الفاء من (فهم) مثلاً فلن نفهم معنىً يحسن السكوت عليه.

ونفصل الآن القول في المجرد والمزيد من الأفعال.

تنقسم الأفعال المجردة إلى أفعال ثلاثية وأفعال رباعية.

الفعل الثلاثي المجرد

يوضح علماء الصرف أنَّ الفعل في اللغة العربية لا يقل عن ثلاثة أحرف، فما وجد منه أقل من ذلك فإنما سقط منه حرف لعلة تصريفية، مثل الفعل (وَقَى) والفعل (وَعَى) فمضارعهما: (يقي) و(يعي)، والأمر منهما (قِ) و(عِ) ففي حال المضارع بقي الفعلان على حرفين، وفي حال الأمر بقي الفعلان على حرف واحد.

هذا الحذف حدث لعلة تصريفية، فهو في حكم الموجود، معتبرٌ في الذهن.

وللفعل الثلاثي الماضي المجرد ثلاث صيغ: (فَعَل) بفتح العين، و(فَعِل) بكسر العين، و(فَعُل) بضم العين.

ومن البدهي أن نقرِّر هنا أنَّ المعوَّل عليه في هذه الصيغ هي حركة عين الفعل.

أولاً ـ فَعَل بفتح العين

ويقابل هذه الصيغة في المضارع ثلاث صيغ:

1 ـ (فَعَل) (يفعُل) بضم العين في المضارع.

ويستعمل هذا الفعل متعدياً ولازماً، ومن أمثلة المتعدي: نَصَرَ ينصُر، كَتَبَ يكتُب. ومن أمثلة اللازم: خَرَج يخرُج طاف يطوف.

وتعرف هذه الصيغة عند الصرفين بباب نَصَرَ يَنْصُرُ.

2 ـ (فَعَل) (يفعِل) بكسر العين في المضارع.

ويأتي هذا الفعل متعدياً، مثل: ضَرَبَ يَضْرِب، باع يبِيعُ، ولازماً، مثل: جَلَسَ يَجْلِسُ، سار يسير.

وتعرف هذه الصيغة عند الصرفيين بباب ضرَب يضرِب.

3 ـ (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) بفتح العين في المضارع.

وقد لاحظ علماء الصرف أنَّ هذا التقابل بين الماضي والمضارع بهذه الكيفية (فَعَلَ يَفْعَلُ) إنما يقع فيما كان عينه أو لامه حرف حلق.

وحروف الحلق ستة، هي: الهمز، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، مثل: سَأَلَ يَسْأَلُ، ذهَب يذهَب، مَنَعَ يمنَع، فتَح يفتَح، مضَغ يمضَغُ، نسَخ ينسَخ.

وتعرف هذه الصيغة عند الصرفيين بباب فتَح يفتَح.

ويأتي منها الفعل اللازم، مثل: ذهب يذهَب، والمعتدي مثل: شَرَحَ ـ يَشْرَحُ.

ثانياً ـ فَعِلَ بكسر العين

ويقابل هذه الصيغة في المضارع صيغتان:

1 ـ (فَعِل) (يَفْعَل) بفتح العين في المضارع.

وتستعمل هذه الصيغة متعدية ولازمة، فمن أمثلة المتعدي: عَلِم يعلَم، فَهِمَ يفهَم، شرِب يشرَب، ومن أمثلة اللازم: فرِح يفرَح، حوِر يحوَر، ظمِأ يظمَأ.

وتعرف هذه الصيغة عند الصرفيين بباب عَلِم يعلَم.

2 ـ (فَعِل) (يَفْعِل) بكسر العين في المضارع.

وهو يستعمل متعدياً ولازماً، ومن أمثلة المتعدي: ورِثَ يَرِثُ ومن أمثلة اللازم: وَثِقَ يثِقُ، وهِمَ يَهِمُ (بمعنى غلط).

والصرفيون يقرِّرون أن أمثلة فَعِل يفعِل (أعْني كسر العين في الماضي والمضارع) مسموعة محدودة، وأكثر ما تكون في المثال الواوي.

على أنَّ هناك أفعالاً سُمِع كسر عينها وفتحها في صيغة المضارع مثل:

حَسِبَ يحسَب ويحسِب، نَعِمَ ينعَم وينعِم، ويعرف هذا الاستعمال عند الصرفيين بباب حسِب.

ثالثاً ـ فَعُلَ بضم العين

وتقابله صيغة واحدة في المضارع وهي (يفعُل) بضم العين ولا تستعمل هذه الصيغة إلاَّ لازمة.

واستعمال هذه الصيغة يكون مصاحباً للغرائز والطباع، أو ما يحل محل الغرائز والطباع، فمن أمثلة النوع الأول: حَسُنَ يحسُنُ، عظُمَ يعظُم، كبُرَ يكبُر، طال يطول. ومن أمثلة النوع الثاني: كرُم يكرُم، شرُف يشرُف، حلُم يحلُم.

وينبغي الإشارة إلى أنَّه يمكن أن تحوَّل بعض الأفعال من غير هذه الصيغة إلى هذه الصيغة (فعُل يفعُل) للدلالة على أنَّ معنى هذه الأفعال صار ملازماً للموصوف بها كالغريزة، مثل: سَمُحَ يسمُح، فقُه يفقُه، نعُم ينعُم. والتحوّل إلى هذه الصيغة يأتي لإرادة المدح أو الذم.

وتعرف هذه الصيغة عند الصرفيين بباب كرُم يكرُم.

* * *

تحصَّل مما قلناه أنَّ صيغ الماضي المجرد ثلاث، (فَعَل) بفتح العين، و(فَعِل) بكسر العين و(فعُل) بضم العين.

وتقابل هذه الصيغ الثلاث من حيث الاستعمال ست صيغ في المضارع.

وننبه هنا إلى أنَّ ثمة أفعالاً سُمِع استعمالها على غير ما قرَّره الصرفيون، فعلى سبيل المثال سُمع فضِل (بكسر العين في الماضي) يفضُل (بضمها في المضارع) وهي صيغة حجازية صرَّح صاحب الاشتقاق بشذوذها[1]، والأكثر فضُل يفضُل (بضم العين في الماضي والمضارع) كما سمع أيضاً ركَن يركَن

---

(1) ابن دريد، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت. ط1، 1991م، ص64.

(بفتح العين في الماضي والمضارع) مع أن هذا الفعل ليس حلقي العين أو اللام كما هو واضح، إلى غير ذلك.

وقد تنبه علماء الصرف إلى مثل هذه الظواهر ودرسوها ضمن ما أسماه ابن جني «تداخل اللغات»، يقول ابن جني: «واعلم أنَّ أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركّبت... هكذا ينبغي أن يُعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب»[1].

(1) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى - بيروت، ط2، ج1، ص375.

الفعل الرباعي المجرد

للفعل الرباعي المجرد في العربية وزن واحد وهو (فَعْلَلَ) بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح ثالثه ورابعه.

ويستعمل الفعل الرباعي المجرد متعدياً ولازماً. فمن أمثلة المتعدي: دحرج، زخرف، بعثر، غربل. أمَّا اللازم فأمثلته قليلة منها: تمتم، عربد، برطم (أي عبس وجهه غضباً) دمدم[1].

وصيغة (فَعْلَلَ) صيغة تقوم على التكرار كما لا يخفى، وتكرار الأصوات غالباً ينشأ عنه معانٍ، وهذا ما حدث لهذه الصيغة، فقد استعملتها العرب في معانٍ مختلفة منها:

1 ـ الاتخاذ، نحو: قَمْطَرْتُ الكتاب، والقِمْطَر في هذا السياق ما تُصان فيه الكتب، والمعنى أنَّه اتخذ الكتاب قِمَطْراً.

2 ـ التشبيه، نحو: حَنْظَلَ خلُقُ خالد وعَلْقَمَ، أي أشبه الحنظل والعلقم في المرارة.

3 ـ الدلالة على جعل شيء في شيء، وبعبارة أخرى إدخال المشتق في المفعول، مثل: فلفلت الطعام أي جعلت فيه الفلفل.

4 ـ الدلالة على الإصابة، نحو: عَرْقَبَه أي أصاب عرقوبه.

5 ـ اختصار المركب للدلالة على الحكاية، وهو ما يسمى بالنحت، مثل: بَسْمَلَ، أي قال: بسم الله الرحمٰن الرحيم، حَمْدَل أي قال: الحمد لله ربِّ العالمين، سَبْحَلَ أي قال: سبحان الله.

وإذا كان الصرفيون القدامى يقصرون مثل هذا الاستعمال على السماع فإنَّ

---

(1) ينظر: ابن عصفور، الممتع، ج1، ص180.
ود. محمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، منشورات جامعة بنغازي، ط١، ١٩٧٤م، ص١٢٤.

دواعي هذا العصر الذي نعيشه تُلِح على أن نتوسَّع في هذا الاستعمال فنجعله قياسياً ذاكرين قول الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم من العلماء «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب».

6 ـ ومن استعمالات هذه الصيغة حكاية أسماء الأصوات المركبة من حرفين، وذلك عن طريق تكرار الصوت لحكايتها، مثل قهقه في ضحكه أي كرَّر (قه)، وهَأْهَأَ بالإبل أي دعاها للعلف فقال هيء هيء[1].

ويقتضينا الحديث عن هذه الصيغة أن نتحدَّث عن قضية درسها الصرفيون العرب وسمَّوها بالإلحاق، وهي هنا في الأفعال تعني أنَّ. أفعالاً ما ذات أصل ثلاثيّ زيد فيها حرف فتحوَّلت إلى أفعال رباعية فاصطلح الصرفيون على أنَّ هذه الأفعال ذات الأصل الثلاثي التي زيد فيها حرف فصارت رباعية ألحقت بالفعل الرباعي دَحْرَج، لكنَّ هذه الأفعال المُلْحَقَة لا تتفق تماماً مع صيغة فَعْلَلَ التي يُوزن عليها الفعل (دحرج)؛ لذا نصَّ العلماء على صيغ خاصة لهذه الأفعال الملحقة، وقد حصروها في ثمانية أوزان هي:

1 ـ فَعْلَلَ، مثل: جَلْبَبَ، أي ألبس الجلباب.

2 ـ فَوْعَل، مثل: جَوْرَب، أي ألبس الجوارب.

3 ـ فَعْوَل، مثل: «جَهْوَر الحديث بعدما هينمه أي أظهره بعدما أسرَّه»[2].

4 ـ فَيْعَلَ، مثل: بَيْطَرَ.

5 ـ فَعْيَلَ، مثل: عَثْيَرَ، أي أثار التراب.

6 ـ فَنْعَلَ، مثل: سَنْبَلَ.

7 ـ فَعْنَلَ، مثل: قَلْنَسَ، من القلنسوة.

8 ـ فَعْلَى، مثل؛ سَلْقَى، أي استلقى على ظهره[3].

---

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص600.
ود. محمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، ص ١٢٤، ١٢٥.

(2) التاج مادة (جهر).

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص598، 599.

المزيد من الأفعال

قلنا فيما سبق إنَّ الأفعال في اللغة العربية لا تقل عن ثلاثة أحرف ولا تزيد عن ستة أحرف، وقد أعدنا هذا الكلام هنا لنبين أنَّ الأفعال إمَّا أن تكون أفعالاً ثلاثية مجردة وإمَّا أن تكون أفعالاً رباعية مجردة، ومن ثم فإنَّ الأفعال المزيدة تنقسم قسمين: أفعال ثلاثية مزيدة وأفعال رباعية مزيدة.

والأفعال الثلاثية المزيدة إمَّا أن تكون مزيدة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة، وأمَّا الأفعال الرباعية فإمَّا أن تكون مزيدة بحرفٍ أو بحرفين؛ وبهذا تتحقق القاعدة التي تقول: إنَّ الأفعال في اللغة العربية لا تزيد على ستة أحرف.

ولكن كيف نعرف المجرد والمزيد من الأفعال ومن الكلمات على وجه العموم؟

نعرف المجرد والمزيد من خلال ما قررناه سابقاً من أنَّ المجرد هو ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط منه شيء في تصاريف الكلمة لغير علة تصريفية، أمَّا المزيد فهو ما سقط بعض حروفه في أثناء تصريف الكلمة وقد سبق أن أشرنا إلى هذا.

1 ـ الثلاثي المزيد بحرف

يذكر الصرفيون لمزيد الثلاثي بحرف ثلاثة أوزان، (أفعل) بزيادة الهمزة، (فاعل) بزيادة الألف بين الفاء والعين، (فعَّل) بتضعيف العين، فالحرف المضعَّف بمنزلة حرفين.

أولاً ـ أفعل بزيادة الهمزة

جرت عادة الصرفيين بناءً على استقرائهم اللغوي أن يذكروا المعاني التي تنشأ عن زيادة الحروف، ونحن الآن ـ جرياً على عادتهم ـ نذكر أشهر المعاني التي تنشأ عن زيادة الهمزة.

1 ـ التعدية: تنقسم الأفعال في اللغة العربية إلى أفعال متعدية ولازمة، وبعبارة سهلة، الأفعال المتعدية هي التي تصل إلى المفعول من غير واسطة، أمّا الأفعال اللازمة فهي التي لا تصل إلى المفعول إلاّ بواسطة، فلو قلنا مثلاً: كرم خالدٌ، فالفعل هنا لازم لا يصل إلى المفعول، فإذا ما قلنا: أكرم خالدٌ علياً، فإنَّ الفعل هنا وصل إلى المفعول بواسطة الهمزة، وهذه الهمزة يسمّيها بعض الصرفيين همزة النقل، ولكن التسمية الأكثر همزة التعدية، نقول: جلس بكرٌ، الفعل هنا لازم، فإذا ما قلنا: أجلست بكراً ـ تحول الفعل إلى متعدٍ.

وعن طريق هذه الهمزة يتعدى الفعل المتعدي إلى مفعول واحد إلى فعل متعدٍ إلى مفعولين، نقول: لبس خالدٌ الثوبَ، فإذا ما قلنا: ألبست خالداً الثوبَ ـ فقد تعدى الفعل من نصب مفعول واحد إلى نصب مفعولين.

وبواسطة هذه الهمزة يتعدى الفعل الذي ينصب مفعولين إلى فعل ينصب ثلاثة مفاعيل، نقول: علمت محمداً صديقاً، ونقول: رأيت الصدقَ منجياً، فإذا ما أدخلنا الهمزة على هذين الفعلين، نقول: أعلمتُ بكراً محمّداً صديقاً، وأريت خالداً الصدقَ منجياً. فقد تعدَّى هذين الفعل كما هو واضح من نصب مفعولين إلى نصب ثلاثة مفاعيل.

وتجدر الإشارة هنا إلى نصب الفعل لثلاثة مفاعيل بواسطة الهمزة خاص بهذين الفعلين (علم ورأى)[1].

2 ـ الدخول في الزمان أو في المكان: تفيد زيادة الهمزة دخول الفاعل في الزمان أو في المكان، نقول: أصبح، وأمسى هذا في الزمان. وفي المكان نقول: أعرق أي دخل العراق، وأنجد أي دخل نجداً (أحد أقاليم الجزيرة العربية) وهذان الفعلان (أعرق وأنجد) كانا مستعملين بكثرة عند العرب القدماء.

3 ـ الإزالة: تفيد الهمزة معنى إزالة شيء عن المفعول، نقول: أعجمتُ الكتاب، أي أزلت ما فيه من غموض الكتابة، وذلك بواسطة نقط الحروف.

---

(1) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص84.

ونقول: أعرب الرجل كلامه، إذا أزال ما فيه من غموض.

4 ـ التعريض: تفيد زيادة الهمزة تعريض المفعول للحدث سواء أوقع عليه الحدث أم لم يقع، نقول: أَبعْتُ المنزلَ. أي عرَّضته للبيع بِيعَ أم لم يُبَعْ. ونقول: أَقْتلتُ اللصَّ أي عرَّضته للقتل قُتل أم لم يقتل. وأَسْقَيت الفرس أي جعلت له ماءً شرب أم لم يشرب.

5 ـ الدلالة على وجود الشيء على صفة معينة: تزاد الهمزة على الفعل الثلاثي المجرد للدلالة على وجود شيء ما على صفة معينة، كقولنا: أجبنتُ بكراً، وأبخلتُ زيداً، بمعنى وجدت بكراً جباناً وزيداً بخيلاً.

6 ـ الدلالة على الصيرورة والاستحقاق: تزاد الهمزة على الفعل الثلاثي المجرد للدلالة على الصيرورة والاستحقاق، فمن الأول قولنا: أطفلتِ المرأة، أي صارت ذات أطفال، وأعْسَرَ الرجل ثم أيسر، أي صار ذا عُسْرٍ ثم صار ذا يُسْر، ومن الثاني (وهو الاستحقاق): أحصد الزرع أي استحق الحصاد، وأزوجتِ الفتاة أي استحقت الزواج.

7 ـ أن يكون أفعل مطاوعاً لفعَّل (بتشديد العين): تزاد الهمزة في الفعل الثلاثي المجرد للمطاوعة (أفعل) بزيادة الهمزة (فعَّل) بتشديد العين، مثل قولنا: فطَّرتُه فأفطر، بشَّرته فأبشر.

8 ـ الدلالة على الكثرة: تزاد الهمزة في الفعل الثلاثي المجرد للدلالة على الكثرة، كقولنا: أشجر المكان أي كثر شجره، وأظبأ أي كثرت ظباؤه، وآسد أي كثرت أسوده[1].

إلى غير ذلك من المعاني التي يذكرها الصرفيون عند حديثهم عن مزيد الفعل الثلاثي بالهمزة، فليس هدفنا في هذا الكتاب استقصاءها.

---

(1) انظر: المصدر السابق، ص 86ـ 92.
ود. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص٣٠ـ ٣٣.
وأحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية ـ بيروت، ص٤٠.

ونرى من المناسب هنا أن نذكر أنَّ الصرفيين يقررون أنَّ (أفعل) قد يأتي بمعنى (فعل)، ويمثلون لذلك بأفعال، منها: بان وأبان، وسرى وأسرى، وقِلْتُه البيع وأقلته إلى غير ذلك... وهو أمر لاحظه القدماء فوضعوا لأجله المؤلفات[1].

ولعلَّ منشأ هذا اختلاف اللهجات العربية القديمة التي كان يسميها القدماء لغات، فالحجازيون في عمومهم كانوا لا يهمزون مثل هذه الأفعال، بينما كانت القبائل الشرقية من جزيرة العرب، ومنها تميم يميلون إلى همز مثل هذه الأفعال. فلمَّا جاء الإسلام ودخل الناس في دين الله أفواجاً تكوَّن ما يُسمَّى باللغة المشتركة فوُجِدَتْ في هذه اللغة المشتركة مثل هذه الأفعال التي نراها مهموزة أحياناً وأحياناً لا نراها مهموزة[2].

ثانياً ـ فاعل بزيادة الألف بين الفاء والعين

تزاد الألف بين الفاء والعين فتصبح زنة الفعل (فاعل)، ويذكر الصرفيون لزيادة الألف معاني منها.

1 ـ المشاركة: زارع بكرٌ خالداً. أي اشترك معه في الزراعة.

وخاصم خالدٌ محموداً، أي اشترك معه في الخصومة.

والمشاركة معناها اشتراك الفاعل والمفعول في الحدث، نقول مثلاً: ضرب عليٌّ بكراً هنا نجد فاعلاً واحداً أوقع الحدث وهو الضرب ـ على المفعول، فإذا ما قلنا: ضارب عليٌّ بكراً، فإننا نجد أنَّ بكراً بعد أن كان مفعولاً واقعاً عليه الحدث أصبح مشاركاً في صنع الحدث، فأمَّا قول المعربين. إنَّ بكراً مفعول به فهو قول: تعوزه الدقة لا صلة له بالمعنى، وهو كلام يقال استجابة لمتطلبات الصناعة النحوية.

---

(1) انظر: على سبيل المثال: أبا إسحاق الزجاج، فعلت وأفعلت، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، 1995م.

(2) انظر: د. رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي، ط1، 1996م ص119.

على أنَّ هناك أفعالاً في اللغة العربية لا يُتصوَّر فيها سوى معنى المشاركة من مثل قولنا: شارك ـ خاصم ـ حاور إلى غير ذلك.

2 ـ المتابعة: تزاد الألف بين الفاء والعين للدلالة على متابعة الحدث وتواليه، بمعنى أن يتكرر الحدث متتابعاً مثل: تابعت القراءة ووالیت الصوم.

3 ـ الدلالة على جعل الشيء ذا صفة يدل عليها الفعل:

تزاد الألف بين الفاء والعين للدلالة على جعل الشيء ذا صفة يدل عليها الفعل، وقد عبَّر الرضي عنها بقوله: «وقد يجيء بمعنى جَعْل الشيء ذا أصله كأفْعَلَ وفَعَّلَ»[1] فمن أمثلة ذلك قولنا: عافاه الله. بمعنى جعله ذا عافية.

صاعر خدَّه، بمعنى جعله ذا صَعَر، والصَّعَر ـ بفتحتين ـ إمالة الخدّ من الكِبْرِ.

عاقبت فلاناً. بمعنى جعلته ذا عقوبة.

كافأت فلاناً. بمعنى جعلته ذا مكافأة.

4 ـ الدلالة على الكثرة: تزاد الألف بين الفاء والعين للدلالة على الكثرة، نقول: ضاعفت له المكافأة، وناعمه الله بمعنى كثَّرت له أضعاف المكافأة، وكثَّر الله نَعْمَتَهُ (بفتح النون: وهي المسرة والفرح).

والصرفيون يربطون بين هذا المعنى (الدلالة على الكثرة) ومعنى الكثرة المستفاد من صيغة (فعَّل) بتشديد العين الذي سنذكره بعد حين. ونعتقد أنَّ الدلالة على التكثير في صيغة (فاعل) مستفاد من الدلالة المعجمية لمثل هذه الأفعال.

يذكر الصرفيون أن صيغة (فاعل): المزيدة قد تأتي بمعنى (فعل) المجرد، من مثل قولنا: سافر محمَّد، وهاجر خالد، فليس في مثل هذين الفعلين ما سبق أن ذكرناه من المعاني وما يماثلها، غير أنَّ معنى المكابدة والمقاساة في

---

(1) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب ج1، ص99.

السفر ربما حملت الناطقين باللغة على إيراد مثل هذه الأفعال على مثل هذه الصيغة، فكأنَّ المسافر والمهاجر تشاركه المكابدة والمقاساة[1].

ثالثاً ـ فعَّل بتضعيف العين

يعد الصرفيون الحرف المضعَّف (أي المشدّد) بمنزلة حرفين، ومن ثم فإنَّ صيغة (فعَّل) بتضعيف العين تُعد عندهم من الصيغ المزيدة، وتدل صيغة (فعَّل) بتضعيف العين على عدة معانٍ، منها:

1 ـ الدلالة على الكثرة والمبالغة: مثل: غلّقتُ الأبواب وطوَّفتُ بالبلد، وخوَّفته عقاب الله.

2 ـ التعدية: نقول: فَرِح عليٌّ. فإذا ما أردنا تعدية هذا الفعل نقول: فرَّحتُ علياً.

ومثله: خرج خالدٌ، فإذا ما عدَّينا الفعل نقول: خرَّجت خالداً بتضعيف عين الفعل.

وبصيغة (فعَّل) بتضعيف العين يصبح الفعل المتعدي إلى مفعول واحد متعديًا إلى مفعولين، نقول: فهم جمالٌ الدرس. فإذا ما أردنا تعديته إلى مفعولين نقول: فهَّمته الدرس.

ونقول: علَّمْته المسألة.

3 ـ الدلالة على التوجه إلى جهة معينة: تستعمل صيغة (فعّل) بتضعيف العين للدلالة على التوجه إلى جهة معينة، نقول: شرَّق وغرَّب، وكوَّف، بمعنى توجه إلى الشرق وإلى الغرب، وإلى مدينة الكوفة.

4 ـ التصيير: تستعمل صيغة (فعَّل) بتضعيف العين للدلالة على التصيير، كقولنا: نحن ليَّبْنَا المصارف. أي صيرناها وجعلناها ليبية. ونقول: مَصَّر المصريون في الستينات الشركات الأجنبية أي صيَّروها وجعلوها مصرية.

---

(1) ينظر: نقره كار، شرح الشافية في التصريف، ص26.

5 ـ الدلالة على النسبة: تستعمل صيغة (فعّل) بتضعيف العين للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل، مثل قولنا: صدَّقته. أي نسبته إلى الصدق وخطَّأته، أي نسبته إلى الخطأ.

6 ـ الدلالة على التشبيه: تستعمل صيغة (فعَّل) بتضعيف العين للدلالة على تشبيه شيء ما بالأصل الذي أخذ منه الفعل، مثل قولنا: قوّس الرجل إذا احدودب ظهره، أي صار مثل القوس.

وحجَّر الطين إذا يبس فصار مثل الحجر.

7 ـ اختصار الحكاية: تستعمل صيغة (فعَّل) بتضعيف العين لاختصار الحكاية، والحكاية هنا قد تكون جملة أو جملاً، نقول مثلاً: قال محمَّد: سبحان الله. فلنا أن نختصرها عن طريق صيغة (فعَّل) مضعفة العين فنقول: سبَّح محمَّدٌ.

وكذلك الأمر في «لا إلٰه إلاَّ الله» نسمعها ممَّنْ يقولها، فنقول: هَلَّل الرجل أو هلَّلتِ المرأة.

ونسمع المؤذن يقول: «الله أكبر» فنقول: كبَّر المؤذنُ.

8 ـ الدلالة على الإزالة والسلب: تستعمل صيغة (فعَّل) بتضعيف العين للدلالة على الإزالة والسلب، نقول: قلَّمت أظافري، وقشَّرتُ الفاكهة، وجرَّدت الزوائد من المسائل.

إلى غير ذلك من المعاني التي يمكن أن تُؤدَّي بهذه الصيغة.

ويذكر الصرفيون أنَّ فعَّل بتضعيف العين تأتي بمعنى (فَعل) المجرد، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾[1] ومعنى زيَّلنا ـ والله أعلم ـ فرّقنا. والفعل أصله زيل على زنة فعل أجوف يائي، ومصدره الزيل.

---

(1) سورة يونس، الآية: (28).

ونقول: قدَّر الله بمعنى قدر، وميَّز المسألة من ماز[1].

2 ـ الثلاثي المزيد بحرفين

يأتي الثلاثي المزيد بحرفين على خمسة أوزان، هي: (افتعل) بزيادة الهمزة والتاء، و(تفاعل) بزيادة التاء والألف، و(تفعَّل) بزيادة التاء وتضعيف العين، (وانفعل) بزيادة الهمزة والنون، و(افعلَّ) بزيادة الهمزة وتضعيف اللام.

أولاً ـ افتعل بزيادة الهمزة والتاء

يأتي (افتعل) بزيادة الهمزة والتاء لعدة معانٍ منها:

1 ـ المطاوعة: والمطاوعة معناها «أن تريد من الشيء أمراً ما، فتبلُغَه»[2] مثل: جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج، ولفتُّه فالتفت، وأسمعته فاستمع، وقرَّبته فاقترب.

2 ـ الاشتراك أو التشارك، مثل: اختلف عليٌّ وخالدٌ، واشترك أحمدُ وإبراهيمُ.

وقد استعمل المحققون من الصرفيين لفظ الاشتراك أو التشارك بدلاً من المشاركة كما هو الأمر في صيغة (فاعل) مثل خاصم؛ لأنَّ المشاركة لا تضاف إلاَّ إلى الفاعل أو المفعول، أمَّا الاشتراك والتشارك فإنه يضاف إلى الشخصين معاً[3].

3 ـ الاتخاذ: مثل: امتطى الفارسُ جواده. أي اتخذه مطيةً، واختبز الخبَّاز الدقيق. أي اتخذه خبزاً.

---

(1) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص92ـ 96.
ود. محمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، ص١٣٥ـ ١٣٧.
ود. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص٣٣ـ ٣٥.
(2) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص183.
(3) نقره كار، شرح الشافية في التصريف، ص26، 27.

4 ـ المبالغة: ومن أمثلته. اقتلع الأشجار، واجتهد في عمله، واكتسب الأعمال الصالحة.

وقد يجيء (افتعل) لغير هذه المعاني التي ذكرناها من غير ضابط، مثل قولنا: ارتجل محمود الكلام، وافتتح صالح الحديث.

ثانياً ـ تفاعل بزيادة التاء والألف

يأتي تفاعل بزيادة التاء والألف لعدة معانٍ منها:

1 ـ التشارك بين اثنين أو أكثر، مثل: تخاصم زيدٌ وعمرو، وتبايع بكرٌ وإسماعيلُ.

2 ـ حصول الفعل بتدرج، بمعنى حدوثه شيئاً فشيئاً، مثل قولنا: تزايد الأمل، تماثل المريض للشفاء، تواردت الأخبار السارة.

3 ـ التظاهر أو الإيهام، ومعناه التظاهر بالحدث وهو ليس صفة أصلية في الفاعل، مثل قولنا: تجاهلت الأمر، وتناعست، وتعامى عن سماع الحقيقة، وتغافل عنها.

4 ـ تأتي صيغة (تفاعل) دالة على المطاوعة لصيغة (فاعل)، مثل قولنا: باعدته فتباعد، تابعته فتتابع، واليته فتوالى إلى غير ذلك.

ثالثاً ـ تفعَّل بزيادة التاء وتضعيف العين

تأتي هذه الصيغة لعدة معانٍ:

1 ـ المطاوعة، وهذه الصيغة مطاوعة لصيغة (فعّل) بتضعيف العين، مثل قولنا: علَّمْتُه فتعلَّم، وأدّبته فتأدَّب، وكسَّرته فتكسَّر، وقيَّسته فتقيَّس (أي نسبته إلى قيس إحدى القبائل العربية القديمة التي تنضوي تحتها مجموعة قبائل كبيرة ويعرفون بالقيسية).

2 ـ التكلُّف بمعنى الاجتهاد في حصول الفعل، مثل: تحلَّم أي تكلَّف أن يكون حليماً. وتعقَّل بمعنى تكلَّف أن يكون عاقلاً أمام ما قد يذهب صوابه. وتصبَّر. وتشجَّع وتكرَّم.

ونلاحظ أن مثل هذه الصيغة التي يقصد بها التكلف لا تُستعمل إلاَّ مع الأوصاف الحميدة، فلا تستعمل مع الجهل والقبح والبخل[1].

3 ـ ومن المعاني التي تدل عليها صيغة (تفعَّل) الاتخاذ، مثل قولنا: تدرَّع الفارس أي اتخذ درعاً، توسَّد الرجل ذراعه. أي اتخذها وسادة.

4 ـ ومن المعاني التي تدل عليها صيغة (تفعَّل) التجنب والترك، مثل قولنا: تهجَّد المتعبِّد. وتأثَّم، وتحرَّج، أي ترك الهجود والإثم والحرج.

5 ـ ومن المعاني التي تدل عليها صيغة (تفعَّل) الدلالة على العمل المكرر في مهلة، بمعنى إتيان الفعل مرة بعد مرة، مثل قولنا: تجرَّع المريض الدواء، أي أخذه جرعة بعد جرعة، وتفهَّم خالدٌ الأمر. أي فهمه مرة بعد مرة.

إلى غير ذلك من المعاني التي يمكن ملاحظتها.

رابعاً ـ انفعل بزيادة الهمزة والنون

وهذه الصيغة لا يأتي فعلها إلاَّ لازماً، وهو مطاوع لفَعلَ الثلاثي، تقول: كسرته فانكسر، وفتحته فانفتح.

ولا تستعمل هذه الصيغة إلاَّ في الأفعال التي تدرك بحاسة البصر، فلم يسمع عن العرب علمته فانعلم، ولا عدمته فانعدم.

وربما وقع فعل هذه الصيغة مطاوعاً لأفعل المزيد بالهمزة، مثل: أزعجته فانزعج، وأسفقته (بمعنى ردَدْتهُ) فانسفق.

وينبغي التريث في الفعل الأخير، لأنَّه يجوز أن يكون من سفقته فانسفق[2].

---

(1) د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص39.
(2) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص108.
نقره كار، شرح الشافية في التصريف، ص٢٨.

خامساً ـ افعلَّ بزيادة الهمزة وتضعيف اللام

ولا يقع فعل هذه الصيغة إلاَّ لازماً، وهي تستعمل للدلالة على الألوان والعيوب بقصد المبالغة، مثل قولنا: احمرَّ، ابيضَّ، اسودّ، احولَّ، اعرجَّ، من الحمرة والبياض والسواد، والحول، والعرج[1].

3 ـ الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف

سنذكر في هذه الفقرة الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، الهمزة والسين والتاء، وصيغته (استفعل).

يذكر الصرفيون للفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف عدة معانٍ منها:

1 ـ الطلب أو ما في حكم الطلب، فمن الأول: استكتبت عليًا، أي طلبت منه الكتابة. واستغفر، أي طلب المغفرة، واستملى الطالبُ الأستاذَ.

وأما ما في حكم الطلب، فمثل قولنا: استخرجت المسائلَ من الكتاب، فليس في هذا الكلام طلب، ولكن الجد والاجتهاد الذي صاحب استخراج المسائل نُزِّل منزلة الطلب. ونقول: استكشف الخبير مورد الماء.

2 ـ ومن المعاني التي تفيدها زيادة الهمزة والسين والتاء التحوُّل والتشبيه، مثل قولنا: استحجر الطين أي صار حجراً أو مثل الحجر. واستأسد الرجل، أي صار مثل الأسد، و«استنوق الجمل» من أمثلة العرب التي تضرب للرجل إذا كان ضعيف الرأي أو واهناً في عزمه. وقصته في كتب الأمثال معروفة[2].

3 ـ ومن المعاني التي تدل عليها هذه الصيغة اعتقاد الصفة، مثل قولنا: استكرمته، أي اعتقدته كريماً، واستسمنت الخروف، أي اعتقدته ذا سِمن. واستعظمته في تصرفاته، أي اعتقدته عظيماً.

---

(1) ابن عقيل شرح ابن عقيل، ج2، ص602.

(2) أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، تحقيق: أحمد عبد السلام، ومحمد سعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1988م، ج1، ص49.

4 ـ ومن المعاني التي تفيدها هذه الصيغة المطاوعة، فصيغة (استفعل) تطاوع صيغة (أفعل)، مثل قولنا: أقمته فاستقام، وأملته فاستمال، وأحكمته فاستحكم.

إلى غير ذلك من المعاني التي ربما تدل عليها هذه الصيغة.

ويذكر الصرفيون أن صيغة (استفعل) تأتي بمعنى (فعل)، مثل: قرَّ واستقرَّ، وأنس واستأنس، وهزأ واستهزأ.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن صيغة (استفعل) فيها من المبالغة في المعنى ما ليس في صيغة (فعل).

كما تأتي صيغة (استفعل) بمعنى (أفعل) المزيد بالهمزة مثل قولنا: أجاب واستجاب، وأيقن واستيقن، قال الله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾[1].

كما تأتي صيغة (استفعل) على معنى (تفعَّل) مثل قولنا: تكبَّر واستكبر، وتعظَّم واستعظم.

* * *

وللثلاثي المزيد بثلاثة أحرف صيغ أخرى يذكرها الصرفيون ليست كثيرة الاستعمال، نذكرها على سبيل الاستقصاء، وهي في عمومها تفيد المبالغة.

(1) افْعَوْعَلَ: بزيادة الهمزة والواو وتضعيف العين؛ مثل: اغدودن الشعر، واعشوشب المرعى.

(2) افعالَّ: بزيادة الهمزة والألف وتكرير اللام، مثل: احمارَّ الخبز واخضارَّ العشب.

(3) افْعَوْلَ: بزيادة الهمزة والواو المضعَّفة (وهي بمنزلة حرفين) مثل: اجْلَوَّذَ (بمعنى أسرع) واعْلَوَّط البعيرَ (تعلَّق بعنقه).

---

(1) سورة آل عمران، الآية: (195).

4 ـ الرباعي المزيد

الرباعي المزيد من الأفعال إمَّا أن يكون مزيداً بحرف، وإمَّا أن يكون مزيداً بحرفين، فللرباعي المزيد بحرف وزنٌ واحد، هو (تفعلل) بزيادة التاء، مثل قولنا: تَدَحْرَجَ، وتَبَعْثَرَ، وتلعثم.

وهذا الوزن يأتي لمطاوعة (فعلل) المجرد كما نصَّ الصرفيون، وهذا واضح في الفعلين الأولين فتدحرج مطاوع لدحرج الرباعي المجرد، وتبعثر مطاوع لبعثر الرباعي المجرد، نقول:

دحرجت الكرة فَتَدَحْرَجَتْ، وبعثرْتُ الأوراق فَتَبَعْثَرَتْ.

أمَّا الرباعي المزيد بحرفين فله وزنان: (افْعَنْلَلَ) بزيادة همزة الوصل والنون، ويمثل له الصرفيون بالفعل احرنجم، وهو مطاوعٌ للفعل الرباعي حَرْجَمَ، يقولون:

حَرْجَمْتُ الإبل فاحرنجمَتْ أي اجتمعت.

والوزن الآخر (افعللَّ) بزيادة الهمزة ولام ثانية، مثل قولنا: اقْشَعَرَّ من شدة البرد وآطْمَأَنَّ قلبه بذكر الله واكفهرَّت السماء.

وهذا الوزن يأتي للمبالغة في تحقق المعنى[1].

* * *

بعد هذا الذي قلناه نرى أن نبين أموراً تتعلق بالزيادة في هذه الأفعال، إذ ربما يُظن أنَّ الزيادة خالية من المعاني بمعنى أنَّ الزيادة لا تفيد، والواقع أنَّه ما مِنْ حرف يزاد في اللغة إلاَّ وله معنىً ووظيفة يؤديها هذا الحرف المزيد، فقول الصرفيين ـ مثلاً ـ إنَّ (أقال) بمعنى (قال) فذلك منهم تسامح في العبارة على حدِّ قول الرضي[2]. هذا هو الأمر الأول الذي نود توضيحه.

---

(1) نقره كار، شرح الشافية في التصريف، ص29.
ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج١، ص١٩٥.
(2) نقره كار، شرح الشافية في التصريف، ص30.

أمَّا الأمر الثاني الذي نرى لزاماً أن نبينه فهو أنَّ معاني هذه الحروف ليست معاني حدية وقاطعة، فإذا ما قلنا: إنَّ الهمزة في (أفعل) تفيد التعدية فليس معنى هذا الكلام أنَّ التعدية لا تتحقق إلاَّ بهذه الوسيلة، وقد اتضح هذا من خلال ما عرضناه.

أمَّا الأمر الثالث الذي ينبغي توضيحه فهو أنَّ هذه الزيادة طريقها السماع عن العرب وليس القياس، فليس لنا أن نقول من (ظَرُفَ) (أظرف) بزيادة الهمزة ولا أن نقول من (نصر) (نصّر) بتضعيف العين، ولا أن نقول في (دخل) (دخَّل) بتضعيف العين؛ لأنَّ مثل هذا لم يسمع من العرب؛ ومن هنا ردَّ العلماء على الأخفش قوله في (ظنَّ) (أظنَّ) بزيادة الهمزة وفي حسب (أحسب) بزيادة الهمزة قياساً على أَعْلَمَ وأَرَى؛ لأنَّ ذلك لم يُسْمَع عن العرب[1].

3 ـ إسناد الأفعال إلى الضمائر

(توطئة)

الفعل في الجملة العربية كما لا يخفى يحتاج إلى فاعل، ويُسمى الفعل مسنداً والفاعل مسنداً إليه. وهذا الفاعل الذي يحتاجه الفعل إمَّا أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً.

والضمير إمَّا أن يكون مستتراً أو بارزاً. فإذا كان فاعل الفعل ضميراً بارزاً فهنا يدخل علم الصرف في هذا الأمر؛ نظراً للتغييرات التي تحدث في الفعل عند إسناده إلى الضمائر، وعلم الصرف إنما اختصاصه التغييرات التي تحدث في الكلمة.

وقبل أن نفصِّلَ القول في إسناد الأفعال إلى الضمائر نحب أن نذكر هنا أنَّ ضمائر الرفع المتصلة بالفعل تنقسم إلى قسمين: ضمائر رفع متحركة، وضمائر رفع ساكنة.

---

(1) الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص83.

فضمائر الرفع المتحركة ثلاثة هي:[1] (التاء)، وهي إمَّا أن تكون محركة بالضم في حال المتكلم، مثل قمتُ. أو متحركة بالفتح في حال المخاطب المذكر مثل: جلستَ. أو محركة بالكسر في حال المخاطبة المؤنثة، مثل قرأتِ. وهذه التاء مختصة بدخولها على الفعل الماضي.

(2) (نا) الفاعلين، مثل قرأنا، فهمنا، وهي أيضاً مختصة بالدخول على الفعل الماضي.

(3) نون النسوة، مثل: الفتيات، قرأنَ وسيفهمنَ واقرأنَ يا فتيات. ونون النسوة تدخل على الأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) كما هو واضح من خلال هذه الأمثلة.

وضمائر الرفع الساكنة هي أيضاً ثلاثة:

(1) ألف الاثنين، مثل: المحمدان كتبا درسيهما، والفاطمتان كتبتا درسيهما، والطالبتان تجتهدان في دروسهما. والطالبان يجتهدان في دروسها. ومثل: يا محمدان اجتهدا في درسيكما، يا فاطمتان اجتهدا في درسيكما. وهي تدخل كما اتضح من خلال الأمثلة على الأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر).

(2) واو الجماعة، مثل: الطلاب، قرأوا دروسهم. والطلاب يقرأون دروسهم. واقرأوا يا طلاب دروسكم. وهي أيضاً تدخل على الأفعال الثلاثة.

(3) ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: أنتِ تعبدين ربَّك وتخلصين في عملك، ومثل: اعبدي ربَّك، واقرأي درسك. قال الله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[2].

وهي تختص كما توضح الأمثلة بالدخول على الفعل المضارع وفعل الأمر[3].

---

(1) المصدر السابق، ص84.
(2) سورة آل عمران، الآية: (43).
(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص611.

بعد هذه التوطئة نفصل القول في إسناد الأفعال إلى الضمائر عرفنا فيما سبق أنَّ الأفعال منها ما هو صحيح ومنها ما هو معتل. ونبدأ الآن بإسناد الأفعال الصحيحة إلى الضمائر.

إسناد الأفعال الصحيحة إلى الضمائر

أولاً ـ المهموز

الفعل المهموز كما سبق أن أوضحنا، هو الذي في أحد أصوله همزة سواء أكانت هذه الهمزة في موقع الفاء، مثلْ: أخذ ـ أمر، أم في موقع العين، مثل: سأَل ـ دأب، أم في موقع اللام، مثل: بدأ ـ قرأ.

والفعل المهموز عند إسناده إلى الضمائر لا يطرأ عليه أي تغيير سوى تسكين آخره إذا كان فعلاً ماضياً، وهي مسألة لا تخص المهموز وحده، بل هي عامة في سائر الأفعال الماضية.

ولنأخذ على سبيل المثال الفعل بدأ فنسنده إلى الضمائر المختلفة.

نقول في حال الفعل الماضي:

المتكلم: بدأتُ (للمتكلم الواحد) ـ بدأنا (لجماعة المتكلمين).

المخاطب: بدأتَ (للمخاطب) بدأتِ (للمخاطبة) بدأتما (للمثنى المذكر والمؤنث) ـ بدأتم (لجماعة الذكور) بدأتن (لجماعة الإناث).

الغائب: بدأ (للغائب المذكر) بدأتْ (للغائبة المؤنثة) بدآ (للمثنى المذكر) بدأتا (للمثنى المؤنث) بدأوا (لجمع الذكور) بدأت (لجمع الإناث).

ونقول في حال إسناد الفعل المهموز إذا كان مضارعاً في حال المتكلم الواحد أبدأُ.

وعند إسناده إلى جماعة المتكلمين نبدأُ.

وللمخاطب المذكر تبدأُ، وللمخاطبة المؤنثة: تبدأين، (وتسمى هذه الياء ياء المؤنثة المخاطبة. وإعرابها فاعل).

وللمخاطب في حال التثنية: تبدآن سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً. ولجماعة الذكور المخاطبين: تبدأون. ولجماعة الإناث المخاطبات: تبدأنَ.

وعند إسناد هذا الفعل إلى ضمير الغائب، نقول للمفرد الغائب المذكر: يبدأُ، وللغائبة المؤنثة: تبدأ، وللغائب المثنى المذكر والمؤنث يبدآن، ولجماعة الذكور يبدأون، ولجماعة الإناث يبدأنَ.

وسياق الكلام كفيلٌ بإزالة اللبس الذي ربما حدث بسبب تشابه الصيغ عند الإسناد.

وعندما نحوِّل هذا الفعل إلى أمر فلا ينبغي لنا أن ننسى أنَّ فعل الأمر موجه إلى مخاطب، وسنقوم ـ على هذا الأساس ـ بإسناد فعل الأمر إلى ضمائر الرفع التي سبق ذكرها:

نقول للمفرد المذكر: ابدأ، وللمفردة المؤنثة: ابدئي بحذف النون، وللمثنى بنوعيه: ابدآ بحذف النون، ولجماعة الذكور ابدأوا، ولجماعة الإناث: ابدأن.

بعض أحكام تتعلق بالفعل المهموز:

(1) جرى الاستعمال على حذف الهمزة من الفعلين (أخذ وأكل) في حال صوغ فعل الأمر من هذين الفعلين، فنقول: خذ، خذي، خذا، خذوا، خذن.

وكلْ، كلي، كلا، كلوا، كُلْنَ.

والمتتبع للهجات العربية المعاصرة ـ لا سيما في بعض بلاد الشام ـ يجد أنَّ هذين الفعلين لا تحذف منهما الهمزة.

(2) الفعلان (أمر وسأل) تحذف العرب همزتهما في حال صوغ فعل الأمر منهما كما تحذف همزة الوصل لعدم الحاجة إليها؛ حيث إنَّ أول الفعل لم يعد ساكناً، نقول:

مُرْ، مُري، مُرا، مُروا، مُرْنَ.

سَلْ، سَلي، سلا، سلوا، سَلْنَ.

وهذا الحذف ملتزم إذا وقع هذان الفعلان في أول الكلمة، فإنْ لم يقع هذا الفعلان في أول الكلمة، فإنَّ الاستعمال العربي يجري بين الحذف وعدم الحذف، وعدم الحذف هو الأكثر، نقول: قلت له امرني، وقلت له مرني، وقلت له اسألني، وقلت له سلني.

(3) تحذف همزة الفعل (رأى) عندما نحوِّله إلى صيغتي المضارع والأمر، فنقول: يرى، رَه، والأصل فيهما: (يَرْأَى وارْأَى) والصرفيون يقررون أنَّ حركة الفتحة التي كانت على الهمزة وهي عين الفعل نُقلت إلى الحرف الساكن قبلها وهو الراء فالتقى ساكنان الهمزة التي نقلت حركتها إلى الحرف الساكن قبلها والألف وهي الفتحة الطويلة وكان الأسلاف يعدونها حرفاً ساكناً ـ فحُذِفت الهمزة، فأصبح الفعل (يرى) (يفل).

والشيء ذاته حدث في فعل الأمر، غير أنَّهم زادوا هاء السكت، فأصبح الفعل (رَه) على زنة (فَه).

وقد حذف من فعل الأمر (العين) لما سبق أن قلناه واللام؛ لأنَّ الفعل ناقص مبني على حذف حرف العلة؛ فزِيدَتْ هاء السكت لتكون تعويضاً صوتياً.

(4) الفعل (أرى): يقرر الصرفيون أن أصل هذا الفعل (أَرْأَى). نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الحرف الساكن قبلها، فالتقى ساكنان الهمزة والألف المنقلبة عن ياء في آخر الفعل لتحركها وانفتاح ما قبلها قبل أن تنقل حركة الهمزة ـ فحُذفت الهمزة وهي عين الفعل، فأصبح وزن الفعل (أرى) (أفل).

والمضارع منه (يُرِي) على زنة (يُفِلُ).

والأمر منه (أرِ) على زنة (أَفِ) بحذف الهمزة وهي عين الفعل، وحذف اللام؛ لأنه فعل ناقص يبنى على حذف حرف العلة[1].

وإذا كان قول الصرفيين في أصل الفعلين (رأى) و(أرى) افتراضاً منهم

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص615ـ 617.

بناءً على تصاريف هذين الفعلين، ولم ينسبوا هذا الافتراض إلى نطق العرب ـ فإنَّ مقارنة هذين الفعلين في اللغة العربية بشقيقاتها من اللغات الأخرى كالعبرية التي نُلمُّ بقواعدها بعض إلمام تؤكد أن الأصل المفترض الذي قرره الصرفيون في هذين الفعلين موجود في اللغة العبرية مستعمل بكثرة في أسفار العهد القديم كما افترضه الصرفيون تماماً[1].

* * *

ثانياً ـ المضعَّف

المضعَّف من حيث عدة حروفه نوعان: مضعَّف الثلاثي ومضعف الرباعي. ومضعَّف الثلاثي هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، بعبارة أوضح ما كانت عينه ولامه في الميزان حرفاً واحداً في الموزون، مثل: مدَّ ـ ردَّ ـ قصَّ ـ ظلَّ ـ مسَّ ويسمى عند بعض الصرفيين بـ(الأصم)[2] وتعرض للفعل الثلاثي المضعَّف حالتان: الإدغام، والإظهار (ويُعبر عنه هنا بفك الإدغام).

أ ـ إسناد الماضي الثلاثي المضعَّف إلى الضمائر:

تتحقق حالة الإدغام عند إسناد الماضي الثلاثي المضعَّف في الحالات الآتية:

1 ـ إذا أُسنِد إلى الاسم الظاهر، مثل:

مرَّ خالد بصديقه. ردَّ خالد الأمر إلى نصابه.

2 ـ عند إسناده إلى الضمير المستتر، مثل:

محمَّد عدَّ نقوده. عمرو ودَّ صديقه.

3 ـ إذا اتصلت به تاء التأنيث، مثل:

---

(1) د. محمد المراغي ود. فتحي المرشدي: في اللغة العبرية قواعد ونصوص، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، 1994م، ص199.

(2) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضَّرَبْ من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1998م، ج1، ص165.

الفتاة غضَّتْ من صوتها.

4 ـ عند إسناده إلى ضمائر الرفع الساكنة، ويدخل من هذه الضمائر على الفعل الماضي ألف الاثنين وواو الجماعة، مثل:

المحمدان حلاَّ المسألة الرياضية.

المسلمون حجُّوا البيت في أمن وأمان.

ويُلاحظ من خلال هذين المثالين أنَّ ألف الاثنين تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً، وأنَّ واو الجماعة تقتضي أن يكون ما قبلها مضموماً.

وتتحقق حالة الإظهار (فك الإدغام) في حالة واحدة، وذلك إذا اتّصل بهذا الفعل ضمائر الرفع المتحركة، وهي:

تاء الفاعل، من مثل:

مَرَرْتُ بصديقي. أَمَرَرْتَ بوالدك؟ أَمَرَرْتِ بالجامعة؟

و(نا) الفاعلين، من مثل: رَدَدْنا الأمر إلى نصابه.

ونون النسوة، من مثل: الفتيات عَفَفْن عمَّا لا يليق من الكلام.

وثمة ملاحظة ينبغي التطرق إليها تتعلق بماضي الفعل الثلاثي المضعّف مكسور العين، من مثل (ظلَّ، ومسَّ) عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة فإنَّه يستعمل على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول ـ فك الإدغام، وهو مسموع عن عامة العرب، فنقول: ظلِلْنَا ومَسِسْنَا.

الوجه الثاني ـ حذف عينه مع بقاء حركة الفاء مفتوحة كما كانت، فنقول ظَلْنَا ومَسْنَا. قال تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا﴾[1].

---

(1) سورة طه، الآية: (97).

الوجه الثالث ـ حذفُ عينه مع نقل حركتها إلى الفاء، فتصبح الفاء محركة بالكسر، فنقول: ظِلْنا ومِسْنَا[1].

ب ـ إسناد المضارع الثلاثي المضعَّف إلى الضمائر:

يتحقق الإدغام في الحالتين الآتيتين:

1 ـ إذا أسند الفعل المضارع إلى الضمائر الساكنة، وهي: ياء المؤنثة المخاطبة، مثل أنتِ يا فاطمة تحثِّين على فعل الخير. أو ألف الاثنين، مثل: المحمدان يحضَّان على مكارم الأخلاق. أو واو الجماعة، مثل: النبلاء يعفُون عن الصغائر.

2 ـ إذا أُسنِد إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر، ولم يكن الفعل مجزوماً، مثل: يجدُّ عليٌّ في دروسه، الأستاذ يخصُّ طلابه بحديث.

ويتحقق فك الإدغام في حالة واحدة، وذلك إذا ما أسند هذا الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك، وهو هنا ـ نون النسوة، مثل:

الفتيات يقصُصْنَ الخبر صادقاً.

ويعرض لهذا الفعل الإدغام وفك الإدغام (الإظهار) إذا كان هذا الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر وكان هذا الفعل مجزوماً، من مثل: لم يَحْلُلْ محمدٌ ضيفاً على عليٍّ، ولك أن تقول: لم يحلَّ محمدٌ ضيفاً على عليّ.

ومثل: خالد لم يقرُرْ بالمكان. ولك أن تقول: خالدٌ لم يقرَّ بالمكان والفعل ماضيه (قرَّ).

والقدماء ينسبون فك الإدغام إلى لهجات الحجاز، وينسبون الإدغام إلى لهجات وسط الجزيرة وشرقها. وقد جاء القرآن الكريم بهذين الاستعمالين،

---

(1) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وشرح الشواهد للعيني. (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ج2، ص658.

قال الله تعالى في سورة المائدة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[1]، فقد قرأ نافع وابن عامر من السبعة بالفك، وقرأ الباقون بالإدغام، وقرأ الجميع قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾[2] بالفك (بدالين)[3].

ج ـ إسناد الأمر الثلاثي المضعَّف إلى الضمائر:

يتحقق الإدغام في الحالة الآتية:

إذا أُسند هذا الفعل إلى الضمائر الساكنة، ياء المخاطبة، مثل: رُدِّي الكتاب، أو ألف الاثنين، مثل: عُدَّا نقودكما. أو واو الجماعة، مثل: مُدُّوا أيديكم بالإحسان لمن أحسن.

ويتحقق فك الإدغام (الإظهار) إذا أُسند إلى الضمير المتحرك، وهو هنا نون النسوة، مثل: اشدُدْن على أيدي صديقاتكن.

ويعرض لهذا الفعل الإدغام، وفك الإدغام (الإظهار) في حالة واحدة، وذلك إذا أُسند هذا الفعل إلى الضمير المستتر، قال الله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾[4] وقال جرير يهجو الراعي النميري:

فغضَّ الطرْفَ إنّكَ مِنْ نُميرٍ فلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابا[5]

والمستعمل للغة مخيّر بين هذين الاستعمالين الإدغام وفك الإدغام، وقد جاء الإدغام والفك بناءً على الاستعمال العربي القديم، فالحجازيون كانوا يفكون الإدغام، بينما عامة العرب كانوا يدغمون[6].

---

(1) سورة المائدة، الآية: (54).
(2) سور البقرة، الآية: (217).
(3) ابن زنجلة: حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط1، 1974م، ص230.
(4) سورة لقمان، الآية: (19).
(5) ديوان جرير، دار الأندلس ـ بيروت، ص75.
(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص612.

أمَّا مضعَّف الرباعي فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامُه الثانية من جنس، مثل: زلزل، وعسعس، ووسوس، ودمدم.

ولا يحظى مضعّف الرباعي بأي حكم خاص عند إسناده إلى الضمائر، ومن ثمَّ فلن نقول عنه شيئاً، وإنما نذكره من باب الاستقصاء.

ثالثاً ـ السالم

السالم ـ كما سبق أن أوضحنا ـ هو ما خلت حروفه الأصلية من الهمز والتضعيف وحروف العلة، مثل: جَلَسَ، فَهِمَ، شَرُفَ.

وهذا الفعل لا يطرأ عليه أيُّ تغيير يخصه عند إسناده إلى الضمائر المختلفة، وسنأخذ على سبيل المثال الفعل (فهم) في صيغة الثلاثي، الماضي والمضارع والأمر، فنقوم بإسناده إلى الضمائر المختلفة، نقول عند إسناد الفعل الماضي إلى المتكلم المفرد: فَهِمْتُ.

ونقول عند إسناده إلى ضمير جماعة المتكلمين: فَهِمْنَا.

ونقول عند إسناده إلى ضمير المخاطب مفرداً ومثنّى وجمعاً: فَهِمْتَ، وفَهِمْتُما، وفَهِمْتُم.

ونقول عند إسناده إلى ضمير المخاطبة مفردة أم مثنى أم جمعاً: فَهِمْتِ، وفَهِمْتُما، وفَهِمْتُنَّ.

ونقول عند إسناده إلى نون النسوة: فَهِمْنَ.

وهذه الضمائر التي ذكرناها تسمى كما لا يخفى ـ ضمائر الرفع المتحركة.

ونلحظ أنَّ الفعل يُسَكَّن آخره، قال النحويون: حتَّى لا تتوالى أربع متحركات ـ لو لم نسكنه ـ فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنَّ الفعل والفاعل بمثابة كلمة واحدة.

ونقول عند إسناد هذا الفعل إلى الضمائر الساكنة، ويلحق الماضي منها ألف الاثنين وواو الجماعة: المحمدان فَهِمَا درسهما، والطلاب فهمُوا دروسهم.

وقد لاحَظنا أنَّ ما قبل ألف الاثنين مفتوح، وأنَّ ما قبل واو الجماعة مضموم.

ونقول عند إسناده إلى الاسم الظاهر: فَهِمَ محمد درسه.

ونقول عند إسناده إلى الضمير المستتر: محمد فَهِمَ درسه.

وإذا كان الفاعل مؤنثاً لحقته تاء التأنيث، مثل: فَهِمَتْ فاطمة درسها.

نُحَوِّل الفعل بعد هذا إلى صيغة المضارع، ونقوم بإسناده إلى الضمائر المختلفة، نقول عند إسناده إلى ضمير المتكلم مفرداً: أَفْهَمُ.

ونقول عند إسناده إلى ضمير جماعة المتكلمين: نَفْهَمُ.

ونقول عند إسناده إلى ضمير المخاطب مفرداً أم مثنّى أم جمعاً:

تفهمُ ـ تفهمَان ـ تفهمُون.

ونقول عند إسناده إلى ضمير المخاطبة مفرداً أم مثنىً أم جمعاً:

تفهمين ـ تفهمَان ـ تفهَمْنَ.

ونقول عند إسناده إلى الاسم الظاهر:

يفهَمُ محمدٌ درسه.

ونقول عند إسناده إلى الغائب مفرداً أم مثنىً أم جمعاً في حال المذكر:

محمدٌ يفهمُ درسه.

المحمدان يفهمَان درسهما.

المحمدون يفهمُون دروسهم.

ونقول في حال الغائب المؤنث مفرداً أم مثنى أم جمعاً:

فاطمة تفهمُ درسها.

الفتاتان تفهمَان درسهما.

الفتيات يفهمْنَ دروسهن.

ونحوِّل الفعل بعد هذا إلى صيغة الأمر ونقوم بإسناده إلى الضمائر، ونلاحظ أن فعل الأمر لا يُوَجَّه إلاَّ إلى مخاطب، نقول في حال المفرد المذكر: افهمْ درسكَ.

ونقول في حال المفردة المؤنثة: افهمي درسكِ.

ونقول في حال المثنى مذكراً أو مؤنثاً: افهمَا درسكما.

ونقول في حال جماعة الذكور: افهمُوا دروسكم.

ونقول في حال جماعة الإناث: افهمْنَ دروسكن.

* * *

إسناد الأفعال المعتلة إلى الضمائر

أولاً ـ المثال

قلنا إنَّ الفعل المثال هو الذي اعتلت فاؤه. ولا يكون أولُ هذا الفعل إلاَّ واواً وهو الأكثر، أو ياء وهي أفعال محدودة، فمثال الواوي: وعد، ووزن، ووثق. ومثال اليائي: يسر، ويَنَع.

وعند إسناد المثال الماضي إلى الضمائر لا يطرأ عليه أيُّ تغيير، فهو في هذا الأمر مثله مثل السالم الصحيح تماماً، نقول: وَعَدْتُ ـ وَعَدْنا ـ وَعَدْتَ ـ وَعَدْتِ ـ وَعَدْتُما ـ وَعَدْتُنَّ ـ وَعَدْنَ ـ وعدا ـ وعدتا ـ وعدوا ـ محمد وعد صديقه.

فقد لاحظنا من خلال هذه الأمثلة أنَّ الفعل لم يطرأ عليه أيُّ تغيير.

وعند إسناد المضارع المثال إلى الضمائر المختلفة تعرض له أشياء نعرضها على النحو الآتي:

1 ـ تُحذَف فاء المثال في المضارع بشرطين:

أن يكون مكسور العين في المضارع وأن يكون ماضيه ثلاثياً مجرداً، نقول:

وَصَف يَصِفُ ـ وَعَدَ يَعِدُ ـ يَسَرُ يَسِرُ.

فإن كان مفتوح العين في المضارع مثل:

وَجَل يَوْجَل ـ وَهَلَ يَوْهَل.

فإنَّ فاءه لا تحذف كما لاحظنا من خلال هذين المثالين.

وإن كان مضموم العين في المضارع مثل:

وَجُهَ يَوْجُه ـ وَضُوء يَوْضُوء.

فلا تُحذف فاؤه كما هو واضح.

وإن اختل الشرط بأن كان ماضي هذا الفعل مزيداً مثل: واصل، وواعد والمضارع منه يواعد، ويواصل فلا تُحذف فاؤه.

2 ـ خرجت أفعال على هذه القاعدة التي قررها الصرفيون.

فمِن الأفعال التي خرجت من المضارع المفتوح العين وقياسها ألاَّ تُحذف فاؤها الأفعال الآتية:

يَذَرُ، ويَسَعُ، ويَطَأُ، ويَلَعُ، ويَهَبُ، ويَدَعُ، ويَزَعُ، ويَقَعُ، ويَضَعُ، ويَلَغُ.

أمَّا المضارع المضموم العين فقد شذَّ منه فعلٌ واحدٌ جاء على غير القاعدة التي تقتضي عدم حذف الفاء، وهو الفعل: وَجُدَ يَجُدُ في قول الشاعر جرير:

لَوْ شِئتِ قَدْ نَقَعَ الفؤادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصواديَ لا يَجُدْن غليلا

وهي لغة (لهجة) نسبها الرضي إلى بني عامر[1]، ونَسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة العامري، ولكن البيت ليس في ديوانه، وإنما هو في ديوان جرير[2]، ونسبته إلى بني عامر كلام تعوزه الدقة والأظهر أنه لهجة عربية

(1) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ص132.
(2) ديوان جرير، ص 453.

فاشية[1].

أمَّا فعل الأمر فهو مسوغ من المضارع فلا يختلف عنه في شيء.

بعد هذا نقوم بإسناد المثال المضارع والمثال الأمر إلى الضمائر المختلفة:

أعِدُ ـ نَعِدُ ـ تَعِدُ ـ تَعِدين ـ تَعِدان ـ تَعِدَن ـ تَعِدون ـ يعدون ـ يَعِدْنَ ـ يَعِدُ محمدٌ صديقه ـ تَعِدُ فاطمة صديقتها ونقول في مثال الأمر:

عِدَّ ـ عِدي ـ عدا ـ عدوا ـ عِدْن.

ثانياً ـ الأجوف

الأجوف هو ما كانت عينه حرف علة واواً أو ياءً، مثل: قال وباع.

وعند إسناد هذا الفعل إلى الضمائر المختلفة ثمة مسألة ينبغي أن نعرضها لعلاقتها بإسناد هذا الفعل إلى الضمائر، فالفعل «قال» يقول الصرفيون: إنَّ أصله «قول» تحرَّكت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وكذلك الفعل «باع» أصله «بيع» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

غير أنَّ هذه القاعدة تصطدم مع بعض الاستعمالات العربية، فقد جاءت استعمالات لأفعال جوفاء تستحق الإعلال لكنَّها غير معلة، مثل: حَوِلَ، غَيِدَ، حَيِدَ، هَيِفَ، عَوِر.

وإسناد الفعل الأجوف إلى الضمائر المختلفة يُوجب في بعض الأحيان تغييراً كما سيتضح من خلال الأمثلة، غير أنَّ الأفعال التي لم تُعَلَّ لا يطرأ عليها أي تغيير عند إسنادها إلى الضمائر المختلفة.

(1) إسناد الفعل الماضي الأجوف إلى الضمائر المختلفة:

إذا أسند الفعل الماضي الأجوف إلى الضمائر المتحركة فإنَّ عينه تُحذف، نقول: قُلْتُ ـ قُلْتَ ـ قُلْتِ ـ قُلْتما ـ قلْتُم ـ قلْتن ـ نحن قُلْنا الحق ـ الفتيات قلْن الحقيقة.

---

(1) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث ـ القسم الثاني، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا/ تونس، ص578 وما بعدها.

ويعرض الصرفيون لكسر فاء الأجوف وضمها، فتكسر فاء الأجوف عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة إذا كانت عينه مكسورة في الماضي مفتوحة في المضارع على زنة (فعِل يفعَل) سواء أكانت هذه العين واواً أم ياءً، مثال ما عينه ـ واو: خاف يخاف نقول عند إسنادها: خِفْتُ الظلم، كما تكسر فاء الأجوف إذا كان أصل العين ياءً، مثل: هاب يهاب، نقول هِبْتُ الحديث من غير علم.

وكذلك تكسر فاء الأجوف إذا كان على زنة (فعَل يفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ولا تكون عينه إلاَّ ياء، مثل: باع يبيع، نقول: بِعْتُ بكسر الفاء.

وتضم فاء الأجوف عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة إذا كان على زنة (فعَل يفعُل) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، مثل: قال يقول، نقول في إسناده: قُلْتُ. وجاد جُدْت.

كما تضم فاء الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة إذا كان على زنة (فعُل يفعُل) بضم العين في الماضي والمضارع، والفعل الذي يورده الصرفيون مثالاً لهذه الزنة: طال يطول على خلاف فيما بينهم.

وإذا أُسند إلى الضمائر الساكنة ـ ويدخل منها على الفعل الماضي ألف الاثنين وواو الجماعة ـ فلا يطرأ عليه أيُّ تغيير، فنقول:

قالا وقالوا. وقد ضُمَّت اللام عند إسناد الفعل إلى واو الجماعة لتناسب الواو، وهذا يسوِّغ قول الدرس الصوتي الحديث: إنَّ الواو ليست سوى ضمة طويلة.

فإذا ما أسندنا الأفعال التي لم تُعل فإنَّه لا يطرأ عليها أي تغيير كما سبق أن قلنا، نقول من الفعل: حَيِدَ حَيِدْتُ وحِدْتَ وحَيِدْتِ. وحيدْتما وحيدتُمْ وحيدتُنَّ، ونحن حيدنا عن النزاع، والفتيات حيدْنَ عن الشغب. المحمدان حيدا عن النزاع ـ والرجال حيدوا عن النزاع.

(2) إسناد الفعل المضارع الأجوف إلى الضمائر المختلفة:

إذا أُسند الفعل المضارع الأجوف إلى ضمائر الرفع الساكنة ـ وهي ياء المؤنثة المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة ـ فإنّ الفعل المضارع الأجوف لا يطرأ عليه أي تغيير، نقول: أنتِ تقولين الحق، وأنتما تقولان الحق، وأنتم تقولون الحق.

أمّا إذا أُسند الفعل المضارع الأجوف إلى ضمير الرفع المتحرك ـ ويدخل على المضارع من هذا النوع من الضمائر نون النسوة فقط ـ فإنَّ عين المضارع الأجوف تُحذف، نقول: أنتن تخفْنَ الله وتقلْنَ الحقيقة دائماً.

ويعلل الصرفيون حذف عين الفعل المضارع الأجوف عند إسناده إلى نون النسوة بالتقاء الساكنين، فعين الأجوف ـ عند الأسلاف ـ حرف ساكن، وقد سُكّن لامه لأنَّ الفعل مبنيٌّ بسبب اتصاله بنون النسوة.

وإذا جزم الفعل المضارع الأجوف، فإنَّ عينه تحذف، نقول: لم يخفْ عليَّ الامتحان، ولم يقلْ خالدٌ كلَّ ما عنده.

والعلة فيه نفس العلة السابقة، وهي التقاء الساكنين وهي سكون اللام وسكون العين، فحذفت العين.

(3) إسناد فعل الأمر الأجوف إلى الضمائر:

إذا أُسند فعل الأمر الأجوف إلى الضمائر الساكنة (ياء المؤنثة المخاطبة أو ألف الاثنين أو واو الجماعة) فلا يطرأ على الفعل أيُّ تغيير، نقول: قومي يا هند بواجبك، قوما بواجبكما، قوموا بواجبكم.

ولم تحذف العين عند إسناد فعل الأمر الأجوف إلى الضمائر الساكنة؛ لأنَّ لام هذا الفعل متحركة؛ ومن ثَمَّ فلم يلتقِ ساكنان حتَّى تحذف العين.

على أنَّ تحرك لام فعل الأمر الأجوف عند إسناده إلى الضمائر الساكنة ـ كما أقرَّ به الأسلاف، وكما يشهد به واقع النطق ـ يُبيّن بما لا يدع مجالاً للشك أنْ لا صلة لهذه الضمائر بالسكون.

ويبيّن الاستعمال أن فعل الأمر من الأجوف قد يلتبس مع الماضي الأجوف إذا كان على زنة (فعِل يفعَل) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، ويحدث هذا الالتباس إذا أُسنِدَ هذا الفعل في حال الماضي والأمر إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة، نقول:

المحمدان خافا الله والمحمدون خافوا الله
ويا مسلمان خافا الله ويا مسلمون خافوا الله

غير أنَّ السياق وقرائن الأحوال تزيل هذا اللبس من غير عناء.

وإذا أسند فعل الأمر الأجوف إلى الضمائر المتحركة (ويدخل منها على فعل الأمر نون النسوة فقط) فإنَّ عين هذا الفعل تحذف، نقول قُلْنَ الحقيقة يا فتيات.

والعلة في حذف عين الأجوف من هذا الفعل التقاء الساكنين، عين الأجوف ـ وهي حرف ساكن عند الأسلاف ـ ولام الفعل التي سكنت لاتصاله بنون النسوة.

وقد يلتبس ماضي هذا الفعل الأجوف بأمره عند اتصاله بنون النسوة، غير أنَّ القرائن تزيل هذا الالتباس، فقولنا: الفتيات خِفْنَ الله حديث عن الماضي، وقولنا: يا فتيات خِفْنَ الله حديث عن الأمر في المستقبل.

وإذا أُسند الأمر إلى ضمير مستتر فإنَّ عينه تحذف لسكون اللام، نقول: قُمْ بواجبك.

والخلاصة أنَّ عين الأجوف تحذف إذا كانت لام الفعل ساكنة، وتبقى إذا كانت لام الفعل متحركة سواء أكان الفعل مضارعاً أم أمراً.

ثالثاً ـ الناقص

الناقص ـ كما سبق أن أوضحنا ـ هو ما كانت لامه حرف علة، ألفاً، أو واواً، أو ياءً.

والألف ليست حرفاً مستقلاً، بمعنى أنّها إمّا أن تكون منقلبة عن واو أو ياء. هذا ما يقرّره الدرس الصرفي عند العرب.

ونبدأ الآن الحديث بإسناد الفعل الناقص إلى الضمائر.

1 ـ حكم إسناد الفعل الماضي الناقص إلى الضمائر.

ـ الفعل الماضي الناقص الذي لامه ألف:

الفعل إمّا أن يكون ثلاثياً أو زائداً عن ثلاثة أحرف، نقول عند إسناد الفعل الماضي الثلاثي الناقص المنتهي بالألف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة: غَزَوْتُ ـ غزوتَ ـ غزوْتِ ـ غزوتما، غزَوْتُم ـ غزوْتُن ـ نحن غزوْنَا ـ النسوة غَزَوْنَ في سبيل الله ونقول أيضاً: رميْتُ ـ رميْتَ ـ رميتِ ـ رميتما ـ رميتمُ ـ رميتُن ـ نحن رميْنا ـ النسوة رَمَيْنَ.

من خلال إسناد هذين الفعلين المنتهيين بألف نلاحظ أنَّ الألف عادت إلى أصلها الواو أو الياء.

نقوم بعد هذا بإسناد هذين الفعلين إلى الضمائر الساكنة، ويدخل منها على الفعل الماضي «ألف الاثنين» و«واو الجماعة».

نقول عند إسناد غزا ورمى إلى ألف الاثنين: غزوَا ورميَا عادت الألف إلى أصلها الواو والياء، وبدهي أن نفتح ما قبل ألف الاثنين.

ونقول عند إسناد هذين الفعلين إلى واو الجماعة: غَزَوا ورَمَوا. على زنة فَعَوْا وأسلافنا الصرفيون يقولون: حُذفت الألف لعدم مناسبتها الواو وبقيت الفتحة دليلاً عليها، ونقول كلّ الذي حدث مجرد تقصير الحركة مِن فتحة طويلة إلى فتحة قصيرة.

نُدْخِلُ بعد هذا تاء التأنيث على هذين الفعلين، نقول:

فاطمة غَزَتْ في سبيل الله وَرَمَتْ. حُذفت الألف هنا؛ ولذا فإنَّ وزن هذين الفعلين صرفياً فَعَتْ.

فإن زاد الفعل الناقص المنتهي بألف على ثلاثة أحرف فإنَّ هذه الألف

تقلب ياء مطلقاً بغض النظر عن أصلها، نقول: أغزيْتُ المحارب أي جعلته يغزو، وأرميتُه أي جعلته يرمي، ونقول: المحمدان اهتديا إلى الحق.

ـ الفعل الماضي الناقص الذي لامه واو أو ياء:

لا يخلو أمره من أن يكون ثلاثياً أو زائداً على ثلاثة أحرف.

نقوم الآن بإسناد الفعل الماضي الناقص الثلاثي الذي لامه واو أو ياء إلى الضمائر المختلفة، ونبدأ بضمائر الرفع المتحركة، فنسند الفعل (سَرُو)[1] الذي لامه واو إلى هذه الضمائر:

نقول: سَرَوْتُ ـ سَرَوْتَ ـ سَرَوْتِ ـ سَرَوْتُما ـ سَرَوْتُم ـ سَرَوْتُن ـ نحن سَرَوْن ـ النسوة سَرَوْنَ.

نسند بعد هذا الفعل (رضِي) الذي لامه ياء إلى هذه الضمائر، نقول: رَضِيْتُ ـ رَضِيْتَ ـ رَضِيْتِ ـ رَضِيْتما ـ رضِيتُم ـ رضِيتُن ـ نحن رضينَا ـ النسوة رضين.

نلاحظ أنَّ هذا الفعل الذي لامه واو أو ياء إذا أُسند إلى ضمائر الرفع المتحركة فلا يطرأ عليه أيُّ تغيير، وتبقى الواو أو الياء كما كانت من غير قلب.

نقوم بعد هذا بإسناد هذين الفعلين إلى الضمائر الساكنة (ألف الاثنين، وواو الجماعة) نقول في حال ألف الاثنين: المحمدان سَرُوَا ورَضِيَا. لم يطَرأ على هذين الفعلين أيُّ تغيير، كلُّ الذي حَدث فتح ما قبل ألف الاثنين؛ بقصد الانسجام الصوتي.

وفي حال إسناد هذين الفعلين إلى واو الجماعة نقول:

سَرُوا ورضُوا. فقد حُذِفتْ الواو والياء من هذين الفعلين، ويقتضي الإسناد إلى واو الجماعة أن يكون ما قبل هذه الواو مضموماً، ويصبح الوزن الصرفي لهذين المثالين (سَرُوا ورضُوا) فَعُوا.

---

(1) سَرُو: أساس معنى هذا الفعل الارتفاع ثم تحوَّل تحولات دلالية فأصبح يدل على الشرف والسخاء في مروءة.

2 ـ حكم إسناد الفعل المضارع الناقص إلى الضمائر:

يدخل من ضمائر الرفع المتحركة على الفعل المضارع «نون النسوة» وبما أنَّ آخر الفعل الناقص إمَّا أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء ـ نعرض لما يطرأ من تغيرات على الفعل المضارع الناقص إذا أُسند إلى نون النسوة.

ـ فعل مضارع ناقص ينتهي بالألف:

نقول: النسوة يخشيْنَ الله في تربية أولادهن.

قبل أن يُسند هذا الفعل إلى نون النسوة كان منتهياً بالألف «يخشىٰ» وعند إسناده إلى نون النسوة قلبت هذه الألف ياءً.

نخلص من هذا إلى أن الفعل المضارع الناقص إذا كان منتهياً بالألف وأسند إلى نون النسوة فإنَّ هذه الألف تقلب ياءً ولا تكون هذه الياء إلاَّ ساكنة.

ـ فعل مضارع ناقص ينتهي بالواو أو الياء:

نقول: النسوة يدعون إلى الحق، ويقضين بالعدل.

كما نلاحظ من خلال المثالين سلمت الواو والياء فلم يطرأ عليهما أيُّ تغيير.

* * *

تدخل الضمائر الساكنة جميعها على الفعل المضارع.

إسناد الفعل المضارع الناقص إلى ياء المؤنثة المخاطبة:

نقول: أنت يا فاطمة تخشَيْن الله، وتدعِين إلى الحق وتعطِين عن تضحية.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ لام الفعل قد حذفت سواء أكانت هذه اللام ألفاً أم واواً أم ياء، وقد فتح ما قبل الألف للدلالة على الألف المحذوفة، وكسر ما قبل الواو والياء المحذوفتين لإحداث الانسجام الصوتي مع ياء المؤنثة المخاطبة.

إسناد الفعل المضارع الناقص إلى ألف الاثنين:

نقول: المحمدان يَنْأَيَان بأنفسهما عن الشرثرة، ويدعوَان إلى الحق، ويُرضِيَان ربَّهما.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ الألف في «ينأى» عند إسنادها إلى ألف الاثنين قُلبت ياء، وسلمت الواو والياء من «يدعو» و«يُرْضِي» عند إسنادهما إلى ألف الاثنين، ولا يكون ما قبل ألف الاثنين إلاَّ مفتوحاً.

إسناد الفعل المضارع الناقص إلى واو الجماعة:

نقول: الطلاب يسعَون بجدّ في تحصيل دروسهم، فيرضَون بنتائج أعمالهم، ويدعُون زملاءهم للاقتداء بهم، ويعطُونهم كلَّ تجاربهم التي اكتسبوها في تحصيل الدروس.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ لام الفعل تحذف، ألفاً كانت أم واواً أم ياءً، ويفتح ما قبل الألف المحذوفة دليلاً على هذه الألف، ويضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين لمناسبة واو الجماعة.

وقبل أن نترك إسناد الفعل المضارع الناقص إلى الضمائر ثمة مسألة نرى أن نعرض لها، لأنها تعين الطالب على تصوّر البنية الصرفية كما كان يعرضها الأسلاف.

نقول: الرجال يعفُون عمَّن ظلمهم، والنسوة يعفُون عمّن ظلمهن.

يبدو للنظرة الأولى أنَّ هذين الفعلين متماثلان، والذي أغرى بهذا الفهم هو تماثل الفعلين من حيث الشكل، غير أنهما يختلفان من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ الواو في قولنا: «الرجال يعفون» كلمة مستقلة، وهي فاعل مبنية على السكون في محل رفع كما يقول الأسلاف، والواو في قولنا: «النسوة يعفُون» لام الفعل، فهي جزء من الكلمة وليست مستقلة عنها، ومن ثم فلا محل لها من الإعراب.

الوجه الثاني: النون في قولنا: «الرجال يعفون» علامة إعراب فهي حرف،

والنون في قولنا: «النسوة يعفون» كلمة مستقلة فهي ضمير في محل رفع فاعل.

الوجه الثالث: وزن الفعل في قولنا: «الرجال يعفون» (يَفْعُون) لأن لام الفعل محذوفة كما بينا فيما سبق، والواو الموجودة هي ضمير (واو الجماعة)، ووزن الفعل في قولنا: «النسوة يعفون» (يَفْعُلْن) لأنّه لم يحذف من الفعل شيء.

الوجه الرابع: الفعل في قولنا: «الرجال يعفون» معرب، وهو من الأمثلة الخمسة، والفعل في قولنا: «النسوة يعفون» مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة.

نقارن بين هذين الفعلين لأننا ننظر إليهما من حيث المادة أي الحروف حتَّى يعتاد الطالب مثل هذه الأمور، أمَّا المعنى فيحدده السياق، وهو واضح في التفريق ما بين الفعلين غاية الوضوح.

3 ـ حكم إسناد فعل الأمر الناقص إلى الضمائر:

فعل الأمر يعامل معاملة الفعل المضارع المجزوم؛ لذا يقول النحويون: الأمر يُبنى على ما يجزم به مضارعه، وعند إسناده إلى ضمير المفرد المذكر وهو واجب الاستتار يُحذف حرف العلة ألفاً كان أو واواً أو ياء، نقول: يا محمد اخشَ ربَّك، وادعُ إلى الحق، واهدِ لمكارم الأخلاق.

ويدخل على هذا الفعل من ضمائر الرفع المتحركة «نون النسوة» نقول: يا فتيات اسعَيْن في الخير، واعفُون عند المقدرة وارمِين الكسل وراءكن.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ لام الفعل إذا كانت ألفاً تُقلب ياء عند الإسناد إلى نون النسوة، وأمَّا إذا كانت لام الفعل واواً أو ياء فلا يطرأ عليها أيُّ تغيير.

وتدخل على فعل الأمر الناقص الضمائر الساكنة جميعها:

ـ إسناد فعل الأمر الناقص إلى ياء المؤنثة المخاطبة:

نقول: ارضَي يا فاطمة بما قسم لك، وادعِي نفسك إلى القناعة، وامشِي دائماً في طريق الخير.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ لام الفعل قد حذفت عند الإسناد إلى ياء المؤنثة المخاطبة، وفتح ما قبل هذه اللام المحذوفة إن كانت ألفاً، وكُسر ما قبلها إن كانت اللام المحذوفة واواً أو ياءً.

ـ إسناد فعل الأمر الناقص إلى ألف الاثنين:

نقول: يا محمدان اخشيَا الإهمال، وازكوَا بنفسيكما عن الشوائب، واعطيا كلَّ ذي قدرٍ قدره.

من خلال هذه الأمثلة لاحظنا أنَّ الألف قلبت ياء عند الإسناد إلى ألف الاثنين، ونحن إذا كنا نقول في هذا المثال والذي قبله إنَّ الألف قلبت ياء إنما نجاري الصرفيين فيما يقولون، والحق أن نقول: إنَّ الألف في مثل هذا عادت إلى أصلها.

أمَّا إذا كانت لام الفعل واواً أو ياءً فلا يطرأ عليها أيُّ تغيير.

ـ إسناد فعل الأمر الناقص إلى واو الجماعة:

نقول: اخشَوا البخل، وادعُوا كلَّ محتاج، واستدعُوا كلَّ عفيف.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ لام الفعل قد حُذِفَتْ عند الإسناد إلى واو الجماعة، وفتح ما قبل هذه اللام المحذوفة إنْ كانت ألفاً وضم ما قبلها إنْ كانت واواً أو ياءً.

رابعاً ـ اللفيف المقرون

وهو ما كانت عينه ولامه حرف علة، مثل: نوى وطوى.

وعين هذا الفعل عند إسناده إلى الضمائر لا يحدث فيها أيُّ إعلال، وإنما الإعلال يحدث في لام هذا الفعل؛ لأنَّ اللام في موضع الطرف، والأطراف هي محال التغيير كما يقول الصرفيون، ولو حدث إعلال في عين هذا الفعل لاجتمع في الكلمة إعلالان، وهذا يُخرج الكلمة عن بنيتها.

والفعل اللفيف المقرون عن إسناده إلى الضمائر يعامل معاملة الناقص من

جميع الوجوه ومن هذه الوجوه أن لام الناقص عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة أو ألف الاثنين ترد إلى أصلها الواو أو الياء، غير أن هذه القاعدة التي يقررها الصرفيون ليست على إطلاقها، ففي الفعل اللفيف المقرون الذي عينه ولامه واو، وقد قلبت هذه الواو التي في موضع اللام ألفاً، مثل حَوَى وغَوَى لا تُرَدُّ اللام عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة، وألف الاثنين إلى أصلها الواو فراراً من اجتماع واوين متتاليين في كلمة واحدة، وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، رحمه الله ـ في كتابه «دروس التصريف» وكذلك في التكملة في تصريف الأفعال التي جعلها في كتاب شرح ابن عقيل ما نصه: «كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذي صارت لامه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين يجب عليك أنَّ تردها إلى أصلها واواً أو ياءً، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في (غوى) مثلاً (غويتُ، وغوين، وغويا) فإن كان صحيحاً ما ذهب إليه الصرفيون من أنَّ أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال (علم) ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين ـ كانت صحيحة، وعلى مقتضى ما في القاموس وشرحه لا تتم القاعدة، إلاَّ أن يُدَّعى أنهم ردوا الألف واواً أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين»[1].

غير أنَّ الرجوع إلى القاموس[2] وشرحه[3] يبين أن ليس ثمة خلاف بين القاموس وشرحه وما أصَّله الصرفيون، فمثل هذه الأفعال عينها ولامها واو أمَّا استنتاج أنَّ هذه اللام التي هي ألف رُدَّت عند إسنادها إلى ضمائر الرفع

---

(1) محمد محيى الدين عبد الحميد: دروس التصريف ـ مطبعة السعادة بمصر 1958م ط3، ص 186، 187.

(2) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة (غوي).

(3) الزبيدي: تاج العروس، مادة (غوي).

المتحركة وألف الاثنين واواً ثم قُلبت ياء فهذا ما لم نتبينه في القاموس وشرحه.

1 ـ إسناد الفعل الماضي اللفيف المقرون إلى الضمائر المختلفة:

ـ إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة:

نقول: طويت ـ طويتُ ـ طويتِ ـ طويتُما ـ طويتُم ـ طويتُن ـ نحن طوينا ـ النسوة طوين.

ونقول عند إسناد هذا الفعل إلى الضمائر الساكنة، ويدخل منها على الفعل الماضي ألف الاثنين وواو الجماعة: طويا وطوَوا.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ الألف قلبت ياء فيما عدا حالة واحدة، وذلك عند إسناد هذا الفعل إلى واو الجماعة فقد حذفت هذه الألف وبقيت الفتحة دليلاً على هذه الألف المحذوفة.

وإذا كنا قد مثلنا بطوى فبإمكاننا أن نمثل بحوى وسنجد من خلال التطبيق أنَّ ما حدث في الفعل (طوى) عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة والضمائر الساكنة يحدث للفعل (حوى) والفعل (حوى) لامه ألف منقلبة عن واو وعند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة أو ألف الاثنين فإنَّ هذه الألفَ الواوية الأصل تقلب ياء فواواً من اجتماع الواوين وعند إسناده إلى واو الجماعة تحذف هذه الألف وتبقى الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة.

فإن كان اللفيف المقرون عينه ولامه ياء ويوجد منه في اللغة العربية فعلان (حيـي وعيـي) أو كانت لامه ياءً، مثل (روي) فعند إسناد هذه الأفعال إلى ضمائر الرفع المتحركة أو ألف الاثنين ـ تبقى الياء على أصل وضعها إلاَّ إذا أسندت إلى واو الجماعة فإنها تحذف ويُضم ما قبل واو الجماعة وهو عين الفعل لمناسبة واو الجماعة، نقول عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة.

حييتُ ـ حييتَ ـ حييتِ ـ حييتُما ـ حييتُم ـ حييتُن ـ نحن حيينا ـ النسوة حيَين.

ونقول عند إسناده إلى ألف الاثنين حييا.

وعند إسناده إلى واو الجماعة حيُوا[1].

2 ـ إسناد الفعل المضارع اللفيف المقرون إلى الضمائر المختلفة:

ـ إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة.

يدخل على الفعل المضارع من ضمائر الرفع المتحركة كما هو واضح نون النسوة، وفي حال إسناد الفعل المضارع اللفيف المقرون إلى نون النسوة وغيرها من الضمائر ننظر في لام الفعل، فهذه اللام إمَّا أن تكون ألفاً، ولا بدَّ أن يكون أصلها ياءً وإمَّا أن تكون هذه اللام ياءً.

فعند إسناد الفعل المضارع اللفيف المقرون إلى نون النسوة فإنَّ لام الفعل إذا كانت ألفاً أصلها ياء تُردُّ إلى أصلها، نقول:

الفتيات يَحْيَين بالإقبال على العلم (من الفعل يحيا) ويَهْوَيْن اقتناء الكتب (من الفعل تَهْوَى).

وإن كان الفعل المضارع اللفيف المقرون لامه ياء فإنَّ الياء عند إسناده إلى نون النسوة تبقى على حالها، نقول:

الفتيات يطوين أيام الجهل (من الفعل يطوي).

ويُحَيين أنفسهن بالعلم (ن الفعل يُحيي).

ـ إسناده إلى ضمائر الرفع الساكنة:

تدخل ضمائر الرفع الساكنة (ياء المؤنثة المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة) على الفعل المضارع، نقول عند إسناد الفعل المضارع اللفيف المقرون الذي لامه ألف إلى ياء المؤنثة المخاطبة من الفعل يحيا:

أنتِ يا فاطمة تحيين بالعلم، وتهوين اقتناء الكتب وتطوين الجهل وراء ظهرك.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّنا عندما أسندنا هذا الفعل إلى ياء المؤنثة

---

(1) ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد: تكملة شرح ابن عقيل، ص646 ـ 648.

المخاطبة حُدفت لامه، ألفاً كانت أم ياءً، وفتح ما قبلها إن كان المحذوف ألفاً وكسر ما قبلها إن كان المحذوفة ياءً لإحداث الانسجام الصوتي.

ونقول عند إسناده إلى ألف الاثنين من ضمائر الرفع الساكنة المحمدان يحييَان بالعلم ويطويان الإهمال.

نلاحظ من خلال هذين المثالين أنَّ المسند إلى ألف الاثنين إذا كانت لامه ألفاً تقلب ياءً، وتبقى الياء على حالها إن كانت لامه ياء مع فتح ما قبل ألف الاثنين.

ونقول عند إسناد هذا الفعل إلى واو الجماعة:

الطلاب يحيَون بالعلم ويَطْوُون الإهمال.

نلاحظ من خلال هذين المثالين أننا عندما أسندنا هذا الفعل إلى واو الجماعة حُذِفت لامه وفتح ما قبلها إن كانت اللام ألفاً وضمَّ ما قبل واو الجماعة إن كانت المحذوفة ياءً[1].

3 ـ إسناد فعل الأمر اللفيف المقرون إلى الضمائر المختلفة.

نعلم أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه كما يقول النحويون، وبما أننا نعرض الآن إلى فعل معتل وهو اللفيف المقرون، فإننا عند إسناده إلى الضمائر سنقسمه قسمين، قسم يُبْنى على حذف النون، وقسم يُبنى على حذف حرف العلة.

يجزم الفعل المضارع بحذف النون إذا كان أحد الأمثلة الخمسة، والأمثلة الخمسة هي أفعال اتصلت بها ياء المؤنثة المخاطبة أو إلف الاثنين أو واو الجماعة. ومن البدهي أنَّ ياء المؤنثة المخاطبة وألف الاثنين وواو الجماعة هي ضمائر، وعليه فإننا سنخالف النظام الذي سرنا عليه نظراً للطبيعة الخاصة لفعل الأمر التي أشرنا إليها، نقول عند إسناد هذا الفعل إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهي من الضمائر الساكنة.

---

(1) ينظر: محمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، ص 273، 274.

اهْوَي يا فاطمة اقتناء الكتب واطوي الكسل.

حُذفت لام الفعل سواء أكانت ألفاً أم ياء وفتح ما قبل ياء المؤنثة المخاطبة إن كان المحذوف ألفاً، وكسر ما قبلها إن كان المحذوف ياءً، وحذفت النون التي هي علامة الرفع.

ونقول عند إسناد هذا الفعل إلى ألف الاثنين:

يا محمدان اهويا اقتناء الكتب، واطويا الكسل.

نلاحظ أنَّ لام الفعل لم تحذف، قلبت الألف ياء لإسناد الفعل إلى ألف الاثنين، وبقيت الياء على حالها. وحُذفت النون التي هي علامة الرفع.

ونقول عند إسناد هذا الفعل إلى واو الجماعة:

يا محمدون اهوَوا العلم واطوُوا الكسل.

نلاحظ من خلال هذين المثالين أنَّ لام الفعل عند إسناده إلى واو الجماعة حُذفت ويفتح ما قبلها إن كانت اللام ألفاً ويضم ما قبلها إن كانت اللام ياءً، وحُذفت النون التي هي علامة الرفع.

ونقول عند إسناد هذا الفعل إلى نون النسوة.

يا فتيات اهوين العلم واطوين الكسل.

نلاحظ عند إسناده هذا الفعل إلى نون النسوة أن اللام لم تحذف وقلبت ياءً لمَّا كانت هذه اللام ألفاً، وبقيت على حالها لمَّا كانت هذه اللام ياءً.

ومن المعروف أن النون في هذين المثالين هي نون النسوة، وهي فاعل ومحلها الرفع.

خامساً ـ اللفيف المفروق

سبق أن قلنا إنَّ اللفيف المفروق هو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة، والكلمات من هذا الفعل التي فاؤها واو كثيرة في العربية، أمَّا الكلمات التي فاؤها ياء فلم يحفظ منها اللغويون سوى فعل واحد وهو قولهم «يَدِيَ» بمعنى أُصيبت يده أو يبست.

وبما أنَّ الفعل اللفيف المفروق مُعَلٌّ من جهتَي فائه ولامه ـ فإنَّ هذا الفعل يُعامل باعتبارين، فهو من جهة إعلال فائه يعامل معاملة المثال، وهو من جهة إعلال لامه يعامل معاملة الناقص.

ولام هذا الفعل لا يخلو أمرها إمَّا أن تكون ياءً لم تقلب مثل: «وَلِيَ»، وإمَّا أن تكون ياءً قلبت ألفاً مثل: «وَقَى».

1 ـ إسناد الفعل الماضي اللفيف المفروق إلى الضمائر المختلفة:

نقول عند إسناد الفعل وَلِي إلى ضمائر الرفع المتحركة:

وَلِيْتُ ـ وَلِيتَ ـ وَلِيْتِ ـ وليتُما ـ وليتُم ـ وليتُن ـ نحن وَلِينا الأمر ـ النسوة وَلِينَ تربية أولادهن.

نلاحظ أننا عندما أسندنا الفعل «وَلِيَ» إلى ضمائر الرفع المتحركة بقيت لامه ـ وهي الياء ـ على حالها.

نقوم بعد هذا بإسناد الفعل «وَقَى» الذي لامه ياء قلبت ألفاً ـ إلى ضمائر الرفع المتحركة، نقول:

وقيْتُ ـ وقيْتَ ـ وقيْتِ وقيتُما ـ وقيتُم ـ وقيتُن ـ نحن وقِيْنا ـ النسوة وقِيْنَ أنفسهن بالعفاف.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أننا عندما أسندنا الفعل «وَقَى» الذي لامه ياء قلبت ألفاً ـ رُدَّت هذه الألف إلى أصلها الياء.

نسند بعد هذا هذين الفعلين إلى ضمائر الرفع الساكنة، نقول في الفعل «وَلِي» عند إسناده إلى ألف الاثنين:

المحمدان وَليا الأمر، الفاطمتان وَليتا الأمر.

ونقول عند إسناد الفعل «وقى» إلى ألف الاثنين.

المخلصان وقيا نفسيهما بالإخلاص، الفاطمتان وقيتا نفسيهما بالإخلاص.

نلاحظ أنَّ الياء في الفعل «ولي» بقيت على حالها، وأنَّ الألف في الفعل «وقى» رُدَّت إلى أصلها الياء.

ونقول في هذين الفعلين عند إسنادهما إلى واو الجماعة: المحمدون وَلُوا الأمر، فوقَوا أنفسهم من الشبهات. نلاحظ أنَّ لام الفعل في كلا الفعلين قد حُذِفت، وضُمَّ ما قبل الواو عندما كان المحذوف ياء، وفتح ما قبل الواو عندما كان المحذوف ألفاً.

2 ـ إسناد الفعل المضارع اللفيف المفروق إلى الضمائر المختلفة:

نقول عند إسناد الفعل «ولي» إلى ضمائر الرفع المتحركة (ويدخل منها على الفعل المضارع نون النسوة).

النسوة يَلِيْنَ أعمالهن.

وتدخل الضمائر الساكنة جميعها على الفعل المضارع، نقول عند إسناد الفعل «ولي» إلى ياء المؤنثة المخاطبة.

أنتِ يا هندُ تَلِيْن أعمالك.

ونقول عند إسناده إلى ألف الاثنين:

المحمدان يَلِيان أعمالهما. والفاطمتان تَلِيانِ أعمالهما.

ونقول عند إسناده إلى واو الجماعة.

المحمدون يَلُون أعمالهم.

نلاحظ من خلال إسناد هذا الفعل أنَّ الياء قد بقيت عند إسناده إلى نون النسوة وألف الاثنين.

وحذفت هذه الياء عن إسناده إلى ياء المؤنثة المخاطبة وواو الجماعة مع كسر ما قبل ياء المخاطبة وضم ما قبل واو الجماعة.

بعد هذا نقول: هاء السكت صوت يُؤتى به في اللغة العربية عند الوقف، وهذا الصوت يمكن إدخاله على الفعل المضارع اللفيف المفروق إذا كان مجزوماً مسنداً إلى ضمير مستتر، نقول في الفعل لم يقِ، لم يقِهْ، ونقول في لم يلِ لم يلِهْ.

ويمكن عدم النطق بهذه الهاء وصلاً ووقفاً.

3 ـ إسناد فعل الأمر اللفيف المفروق إلى الضمائر المختلفة:

ـ يدخل على فعل الأمر من ضمائر الرفع المتحركة نون النسوة، نقول عند إسناد فعل الأمر اللفيف المفروق إلى نون النسوة من الفعل وَلي:

لِينَ أَمْرَكُنَّ.

نلاحظ أنَّ لام الفعل وهي الياء لم تحذف.

ونقول من الفعل «وَقَى».

قِين أنفسكن.

نلاحظ أن لام الفعل رُدَّت إلى أصلها الياء كما هو الشأن في الفعل المضارع نسند هذين الفعلين إلى ضمائر الرفع الساكنة، وجميعها تدخل على فعل الأمر:

نقول عند إسناد هذين الفعلين إلى ياء المؤنثة المخاطبة:

لِي يا فاطمة أمرك، وقِي نفسك بالعلم.

نلاحظَ أنَّ لام الفعل، وهي الياء هنا قد حذفت.

ونقول عند إسناد هذين الفعلين إلى ألف الاثنين:

لِيا أمريكما، وقِيا نفوسكما بالعلم.

نلاحظ أن لام الفعل ـ وهي هنا ياء ـ قد بقيت فلم تحذف.

ونقول عند إسناد هذين الفعلين إلى واو الجماعة:

لُوا أمركم، وقُوا أنفسكم بالعلم، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾[1].

---

(1) سورة التحريم، الآية: (6).

نلاحظ عند إسناد هذا الفعل إلى واو الجماعة أن لامه قد حُذفت.

وبما أن اللفيف المفروق في حال الأمر ـ في غالب أحواله عند إسناده إلى الضمير المستتر يبقى على حرف واحد، وذلك بحذف فائه ولامه ـ ففي هذه الحالة يُؤتي بهاء السكت عند الوقف، نقول:

عِهْ من (وعى)، وقِهْ من (وقى)، ولِهْ من (ولي).

وهذه الهاء التي تجتلب عند الوقف يقصد بها زيادة بنية الكلمة، وهذه الأفعال توزن صرفياً على (عِه).

إسناد الفعل المؤكد إلى الضمائر

تنقسم الأفعال في اللغة العربية من حيث التوكيد إلى: أفعال مؤكدة، وأفعال غير مؤكدة.

فالأفعال المؤكدة هي الأفعال المضارعة أو أفعال الأمر التي تتصل بآخرها نون التوكيد خفيفة كانت أم ثقيلة، وتكون هذه النون خفيفة إذا كان آخرها سكوناً عارضاً، وتكون هذه النون ثقيلة إذا كان آخرها فتحة، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[1].

نون التوكيد ـ إذن ـ لاحقة صرفية وظيفتها التوكيد، وهذه النون تُصيِّرُ الفعل المضارع من فعل معرب إلى فعل مبني على الفتح.

وإسناد الفعل المؤكد إلى الضمائر له أحوال نعرضها على النحو الآتي:

1 ـ إسناد الفعل المؤكد إلى ضمائر الرفع المتحركة، ويدخل منها على الفعل المضارع وفعل الأمر نون النسوة.

نقول قبل دخول نون التوكيد في الفعل الذي أُسند إلى نون النسوة الفتيات يكتبْنَ درسهن، ويدعونَ إلى الجدِّ، ويسعين في طلب العلم، هذا في حال الفعل المضارع.

---

(1) سورة يوسف، الآية: (32).

ونقول: يا فتيات اكتبْن درسكنَّ، وادعونَ إلى الجدِّ، واسعين في طلب العلم، هذا في حال فعل الأمر.

فإذا ما أردنا تأكيد هذه الأفعال فسيجتمع في النطق ثلاث نونات (نون النسوة، ونون التوكيد، وهي بمثابة حرفين، لأنها مشددة) فيصعب الجمع بين ثلاث نونات في النطق، ولا يمكن حذف أيٍّ واحدة منهن؛ إذ ليس هناك ما يدل على أنها إذا حذفت.

غير أنَّ الناطق العربي بسليقته استطاع التغلب على توالى هذه النونات، وذلك بفصله بينهن بالحركة الطويلة التي يسميها القدماء الألف.

نقول في المجموعة الأولى من الأفعال (وهي الأفعال المضارعة).

يا فتيات لَتكتبْنَانِّ دروسكن ولَتدعُونَانِّ إلى الجدِّ، وَلتَسْعَيْنَانِّ في طلب العلم، ونقول في المجموعة الثانية من الأفعال (وهي أفعال الأمر) يا فتيات اكتبْنَانِّ دروسكن، وادعُونَانِّ إلى الجدِّ، واسعَيْنَانِّ في طلب العلم.

2 ـ إسناد الفعل المؤكد إلى ضمائر الرفع الساكنة، وتدخل جميعها على الفعل المضارع وفعل الأمر.

ـ نقول عند إسناده إلى ياء المؤنثة المخاطبة قبل نون التوكيد:

أنتِ يا هند تكتبِين درسكِ، وتدعين إلى الجدِّ، وترمين الكسل وراء ظهرك، وتسعين في طلب العلم. هذا في حال الفعل المضارع.

ونقول في حال الأمر:

اكتبي درسكِ ـ وادعي إلى الجدِّ، وارمي الكسل وراء ظهرك، واسعي في طلب العلم. هذا في حال فعل الأمر.

فإذا قمنا بتأكيد هذه الأفعال المسندة إلى ياء المؤنثة المخاطبة، نقول في المجموعة الأولى (وهي الأفعال المضارعة).

أَتَكْتُبِنَّ درسكِ يا هند، ولتَدْعِنّ إلى الجدِّ، ولترْمِنَّ الكسل وراء ظهرك، ولتَسْعَينَّ في طلب العلم.

ونقول في المجموعة الثانية (وهي أفعال الأمر).

اكتبِنَّ درسكِ يا هند، وادعِنَّ إلى الجدِّ، وارمِنَّ الكسل وراء ظهركِ، واسعَينَّ في طلب العلم.

نلاحظ في المجموعة الأولى وهي الأفعال المضارعة أنَّ الفعل الصحيح، والفعل المعتل الآخر بالواو والياء حذفت منه نون الرفع وياء المؤنثة المخاطبة وكسر ما قبل نون التوكيد.

أمَّا الفعل الناقص الذي لامه ألف وعينه مفتوحة فقد بقيت الياء (ياء المخاطبة) محركة بالكسر، وحُذفت منه نون الرفع.

وهذه الملاحظة تنطبق على المجموعة الثانية (أفعال الأمر).

ـ ونقول عند إسناده إلى ألف الاثنين قبل نون التوكيد:

المحمدان يكتبانِ درسهما، ويدعوَانِ إلى الجدِّ، ويسعيان في طلب العلم.

ونقول: يا محمدان اكتبا درسكما، وادعوا إلى الجدِّ، واسعيا في طلب العلم.

عندما تدخل نون التوكيد على المجموعة الأولى من الأفعال تجتمع ثلاث نونات كما سبق أن أوضحنا في نون النسوة، فتحذف نون الرفع، وتحرك نون التوكيد الثانية بالكسر تشبيهاً لها بنون الرفع المحذوفة. هكذا يقرِّر الأسلاف من الصرفيين، فنقول:

لَتكتبَانِّ درسكما يا محمدان، ولَتَدعوَانِّ إلى الجدِّ وَلَتَسْعَيَانِّ في طلب العلم.

غير أنَّ اجتماع ألف الاثنين ونون التوكيد يثير تساؤلاً: كيف يحدث هذا الاجتماع وفي العربية لا يلتقي ساكنان (الألف الساكنة ونون التوكيد نون مشدَّدة والحرف المشدد بمثابة حرفين أولهما حرف ساكن).

غير أن الأسلاف، يجيبون على هذا التساؤل بأنَّ التقاء الساكنين في مثل هذه الحالة مغتفر، فقد قرروا أن الألف ـ وهي حرف ساكن عندهم يصح أن

يقع بعده حرف ساكن، من مثل قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ وقولهم: شابَّة ودابَّة[1].

وهذا يبين أنَّ الدرس الصوتي عند أسلافنا لا يجافي الدرس الصوتي الحديث، فلم ينقصهم سوى القول: إن الألف حركة طويلة.

ونقول في المجموعة الثانية (وهي أفعال الأمر).

يا محمدان اكتبانْ درسكما، وادعوانْ إلى الجد، واسعيانْ في طلب العلم.

ولا بدَّ من ملاحظة أنَّ حذف النون في هذه المجموعة سببه بناء فعل الأمر على حذفها. هذا ما يقرّره الصرفيون، ونحن هنا نورد كلامهم ونرجىء مناقشته في عمل آخر.

ـ ونقول عند إسناد الفعل المضارع إلى واو الجماعة قبل نون التوكيد: المحمدون ينصرون الحقَّ، ويدعون إلى الخير، ويقضون بالعدل، ويسعون في كلِّ ما هو خَيِّر.

فإذا ما أدخلنا عليه نون التوكيد نقول: لَتَنصُرُنَّ الحق ولَتَدْعُنَّ إلى الخير، ولَتَقْضُنَّ بالعدل، ولَتَسْعَوُنَّ في كلِّ ما هو خَيِّر.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة في حال الفعل الصحيح أنَّ نون الرفع قد حُذفت لتوالي الأمثال، وحُذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين (واو الجماعة وهي حرف ساكن عند الأسلاف، والنون، المشددة أولها حرف ساكن).

ونلاحظ في حال الأفعال المعتلة الآخر التي مثلنا بها زيادة على ما تقدَّم وهو حذف نون الرفع وواو الجماعة حَذْف اللام من هذه الأفعال واواً كانت أو ياء. وقد ضُم ما قبل نون التوكيد في الأفعال الثلاثة.

أمَّا إذا كان الفعل المعتل الآخر لامه ألف فإنَّ الألف تحذف ويفتح ما

---

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب ج3 ـ ص 524.

قبلها دليلاً عليها ـ كما هو معلوم ـ غير أن واو الجماعة في مثل هذا الفعل لا تحذف وإنما تبقى محركة بالضم.

وما قلناه في حال الفعل المضارع يقال في حال فعل الأمر، نقول:

يا محمدون انصرُنَّ الحق، وادعُنَّ إلى الخير، واقضُنَّ بالعدل واسعَوُنَّ في كل ما هو خَيِّر[1].

(1) أ. أحمد الحملاويّ: كتاب شذا العرف في فن الصرف، ص 57ـ 59.
د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص٦١ـ ٦٤.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القسم الثاني
في تصريف الأسماء

(توطئة)

أول ما نعرض له في تصريف الأسماء كيفية صوغ المصادر والمشتقات، لذا نرى أن نقدِّم في عجالة لمعنى الجمود والاشتقاق؛ لأنَّ الاسم ينقسم بهذا الوصف إلى قسمين: جامد ومشتق.

● فالجامد هو ما لم يؤخذ من غيره أو لم تُلاحَظ فيه الوصفية، مثل: كتاب، وقلم، وبحر.

وهو ينقسم إلى قسمين: اسم ذات، واسم معنى.

فاسم الذات ما قام بنفسه، مثل: نهر، وأسد.

واسم المعنى ما لم يقم بنفسه، مثل: شجاعة، وصراحة، وفصاحة فقولنا: نهر وأسد يدلان على ذات نعرفها في الوجود ونعرفها في أذهاننا، وهذا معنى قول الصرفيين في تعريف اسم الذات «ما قام بنفسه». وقولنا شجاعة وصراحة وفصاحة لا يدل على ذات نعرفها ولكن يدل على أوصاف بمعايير معينة نتفق عليها تصدر عن أفراد نعرفهم، أو نسمع عنهم، أو نقرأ؛ لذا فإنَّ هذه الأشياء لا تقوم بنفسها.

● أما المشتق فهو ما أُخذ عن غيره أو لُوحِظَتْ فيه الوصفية، مثل اسم الفاعل (فاهم) أو اسم المفعول (مفهوم) أو أمثلة المبالغة (مقدام) أو الصفة المشبهة (كريم) أو اسم الزمان (مطلع الشمس) أو اسم المكان (مقدم الحجيج) أو أفعل التفضيل، مثل: (عليٌّ أكرم من خالد)[1].

* * *

(1) ينظر: أحمد مصطفى المراغي: هداية الطالب، الناشر: المكتبة المحمودية ـ مصر، ط8، 1951م، ص74.

بعد هذه التوطئة المختصرة نفصل القول في كيفية صوغ المصادر والمشتقات.

* * *

الفصل الأول

كيفية صوغ المصادر والمشتقات

أولاً ـ المصادر

المصادر إمَّا ثلاثية أو رباعية أو خماسية أو سداسية، ورائدنا في هذا عدد الحروف.

1 ـ مصادر الثلاثي

أبنية مصادر الثلاثي كثيرة لا يمكن جمعها تحت ضابط معين أو حدُّها بقياس، ومع هذا فقد حاول أسلافنا من الصرفيين وضع ضوابط عامة تعين المتعلمين على صوغ مصادر الثلاثي، فالغالب فيما دلَّ على حرفة أو شبهها (الفِعالة) بكسر الفاء، فنقول: صَنَعَ صِناعة، وحَاكَ حِياكة، وصاغ صِياغة.

والغالب فيما دلَّ على شِرادٍ وهرب (فِعال) بكسر الفاء من غير تاء، كَفَرَّ فِراراً، وهاج هِياجاً، وحَرَنَتْ الدابة حِراناً.

والغالب في المصادر الثلاثية التي تدل على الأمراض أن تأتيَ على (فُعَال) بضم الفاء إذا لم يكن فعلها الماضي (فَعِلَ) بكسر العين، مثل) سَعُل سُعالاً، ودار رأسه دُواراً، وعَطَسَ عُطاساً، وصَدُع رأسه صُداعاً.

وهذه الصيغة (فُعال) بضم الفاء تأتي أيضاً في المصادر الدالة على الأصوات كصَرَخ صُراخاً، وبغُمَتْ الضبية بُغاماً، وعوى الذئب عُواءً.

وقد تأتي المصادر الدالة على الأصوات على زِنة (فِعال) بكسر الفاء كقول العرب: زمرت النعامة زِماراً، وعرَّ الظليم عِرارا. (والظليم هو ذكر النعام).

وتشارك صيغةُ (فعيل) صيغة فُعال في المصادر الدالة على الأصوات، مثل: ضجَّ ضجيجاً، ونهق الحمار نهيقاً.

وقد يأتي المصدر الدال على الصوت على فعيل وفُعال في آنٍ واحد، كأنْ

نقول: نبح الكلب نبيحاً ونُباحاً، ونهق الحمار نهيقاً ونُهاقاً.

وقد يأتي فعيل مصدراً للدلالة على المسير مثل: رَحَلَ القوم رحيلاً، وذملت الدَّابة ذميلاً.

وتأتي صيغة (فُعالة) بضم الفاء مع تاء في آخرها للدلالة على المصادر التي معناها أنَّ شيئاً قليلاً فُصِل من شيء كثير، كخُلاصة وقُلامة، وقُراضة.

والغالب فيما دلَّ على تنقل واضطراب وحركة أن يأتي مصدره على (الفعلان)، كَنَزَا نزواناً، ونَقَزَ نقزاناً، ورَتَكَ البعير رتكاناً (ورتكان البعير: مقاربة خطوه في رملانه، ولا يقال إلاَّ للبعير)[1]، وعَسَل الذئب عَسَلاناً (والعسلان في هذا السياق بمعنى السرعة للذئب ولغيره)[2].

وقولهم شنأ شنآناً من الصيغ التي تُحفَظ، فلا يلاحظ في الشنآن معنى الاضطراب.

وجاء على غير هذه الصيغة قولهم: قَمُصَ الفرس قُماصاً إذا رفع يديه وطرحهما معاً وعجن برجليه[3].

والغالب فيما دلَّ على الألوان (الفُعْلة) كالحُمرة والصُّفرة والخُضْرة والزُّرْقة.

وفيما دلَّ على الأدواء (الفَعَل) إذا كان فعله الماضي بكسر العين، مثل: وَرِم وَرَماً، ومَرِض مَرَضاً، ووَجِعَ وَجَعاً.

والغالب فيما دلَّ على معالجة (أي بذل جهد) أن يأتي المصدر منه على (فُعُول)، مثل صَعِدَ صعوداً، وقَدِمَ قُدُوماً، وجَمُدَ جموداً.

والغالب فيما دلَّ على معنىً ثابت أن يأتي مصدره على (فُعُولة) مثل: يَبِس يُبُوسة، ومَلِحَ مُلُوحة، عَذِبَ الماء عُذُوبة.

ولم يكتفِ الأسلاف من الصرفيين بإيراد هذه الصيغ التي تدلُّ على الغالب

---

(1) و(2) و(3) الصحاح مادة (رَتَكَ)، ومادة (عَسَل)، ومادة (قمص).

من كلّ شيء فحاولوا إحكام هذه الضوابط ما أمكن، فقالوا: إنَّ الفعل الثلاثي المتعدي على زنة (فَعَلَ) بفتح العين مصدره (الفَعْلُ) بتسكين العين، مثل: أَخَذَ أَخْذاً، وَأَكَلَ أَكْلاً.

وكذلك الفعل الثلاثي المتعدي على زنة (فَعِلَ) بكسر العين مصدره (الفَعْلُ) بتسكين العين، مثل: فَهِمَ فَهْماً، وحَمِد حَمْداً، وسَمِع سَمْعاً.

وأمَّا الفعل الثلاثي اللازم على زنة (فَعَلَ) بفتح العين فمصدره (الفُعول)، مثل: دَخَلَ دُخولاً، وخَرَجَ خُروجاً.

وأمَّا الفعل الثلاثي اللازم على زنة (فَعِلَ) بكسر العين فمصدره (فَعَل) بفتح العين، مثل: فرِح فَرَحاً، وجَذِل جَذَلاً وترِب تَرَباً (أي افتقر).

وأمَّا الفعل الثلاثي (فَعُلَ) بضم العين ـ ولا يكون إلاَّ لازماً ـ فالغالب أن يكون مصدره على (فَعالة) بالتاء، مثل: كَرُم كَرامة، وفَصُحَ فَصاحة، ونَبُهَ نباهة[1].

ونُقِل عن الفرّاء قولهُ: إذا جاء (فَعَلَ) مما لم يُسمع فأهل نجد يقولون في مصدره (فُعُول) متعدياً كان هذا الفعل أو لازماً. وأمَّا أهل الحجاز فيقولون في مصدره ـ متعدياً كان أو لازماً ـ (فَعْلٌ)[2].

هذه أهم الضوابط التي وُضِعَتْ في مصادر الأفعال الثلاثية، وهي ـ كما سبق أن أوضحنا ـ مصادر سماعية لا يمكن وضعها بشكل نهائي تحت ضابط محدد، يقول الأستاذ الدكتور عبده الراجحي: «ومهما يكن من أمر فإن مصدر الثلاثي يتوقف على السماع، وعلى ذلك فإن الرجوع إلى المعاجم وكتب اللغة ضروري لمعرفة مصدر الثلاثي»[3].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص123ـ 125.
(2) الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص157.
(3) عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص68.

2 ـ مصادر غير الثلاثي

المصادر غير الثلاثية مصادر مقيسة ليس للسماع فيها أي نصيب سوى أمثلة محدودة أشار إليها الصرفيون، وسنذكرها في أماكنها.

أ ـ الثلاثي المزيد بحرف:

ـ الثلاثي المزيد بالهمزة

ومصدره الإفْعَال؛ مثل: أكرم إكراماً، وأخرج إخراجاً، وأنعم إنعاماً، وأعلم إعلاماً.

إلاَّ إذا كان معتل العين فإنَّ مصدره على زنة إفعالة، مثل أقام إقامة، وأدام النظر إدامة، وأقاله من البيع إقالة، وأجاد في بحثه إجادة.

والصرفيون يقولون: إنَّ الأصل في مثل قولنا إقامة إقوامة، وقد حُذِفت العين وهي هنا الواو ونقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها وعُوِّض عن هذه الواو المحذوفة (عين الكلمة) التاء، وربَّما لم تُذكر التاء عوضاً عن عين الكلمة المحذوفة، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1] وقد جعل الفرَّاء حذف التاء في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ مقصوراً على أسلوب الإضافة كما في هذه الآية، فكأنَّ المضاف إليه قائم مقام التاء[2]، وقد قال الرضي تعقيباً على رأي الفرَّاء: «وهو أولى؛ لأنَّ السماع لم يثبت إلاَّ مع الإضافة»[3].

ـ الثلاثي المزيد بتضعيف العين:

والفعل المضعَّف إمَّا أن يكون صحيحاً وإمَّا أن يكون معتلاً، فإن كان صحيحاً فمصدره على (تفعيل)، مثل قدَّس تقديساً، وعظَّم تعظيماً، وعلَّم تعليماً، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[4].

---

(1) سورة النور، الآية: (37).
(2) ينظر: الفرَّاء: معاني القرآن، عالم الكتب ـ بيروت، ط2، 1980م، ج2، ص254.
(3) الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص165.
(4) سورة الأعراف، الآية: (164).

ويأتي على (فِعَّال) كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾[1]، كما يأتي على (فِعَال) بتخفيف العين، وعليه جاءت قراءة الكسائي[2]؛ ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴿٣٥﴾﴾[3].

أمّا إذا كان (فعَّل) بتضعيف العين معتلاً فإنّ مصدره (تفعلة) مثل: زكّى تزكية، وربّى تربية، ونمّى تنمية.

ومما حُفِظَ فيه ولا يقاس عليه التفعيل، كقول قائل مجهول:

باتت تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًّا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

أمّا إذا كان فعَّل مهموزاً فإنّ مصدره يأتي على (التَفْعِيل) و(التَّفْعِلَة)، مثل: خَطَّأَ تَخْطِيئاً وتَخْطِئَة، ونَبَّأَ تَنْبِئاً وتَنْبِئَة.

على أنّ هناك بعض الأفعال صحيحة اللام جاءت مصادرها على (التَّفْعِيل) و(التَفْعِلة)، مثل جَرَّب تَجْرِيباً وتَجْرِبة، وكَمَّلَ تَكْميلاً وتَكْمِلَة، وذَكَّرَ تَذْكِيراً وتَذْكِرَة.

ـ الثلاثي المزيد بالألف (فَاعَلَ):

ومصدره يأتي على (الفِعال) و (المفاعلة)، مثل: ناقشَ نِقاشاً ومُناقَشَةً، وخاصم في الحقّ خِصاماً ومخاصَمَةً، وقَاتَلَ العدوَّ قِتالاً ومُقاتَلَةً.

والغالب فيما كان فاؤه ياء أن يأتي على (المُفَاعلة) مثل: ياسَرَ مُياسَرَةً، ويَامَنَ مُيامَنَةً.

ب ـ الثلاثي المزيد بحرفين:

ـ الثلاثي المزيد بالتاء وتضعيف العين (تفعَّل):

ويأتي مصدره على (التَّفَعُّل) على وزن الفعل مع ضم الحرف الذي قبل

---

(1) سورة النبأ، الآية: (28).
(2) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص746.
(3) سورة النبأ، الآية: (35).

الأخير، مثل: تَعلَّمَ تَعَلُّماً، وتَأمَّلَ تَأمُّلاً، وتَذَكَّر تَذَكُّراً.

فإن كان الفعل الذي على زنة (تفعَّل) معتل اللام فإنَّ مصدره يأتي على زنة فعله مع كسر ما قبل الآخر، مثل: تغنَّى تغنِّياً، وتحدَّى تحدِّياً، وتَعَدَّى تَعَدِّياً.

ـ الثلاثي المزيد بالتاء والألف قبل العين (تفاعل):

يأتي مصدره على زنة فعله مع ضم ما قبل الآخر، مثل: تَجادل تجادُلاً، وتناقَص تناقُصاً، وتزايَد تزايُداً.

فإنْ كان معتل اللام فإنَّ مصدره يأتي بزنة فعله مع كسر ما قبل الآخر، مثل: تنادَى تنادِياً، وتناهَى تناهِياً.

ـ الثلاثي المزيد بالهمزة والنون (انفعل): ومصدره يأتي على زنة فِعْلِه مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، مثل: انْطَلَقَ انطِلاقاً، وانْفَتَحَ انْفِتاحاً.

الثلاثي المزيد بالهمزة والتاء (افتعل):

ومصدره يأتي بزنة فِعله مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، مثل: اخْتَفَلَ اخْتِفالاً، واتَّخَذَ اتِّخاذاً، واختار اختياراً، واصطبر اصطِباراً.

ـ الثلاثي المزيد بالهمزة وتضعيف اللام (افعلَّ):

ومصدره يأتي على (الإفعلال) أي بزنة فِعله مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، مثل: اجمَرَّ احمِراراً، واخضرَّ المرجُ اخضِراراً.

جـ ـ الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، ويأتي على أربع صيغ:

ـ استفعل استفعالاً، مثل: استخرج استِخراجاً، واستغفر استِغفاراً.

ـ افعوعل افعيعالاً، مثل: اعشوشب المرعى اعشيشاباً.

ـ افعالَّ افعيلالاً: مثل: اخضارَّ اخضِراراً.

ـ افْعَوَّلَ افعِوَّالاً، مثل: اجلوَّذ اجلوَّاذاً (أي أسرع).

فمصدره يأتي بزنة فعله مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره.

وإذا كان (استفعل) معتل العين، مثل استقام واستقال فإنَّ مصدره يأتي على استفعالة على الأصل، فنقول من استقام استقامة، وكان الأصل استقوامة حُذِفت العين ونقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها وعُوض عنها التاء.

د ـ الرباعي المجرد (فعلل):

ومصدره يأتي على (فعللة) و(فعلالاً)، مثل: دحرج دَحْرَجةً ودِحْراجاً، وزلزل زَلْزلة وزِلْزالاً، ووسوس وَسْوسة وَوِسْوَاساً، وسَرْهَف سَرْهفةً وسِرْهافاً (وسَرْهف من قولهم سَرْهَفَ الغلام أي أحسن غذاءه).

هـ ـ الرباعي المزيد بحرف (تفعلل):

ومصدره يأتي بزنة فِعله مع ضم ما قبل آخره، مثل تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتَزَلْزَلَ تَزْلْزُلاً.

ز ـ الرباعي المزيد بحرفين:

ويأتي على صيغتين:

ـ افعنلل بزيادة الهمزة والنون، مثل: احْرَنْجَمَتْ الإبل احرِنْجاماً وافْرَنْقَعَ القومُ افْرِنْقاعاً.

ـ افعللَّ بزيادة الهمزة وتضعيف اللام، مثل: اطمأنّ اطْمئناناً، واقْشَعَرَّ اقْشِعْراراً.

كما اتضح من خلال هذه الأمثلة فإنَّ مصدره يأتي بزنة فِعله مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره[1].

---

(1) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص128ـ 132.
وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص٦٩ـ ٧٢.

3 ـ المصدر الميمي

يأتي من الفعل في اللغة العربية مصدرٌ مبدوءٌ بميم اصطلح الصرفيون على تسميته باسم المصدر الميمي، وهذا المصدر الميمي يأتي من الفعل الثلاثي المجرد، وممَّا زاد على ثلاثة أحرف.

أ ـ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد:

في هذا المقام سنقسِّم الفعل الثلاثي المجرد الذي يأتي منه المصدر الميمي إلى قسمين: فعل ثلاثي مجرد غير مثال، وفعل ثلاثي مجرد مثال.

1 ـ فعل ثلاثي مجرد غير مثال: نقول من الفعل كَتَبَ عند صوغ المصدر الميمي مَكْتَب، ونقول من الفعل شرِب مَشْرَب ونقول من الفعل ضَرَب مَضْرَب.

نلاحظ أنَّ المصدر الميمي يأتي على زِنَة (مَفْعَل) بفتح العين عند مجيئه من الفعل الثلاثي المجرد غير المثال.

وبما أنَّ الصرفيين يعوِّلون على حركة عين المضارع فإنّنا نقول: إنَّ المصدر الميمي ـ من الفعل الثلاثي المجرد غير المثال. يأتي على زنة (مَفْعَل) سواء أكانت العين مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة، وعلى نوع حركة العين في المضارع أَتَتْ الأمثلة السابقة مرتبة.

2 ـ فعل ثلاثي مجرد مثال:

عرفت فيما سبق أنَّ الفعل المثال هو ما كانت فاؤه حرف علة واواً أو ياء. فإنْ كان الفعل الثلاثي المجرد المثال فاؤه واواً، وكانت تحذف في المضارع مثل: وَعَدَ يعِد، ووَزَن يزِن ـ فإنَّ المصدر الميمي منه يأتي على زنة (مَفْعِل) بكسر العين، فنقول من وعد: مَوْعِد، ومن وثب مَوْثِب.

فإن كان الفعل الثلاثي المجرد المثال يَائي الفاء أو لامه حرف علة، مثل:

يسر، ووقِي فإنَّ المصدر الميمي منه يأتي على زنة (مَفْعَل) بفتح العين، فنقول: مَيسَر من يسر، ومَوْقَى من وقي.

فإنْ كان الفعل الثلاثي المجرد المثال تختلف لغات العرب في إعلاله، مثل الفعل وَجِل عند صوغ المضارع منه فمن العرب مَنْ يقول يَوْجَلُ من غير إعلال، ومنهم من يقول يَيْجَلُ بقلب الواو ياءً، ومنهم من يقول: ياجلُ بقلب الواو ألفاً ـ فإنَّ صوغ المصدر منه يأتي مختلفاً تبعاً للإعلال وعدمه، فمَنْ قال فيه يَوْجَلَ من غير إعلال فإنَّ مصدره الميمي يأتي على مَوْجَل بفتح العين، ومَنْ أعلَّ الواو بالياء أو بالألف فإنَّ مصدره يأتي على مَوْجِل بكسر العين، هذا ما قرره سيبويه[1].

(ب) المصدر الميمي مما زاد على ثلاثة أحرف:

يأتي هذا المصدر بزنة اسم المفعول، فنقول من الفعل أخرج مُخْرَج، ومن الفعل أكرم مُكْرَم، ومن دَحْرَج مُدَحْرَج، ومن انطلق مُنْطَلَق، ومن استنبت مُسْتَنْبَتْ[2].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص93.

(2) ينظر: نقره كار، شرح شافية ابن الحاجب، ص42.

4 ـ المصدر الصناعي

وهو مصدر مركَّب من اسم مع ياء مشدَّدة بعدها تاء. وهو كثير الدوران في هذا العصر، مثل قولنا: حريّة، فوضويّة، همجيّة، قوميّة، إلى غير ذلك.

والمصدر الصناعي يُعَدُّ من المصادر القياسية؛ لأنَّه يركَّب من الاسم مع ياء مشدَّدة بعدها تاء كما قلنا.

والهدف من استخدام المصدر الصناعي في اللغة هو الدلالة على الاتصاف بالخصائص الموجودة في الأسماء التي نستعملها، فعندما نقول: حرية ـ مثلاً ـ فمعنى هذا أنَّ المصدر الصناعي قد اكتسب الخصائص الموجودة في الاسم[1].

وفي هذا المقام لا بدَّ أن نفرق بين المصادر الصناعيّة وما يشبهها من بعض الأسماء المنسوبة، فعندما نقول: تجاريّة أو علميّة هكذا فنحن هنا نستعمل المصادر الصناعية، وعندما نقول: مسائل تجاريّة وقضايا علميّة فنحن هنا نستعمل أسلوب النسب، وهذا الخلط منشؤه اتحاد صيغتي المصادر الصناعيّة والنسب في الشكل، فالمصادر الصناعية وصيغ النسب التي مثلنا لها تتَّحد من حيث الشكل؛ لأنَّها تنتهي بياء مشددة بعدها تاء، غير أنَّ النسب دالٌ على الوصف دلالة صريحة؛ ومن هنا يأتي الفرق، فقولنا تجاريّة مصدر صناعي، وقولنا مسائل تجاريّة وصف لها بطابعها التجاريّ، وقولنا علميّة مصدر صناعي، وقولنا قضايا علمية وصف لهذه القضايا بطابعها العلميّ.

ولم يعرف عن نحاة العربية المتقدِّمين من أمثال سيبويه ذكرهم المصادر الصناعية، ولعلَّ الحاجة لم تكن تدعو إليها في زمانهم؛ لأنَّ ألفاظ المصادر الصناعيّة كثرت مع ازدهار حركة الترجمة في العالم الإسلاميّ، تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «وأغلب الظن أنَّ المصدر الصناعي دعت الحاجة إليه بعد أن

---

(1) ينظر: د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص73.

ترجمت الكتب الكثيرة عن اللغات الأجنبية، وبعد أن بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة، فاحتاجوا إلى وضع أبنية تسدُّ حاجتهم في الكتب المترجمة والمؤلفة»[1].

(1) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد، ط1، 1965م، ص209، 210.

5 ـ مصدرا المرَّة والهيأة

ويقال لهما ـ أحياناً ـ اسما المرَّة والهيأة.

ـ مصدر المرَّة يصاغ من الثلاثي على زنة (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين، مثل: جلس جَلْسة، ونام نَوْمة، وأكل أَكْلة؛ للدلالة على حدوث الفعل مرة واحدة، لذا سُمِّي مصدر المرَّة أو اسم المرَّة.

ويصاغ من غير الثلاثي بزنة مصدره الأصلي مع زيادة تاء في آخره، مثل: سبَّح تسبيحة، وانطلق انطلاقة، واستخرج استخراجة.

فإذا كان المصدر الأصلي الثلاثي على زنة (فَعْلة) أو كان المصدر الأصلي من غير الثلاثي مختوماً بتاء ـ فإن مصدر المرة ـ في هذه الحال يصاغ على زنة مصدره الأصلي موصوفاً بكلمة (واحدة)، فنقول من الثلاثي عند إرادة صوغ مصدر المرة: دعا دعوة واحدة، ورحم رحمة واحدة، ونقول من غير الثلاثي عند إرادة صوغ مصدر المرة: أقام إقامة واحدة، واستشار استشارة واحدة.

ـ مصدر الهيأة يُصَاغ من الفعل الثلاثي على زنة (فِعْلة) بكسر الفاء وتسكين العين، مثل قولنا: جلست جِلْسة المستمع، وشربت شِرْبة الظمآن، للدلالة على الهيأة التي وقع بها الفعل.

فإن كان أصل المصدر مختوماً بتاء، توصلْنا إلى الهيأة بالوصف كقولنا: نشدت الضالة نِشْدة عظيمة.

ولا يصاغ مصدر الهيأة من غير الثلاثي، فأمَّا ما جاء من قول العرب: اعتمَّ الرجل عِمْةً، واختمرت المرأة خِمْرةً، وانتقبت نِقْبة فهو من المسموع الذي يحفظ ولا يُقاس عليه[1].

---

(1) الشيخ أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص73، 74.

ثانياً ـ المشتقات

بينّا فيما سبق معنى المشتق، ونعدد الآن المشتقات فنقول هي سبعة: اسم الفاعل (ويدخل معه أمثلة المبالغة)، الصفة المُشَبَّهة، اسم المفعول، أفعل التفضيل، اسما الزمان والمكان، اسم الآلة.

1 ـ اسم الفاعل

يقرر علماء العربية أنَّ اسم الفاعل مأخوذ من الفعل المضارع، بل إنَّهم أطلقوا على الفعل الدال على الحال أو الاستقبال اسم الفعل المضارع لمضارعته (أي مشابهته) اسمَ الفاعل.

وإذا كانت هذه التسمية صالحة من الناحية الشكلية فإنَّ التشابه من حيث الدلالة الزمنية بين الفعل المضارع واسم الفاعل ـ يحتاج إلى إعادة نظر[1].

يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل أو قام به.

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على زنة (فاعل) إذا كان الماضي منه على (فعَل) بفتح العين متعدياً كان أو لازماً، مثل: كَتَبَ محمّدٌ درسه فهو كاتِب. وجَلَس عليٌّ فهو جالِس.

كما يأتي على هذه الصيغة (فاعِل) اسم الفاعل الذي ماضيه على (فَعِل) بكسر العين إذا كان متعديًا مثل: فَهِم محمدٌ درسَه فهو فاهِم، وشرِب خالدٌ الماء فهو شارِب.

ويقلُّ مجيء صيغة (فاعِل) إذا كان ماضيه على (فَعِل) بكسر العين وكان لازماً، مثل: سَلِم فهو سالِمٌ وأمِنَ محمدٌ فهو آمِن.

والأقل مجيء صيغة (فاعِل) إذا كان ماضيه على (فَعُل) بضم العين، مثل: فَرُهَ (بمعنى حذق) فهو فارِهٌ، ونَبُهَ الرجلُ فهو نابهٌ.

---

(1) د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص76.

فإنْ كان الفعل أجوفَ، وكانت عينه ألفاً، فإنَّ عينه تقلب همزة، فنقول: قال فهو قائل، وباع فهو بائع.

فإن لم تكن عينه ألفاً، وذلك بأن لم تُعَل ـ فإنَّ العين تبقى كما هي في اسم الفاعل، فنقول: حيد فهو حايِد، وحَوِل فهو حاوِل.

فإن كان الفعل ناقصاً، أي آخره حرف علة فإنَّه يعامل معاملة الاسم المنقوص، فتُحذف الياء في حالتي الرفع والجرّ، وتبقى في حالة النصب، فنقول:

جاء داعٍ إلى الخير، ونظرتُ إلى ساعٍ بين الصفا والمروة، ورأيت محمداً داعياً إلى مكارِم الأخلاق.

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي بزنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، فنقول: أفهم فهو مُفهِمٌ، وانطلق، فهو مُنطلِقٌ، واستخرج، فهو مُستخرِجٌ.

ولكن سُمِعَتْ أمثلةٌ خرجت عن هذه القاعدة تحفظ ولا يقاس عليها، من ذلك قولهم: أَسْهَبَ فهو مُسْهَب بفتح ما قبل الآخر (وهو حرف الهاء)، وأحصن فهو مُحْصَنٌ إلى غير ذلك من الأمثلة التي تحفظ ولا يقاس عليها[1].

أمثلة المبالغة

أمثلة المبالغة ـ كما يسميها بعض الصرفيين ـ صيغ محدودة تُصاغ في الأغلب من الفعل الثلاثي المتعدي؛ لتقوية المعنى وتأكيده، وهي خمس صيغ كما يحددها الصرفيون.

فعَّال، بتشديد العين كوهَّاب، وعطَّاف.

ومِفعال، كمِقْدام، ومِكْسال.

---

(1) ينظر: الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر ـ بيروت، ج2، 77ـ 99.

وفعول، كصبور، وعجول، وملول.

وفعيل، كسميع، وعليم.

وفَعِل، بكسر العين، كحَذِر، وفَكِه، ويَقِظ.

قلنا إنَّ أمثلة المبالغة تصاغ من الفعل الثلاثي في الأغلب، وقد سُمِعَتْ من غير الثلاثي قليلاً، مثل قولهم: مِعْطاء من أعطى، ومِهْوان من أهان، ونذير من أنذر، وبشير من بَشَّر.

كما جاءت صيغ مبالغة من الفعل الثلاثي اللازم، مثل قولهم: طروب من طرِب، ومِكثار من كَثُرَ.

ويورد الصرفيون صيغاً للمبالغة يعدونها غير قياسية، مثل: فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة، كصِدِّيق وقِدِّيس.

وفُعَلَة: بضم الفاء وفتح العين كهُمَزَة، ولُمَزَة.

وفاعُول: بمدّ الفاء (فتحة طويلة) كفاروق.

وفُعَال، بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، مثل: كُبَار وكُبَّار.
ومِفْعيل، بكسر الفاء وسكون العين، مثل: مُعْطير.

والحق أنَّ عدَّ هذه الصيغ صيغاً مسموعة يحتاج إلى إعادة نظر؛ وذلك لسببين:

الأول: أنَّ بعض هذه الصيغ جاء في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾[1] وقال الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾[2]، وقال جلَّ ثناؤه: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ۝٢٢﴾[3].

---

(1) سورة النساء، الآية: (69).
(2) سورة الهمزة، الآية: (1).
(3) سورة نوح، الآية: (22).

الثاني: أنَّ هذه الصيغ نحتاجها في هذا العصر في استخداماتنا لبعض المخترعات والمسميات[1].

(1) ينظر: الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص75، 76، وأحمد مصطفى المراغي: هداية الطالب، ص87، ود. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص77، 78.

2 ـ الصفة المشبَّهة

نقول: هذا رجل كريم، وخالد شجاع.

نلاحظ أنَّ وصف الرجل بالكرم، ووصف خالد بالشجاعة ـ من الأوصاف الثابتة، فإذ ما تساءلنا: ماذا تُسمَّى هذه الأوصاف الثابتة؟ فإنَّ الصرفيين يجيبوننا: أنَّ هذه الأوصاف تُسمَّى باسم الصفة المشبَّهة، ففي قولنا. رجل كريم صفةٌ مشبهة وهي صفة الكرم، وفي قولنا خالد شجاع صفةً مشبهة وهي شجاعة خالد.

نتساءل بعد هذا: صفة مشبهةٌ بماذا؟ فيجيبنا الصرفيون: صفة مشبهة باسم الفاعل في عمله الرفع والنصب.

التسمية ـ إذن ـ لا صلة لها بالمضمون، فهي استجابة لدواعي نظرية العامل، صلتها بالصناعة النحوية واضحة غاية الوضوح، ولكنَّنا نستعمل هذا المصطلح استجابة لما وُجِدَ في الكتب واستقرَّ في الأذهان.

نقول بعد هذا: الصفة المشبَّهة تصاغ من الفعل اللازم الثلاثي ومن غير الثلاثي.

أ ـ صياغتها من الفعل الثلاثي

تصاغ من الفعل الثلاثي اللازم من بابي (فَعِل) بكسر العين، و(فعُل) بضم العين.

وتأتي في الغالب على إثني عشر وزناً، فيأتي له على باب (فعِل) بكسر العين ثلاثة أوزان:

ـ فَعِل الذي مؤنثه فعِلة، كفَرِحَ فَهو فَرِحٌ وهي فَرِحة، وطَرِب فهو طَرِبٌ وهي طَرِبة، وجَذِل فهو جَذِل وهي جَذِلة، وتعِب فهو تَعِبٌ وهي تَعِبة.

ونلاحظ أنَّ هذا الوزن يدل ـ غالبا ـ على فَرَحٍ أو حزن أو أيِّ أمر بين

الثبوت والتجدد، وكونه أمراً عارضاً أقرب.

ـ أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وهو يستعمل لما كان عيباً أو لوناً أو حِلية، كعمي فهو أعمى وهي عمياء، وحَوِل فهو أحول وهي حولاء، وعرِج فهو أعرج وهي عرجاء. وتلاحظ هنا أن العيوب ظاهرة. وعليه فقد فرّقت اللغة بين قولنا: عمِي فهو أعمى وعمي فهو عَم؛ فالأول لذهاب البصر والثاني لذهاب البصيرة، وذهاب البصيرة من العيوب الباطنة؛ لذا لم يأتِ على أفعل الذي مؤنثه فعلاء.

ومن الألوان حَمِر فهو أَحْمَر وهي حمراء، زَرِق فهو أزرق وهي زرقاء.

ومن الحُلَى قولنا: غَيِد فهو أغيد وهي غيداء، هَيِفَ فهو أهيف وهي هيفاء.

ـ فعلان الذي مُؤنثه فَعْلى، وهو وزن يغلب عليه أن يأتي لما دلَّ على خلوٍّ أو امتلاء، كظمِيء فهو ظمآنٌ وهي ظَمْأى، وعَطِش فهو عطشان وهي عطشى، وربما تمحَّل الصرفيون في مثل هذه الأشياء، وقد نشأ هذا التمحل من خلال محاولتهم عقد الصلة بين الوزن والمعنى، فالفعل غَضِب تأتي الصفة المشبهة منه على غضبان الذي مؤنثه غضبى، فأرجع الصرفيون عن طريق التمحل هذه اللفظة إلى معنى العطش؛ لأنَّ «الغضب يلزمه في الأغلب العطش وحرارة الباطن»[1].

ويأتي لها على باب (فعُل) بضمِّ العين أربعة أوزان:

ـ فَعَلٌ بفتح الفاء والعين، كحَسُنَ الرجلُ فهو حَسَنٌ.

ـ فُعُل بضم الفاء والعين، وهو قليل، كفَسُحَ المكانُ فهو فُسُح.

ـ فُعَال بضم الفاء، كشجُعَ الرجل فهو شُجاع.

ـ فَعال بفتح الفاء وتخفيف العين، كجَبُنَ الرجل فهو جَبان.

وهناك أوزان مشتركة بين هذين البابين (فعِل وفَعُل)، وهي خمسة أوزان:

---

(1) نقره كار، شرح الشافية في التصريف، ص37.

ـ فَعْل بفتح الفاء وتسكين العين، كصَعْب من صَعُب بضم العين، وسَبْط أي قصير من سَبِط بكسر العين.

ـ فِعْل بكسر الفاء وسكون العين، كصِفْر من قولهم صَفِر البيتُ بكسر العين أي لا شيء فيه، ومِلْح من قولنا مَلُحَ الشيءُ بضم العين، قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[1].

ـ فُعْل بضم فسكون، كصُلْب من صَلُب وحُرٌّ من حرَّ الرجل وأصله حرِر من الحرية.

ـ فاعل، كصاحب من قولنا صَحِب بكسر العين، وطاهر من قولنا طَهُر بضم العين.

ـ فعيل، كبخيل من قولنا بَخِل بكسر العين، وكريم من قولنا كَرُمَ بضم العين.

وربما أتت صيغ مضمومة العين أو مكسورة كقولهم: نَجُسٌ بضم العين وهناك من يقول نَجِسٌ تبعاً لتداخل اللغات، ثم حفظت اللغة فيما بعد في حال الصفة المشبهة صيغة واحدة هي فَعِل بفتح فكسر، فأدرجها بعض الصرفيين ضمن الصيغ المشتركة.

وحفظت لنا اللغة في الفعل الأجوف صيغة للصفة المشبهة على زنة (فَيْعَل) فنقول من ساد سَيِّد، ومن جاد جَيِّد، ومن مات ميِّت.

ب ـ صياغتها من الفعل غير الثلاثي

تصاغ الصفة المشبهة من غير الثلاثي بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، أي على زنة اسم الفاعل، كمُعْتَدِل القامة ومُسْتقِيم الخلق.

ويُفَرَّق بينها وبين اسم الفاعل من حيث المعنى، فاسم الفاعل يدل على

---

(1) سورة الفرقان، الآية: (53).

التجدد والحدوث، والصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام[1].

3 ـ اسم المفعول

هو ما أُخذ من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل.

ويصاغ من الثلاثي على زنة (مفعول) مثل قولنا: مفهوم، ومسموع، ومحمود، ومطلوب. فإن كان الفعل أجوف فإنَّ اسم المفعول منه يأتي على زنة (مفعول) مثل قولنا: مقول ومبيع، ووفق قواعد الإعلال ـ التي سنعرض لها فيما بعد ـ تمَّ حذف إحدى الواوين، فمقول أصلها مقوول، وعند الخليل وسيبويه أن المحذوف هو واو صيغة (مفعول)؛ لأنَّ الواوين ساكنان عند الأسلاف في هذه الحالة، فحُذِفت واو الصيغة؛ لأنَّ الواو الأخرى عين الكلمة ولا يمكن الاستغناء عنها ويرى الأخفش أن المحذوف هي الواو التي تمثل عين الكلمة[2]. وقولنا مبيع أصله مبيوع نُقلت حركة الياء (وهي الضمة) إلى الساكن الصحيح قبلها وهو (الباء) ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصح الياء فالتقت الواو والياء وهما ساكنتان فحُذِفت الواو لئلا يلتقي ساكنان. وقد عرضنا لهذه المسألة حتى نبيِّنَ طريقة تفكير الأسلاف في مثل هذه المسائل[3] فإن كان الفعل ناقصاً يائياً فإن اسم المفعول منه يأتي على زنة مفعول، فنقول: مهديّ، ومرضيّ، ومَرْمِيّ، فالواو قُلِبت ياءً وأُدغِمت في لام الكلمة وهي ياء. فإن كان الفعل ناقصاً واوياً فإنَّ اسم المفعول منه يأتي على زنة مفعول، فنقول: مدعوّ ومغزوّ بإدغام واو الصيغة في لام الكلمة التي هي واو.

ويصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي بزنة الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، فنقول من أخرج مُخْرَج، ومن

---

(1) ينظر: نقره كار، شرح شافية ابن الحاجب، ص36، 37، والشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص77ـ 79.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب ـ بيروت، ج10، ص66، 67.

(3) د. شعبان عوض: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1999م، ص119.

أكرم مُكرَم، ومن استعظم مُستعظَم، ومن استخرج مُستخرج.

ملاحظات:

1 ـ عند إرادة صياغة اسم المفعول من الفعل اللازم نأتي بشبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) بعد اسم المفعول، فنقول مثلاً: هذا عملٌ مرضيٌّ عنه، وعليٌّ مذهوبٌ به، وهذا منطلَقٌ به، وخالدٌ مجتَمعٌ عنده.

2 ـ جاءت صيغة (فَعيل) بمعنى مفعول، أي أنَّ هذه الصيغة جاءت في معنى اسم المفعول من الثلاثي في مثل قولهم: رجلٌ جريح، وعين كحيل، وكفٌّ خَضِيب بمعنى مجروح، ومكحول، ومخضوب، كما جاءت صيغة (فعولة) بمعنى اسم المفعول، مثل: رَكُوبة، وحَلُوبة.

3 ـ أتت صيغة اسم المفعول في معنى المصدر في مثل قولهم: فلانٌ ما عنده معقول ولا معلوم بمعنى ليس له عقل ولا علم.

4 ـ أتت أفعال من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول من الثلاثي، مثل قولهم: أضعفه فهو مضعوف، وأجنَّه فهو مجنون، وأسلَّه فهو مسلول، ويفسر الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب هذه القضية «في إطار ما عرف عن القبائل الحجازية من ترك الهمز، في مقابل القبائل النجدية التي تحتفظ بالهمزة في أماكنها القديمة من الكلمة»[1].

5 ـ قد يلتبس اسم المفعول مع اسم الفاعل نتيجة اتحاد شكل الصيغة في الظاهر بسبب الإعلال أو الإدغام، فقولنا: مختار ـ مثلاً ـ قد يُفهم منه اسم الفاعل وقد يُفهَم منه اسم المفعول، فتحرُّك الياء وانفتاح ما قبلها ـ كما يقول الأسلاف ـ جعلها تُقلب ألفاً فعند إرادة اسم الفاعل كان أصلها مختيِر بكسر الياء، وعند إرادة اسم المفعول كان أصلها مختيَر بفتح الياء، فإذا قلنا: مختار فإنَّ هذه اللفظة بمفردها غامضة، لكنَّنا إذا قلنا: محمدٌ مختار للعلم، وهذا مكانٌ مختارٌ للراحة اتضح المعنى، وليس لأحد أن يقول: إنَّ اللفظة بمفردها لا

---

(1) د. رمضان عبد التوَّاب: مشكلة الهمزة العربية، ص119.

تؤدي أيَّ معنى؛ لأنَّ قولنا: فاهم أو قولنا مفهوم يؤديان معنى من غير ما لبس، لا يحسن السكوت عليه ولكنَّه ليس غامضاً.

وفي قولنا: مُعْتَدّ يلتبس المعنى بين اسم الفاعل واسم المفعول، وأصل الكلمة مُعتدِد، عند إرادة اسم الفاعل نقول: معتدِد بكسر الدال الأولى، وعند إرادة اسم المفعول نقول: مُعْتَدَد به بفتح الدال الأولى، فإذا ما قلنا: هذا رجل معتدّ فإن المعنى غامض، فإذا ما قلنا: هذا رجل معتدّ بالحق، ومعتدّ به في عشيرته اتضح المعنى غاية الاتضاح، ولم يعد ثمة لبس بين اسم الفاعل واسم المفعول[1].

(1) ينظر: الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1987م، ج3، ص428ـ 430.

4 ـ اسما الزمان والمكان

وهما اسمان يصاغان عن المصدر للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه.

وقد لاحظ الصرفيون أنَّ العرب قد بنت اسمي الزمان والمكان على الفعل المضارع. والفعل لا يخلو أمره إمَّا أن يكون ثلاثياً مجرداً أو زائداً عن ثلاثة أحرف؛ فإن كان الفعل ثلاثياً مجرداً فإنَّ إسمي الزمان والمكان يأتيان منه على صيغتين (مَفْعَل) بفتح العين و(مَفْعِل) بكسر العين، فتأتي صيغة (مفعَل) بفتح العين للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه إذا كان الفعل في حال المضارع مفتوح العين أو مضمومها أو كان الفعل معتل الآخر وهو الناقص.

ـ نقول عند صياغة اسمي الزمان والمكان من الفعل المضارع المفتوح العين:

يَشرَبُ مَشْرَب

يَقْرَأُ مَقْرَأ

يَذْهَبُ مَذْهَب

ـ ونقول عند صياغة اسمي الزمان والمكان من الفعل المضارع المضموم العين:

يكتُب مَكْتَب

ينظُرُ مَنْظَر

يأكُل مَأْكَل

ـ ونقول عند صياغة اسمي الزمان والمكان من الفعل الناقص:

يغزو مَغزًى

يسعى مَسْعًى

يرمي مرمًى

وتأتي صيغة (مفعِل) بكسر العين للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه

إذا كان الفعل صحيحاً وكان في حال المضارع مكسور العين، نقول:

يجلِس مَجْلِس

يعرِض البضاعة مَعْرِضاً

يضرِب مَضْرِب

كما أنَّ صيغة (مفعِل) بكسر العين يأتي عليهما اسما الزمان والمكان إذا كان الفعل مثالاً واوياً، نقول:

يَعِد مَوْعِد

يَجِد مَوْجِد

يَقَع مَوْقِع

فإنْ كان المثال يائياً فإنَّه يُعامل معاملة الفعل الصحيح، فنقول من ييسر عند صياغة اسم الزمان أو المكان مَيْسِر، وعليه قرأ معظم القُرَّاء[1] قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[2].

كما تأتي صيغة (مَفْعِل) للدلالة على اسمي الزمان والمكان إذا كان الفعل أجوف يائياً، نقول:

يبيع مَبِيع

يبيت مَبِيت

* * *

بعد هذا نورد الملاحظات الآتية:

1 ـ جاءت كلمات على صيغة (مفعِل) بكسر العين وحقها أن تأتي على صيغة (مفعَل) بفتح العين؛ لأنَّ هذه الكلمات فعلها المضارع مضمونَ العين، وهذه الكلمات هي:

المنبِت، والمطلِع، والمسقِط، والمَسْجِد، والمشرِق، والمغرِب،

---

(1) ابن زنجلة: حجّة القراءات، ص149.

(2) سورة البقرة، الآية: (280).

والمنسِك، والمفرِق، والمزجِر، والمرفِق، والمسكِن، والمحشِر، والمخزِن، والمعدِن.

وقد علَّل سيبويه مثل هذه القضية عندما عرض لكلمة (مسجِد) بأنَّ هذه الكلمة قد تحوَّلت من صيغة لمكان السجود فأصبحت اسماً للبيت الذي تُؤَدى فيه العبادة، يقول سيبويه" «وأمَّا المَسْجِد فإنَّه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جَبْهتك، ولو أردتَ ذلك لقلت سَجْدَ»[1].

2 ـ جاءت أسماء زمان ومكان زيدت التاء في آخرها، مثل قولنا:

مدرسة، مزرعة، مجبنة.

وهذه الزيادة غير قياسية يُقْتصر فيها على المسموع.

3 ـ يصاغ من الاسم الجامد اسم مكان للدلالة على كثرة الشيء بالمكان، من ذلك قولهم:

مَأْسَدة لأرضٍ كثيرة الأسود، ومَسْبَعة لأرض كثيرة السباع، ومَقْثَأة لأرض كثيرة القِثَّاء.

* * *

ويصاغ اسما الزمان والمكان مما زاد على ثلاثة أحرف على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي، وذلك بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، فنقول:

مُخْرَج من الفعل أخرج

ومُجتمَع من الفعل اجتمع

ومُسْتَقبَل من الفعل استقبل

ومُلتقَى من الفعل التقى

يلاحظ أن المصدر الميمي واسم المفعول، واسمى الزمان والمكان من غير الثلاثي تتحد في الصيغة ويعوّل على السياق في الفرق بينها[2].

---

(1) سيبويه: الكتاب. ج4، ص90.

(2) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص181ـ 186.

5 ـ اسم الآلة

يصاغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي قياساً للدلالة على الآلة التي وقع بواسطتها الفعل ـ على الأوزان الآتية:

1 ـ مِفْعال، مثل: مِفْتاح، مِسْبار، مِنْشار.

2 ـ مِفْعَل، مثل: مِبْرَد، مِشْرَط، مِقصّ، مِسَنّ.

3 ـ مِفْعَلَة، مثل: مِكْنَسة، مِكْسَحَة، مِرْوَحَة، مِخَدَّة.

وقد جاء بضع كلمات على هيأة اسم الآلة غير أنّها مضمومة الميم والعين، مثل: المُكْحُلة، والمُنخُل (وهو ما ينتخل به، أي الغربال)، والمُدُقّ، والمُدْهُنْ، والمُسْعُط (وهو الإناء يُجْعَل فيه السُّعُوط، والسُّعوط: الدواء يُصَبُّ في الأنف)[1].

وقد سُمِعت أوزان لاسم الآلة جاءت على غير الأوزان القياسية، منها ما هو مُوَلَّد أي استعمل بعد عصر الرواية والاحتجاج، ومنها ما هو مِنْ استعمال هذا العصر وأقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فمن أمثلة الأول:

فاعلة، مثل: ساقية.

وفاعول، مثل: ساطور وقادوم.

ومن أمثلة الثاني:

فعّالة، مثل ثلّاجة، غسّالة، عجّانة[2].

كما جاءت أسماء آلة جامدة أي ليس لها أفعال، مثل: فأس، ورُمْح، وقلم إلى غير ذلك[3].

---

(1) الصحاح، مادة (سعط).

(2) ينظر: المعجم الوسيط، مواد الكلمات السابقة.

(3) ينظر: الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص186ـ 188.

6 ـ أفعل التفضيل

أفعل التفضيل صيغة في اللغة العربية تُشتَق من مصدر الفعل الثلاثي للدلالة على أنَّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما عن الآخر في هذه الصفة؛ نقول: عليٌّ أكرمُ من خالد، وبكرٌ أعلم من محمود، وإبراهيم أفقهُ من يوسف.

ولصوغ أفعل التفضيل من مصدر الفعل الثلاثي شروط حددها الصرفيون بناءً على الغالب المسموع من كلام العرب، وهي ثمانية شروط:

الشرط الأول: أن يكون لصيغة أفعل التفضيل فعل فلا تُشتق هذه الصفة من مصادر ليس لها أفعال، فلا نقول: هو أيدَى من فلان، أي أعظم منه يداً، وأرْجَل، أي أعظم رجلاً. وسُمِع شذوذاً قولهم هو أقمن بكذا أي جدير، فليس لأقمن فعل، وقالت العرب: هو ألصُّ من شِظاظ (وشِظاظ هو أحد لصوص العرب في العصر الأموي) وذكر ابن القطّاع أنَّ لألصّ فعل وهو لصَّ بمعنى استتر.

الشرط الثاني: أن يكون ثلاثياً، فلا يصاغ أفعل التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف، وقد جاء شذوذاً قولهم: هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف.

الشرط الثالث: ألاَّ يكون الفعل ناقصاً فلا يصاغ من كان وأخواتها.

الشرط الرابع: أن يكون معنى الفعل الذي اشتقت من مصدره الصيغة قابلاً للتفاوت وهو التفاضل، فلا يُصاغ من مثل قولنا: غربت الشمس أو طلعت، ومات فلان؛ لأنَّ هذه الأفعال لا تفاوت في أدائها، ولا تفاضل في تحصيل معانيها.

الشرط الخامس: أن يكون الفعل متصرفاً، فلا يصاغ أفعل التفضيل من الأفعال الجامدة، مثل: نعم وبئس.

الشرط السادس: ألاَّ يكون الفعل الذي يشتق أفعل التفضيل من مصدره

منفيًا سواء أكان هذا النفي عارضاً أم لازماً، فمن أمثلة النفي العارض: ما قام عليٌ بواجبه، وما أكل خالد طعامه، ومن أمثلة النفي اللازم: ما عاج فلان بالدواء، أي ما انتفع به، وما نبس إسماعيل بكلمة، أي ما نطق، وأصل النبس الحركة.

الشرط السابع: ألاَّ يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وهو الوصف المستعمل في العيوب والألوان والحلى، مثل قولنا: أحمر وحمراء، وأبيض وبيضاء، وأهيف وهيفاء، وأعرج وعرجاء، إلى غير ذلك. وقد أجاز الكوفيون مجيء أفعل التفضيل من أفعل الذي مؤنثه فعلاء من اللونين الأسود والأبيض خاصة، قالوا: لأنَّها أصل الألوان، واستشهدوا بمثل قول رؤبة:

جاريةٍ في درعها الفضفاض
تقطّع الحديث بالإيماض
أبيض من أخت بني إباض

وقد فرَّق الرضي شارح الكافية في هذا الأمر بين العيوب الظاهرة والعيوب الباطنة فأقرَّ منع صياغة أفعل التفضيل من أفعل الذي مؤنثه فعلاء في العيوب الظاهرة، وأجاز مجيئها إذا كانت العيوب باطنة، مثل قولهم: هو أبلد وأجهل وأحمق.

الشرط الثامن: ألاَّ يكون الفعل الذي اشتقت من مصدره الصيغة مبنيًا للمجهول، وقد سمع شذوذاً قولهم: فلانٌ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ، من الفعل زُهِي، وكلام أخصر من غيره، من الفعل اُختُصِرَ.

هذه هي الشروط التي وضعها الصرفيون بناءً على الغالب المسموع من كلام العرب، فإذا اختلَّ شرط من هذه الشروط فإننا نأتي بصيغة تفضيل أخرى موافقة من حيث المعنى لصيغة أفعل التفضيل التي: فقدت شرطاً من الشروط، ثم نأتي بمصدر الصيغة منصوباً على التمييز، ولنعطي بعض الأمثلة:

الفعل أكرم لا تأتي منه صيغة أفعل التفضيل لأنَّه زائد عن ثلاثة أحرف، فإذا ما أردنا أن نستعمل هذا الفعل (أكرم) في أسلوب التفضيل فإننا نأتي به بالكيفية الآتية:

عليٌّ أشدُّ كرماً من خالد

الفعل استخرج نريد أن نستعمله في أسلوب التفضيل، نقول: محمود أكثر استخراجاً لمسائل العلم.

وإذا أردنا أن نستعمل أسلوب التفضيل من وصفٍ على أفعل الذي مؤنثه فعلاء، نقول من أحمر مثلاً:

هذا القماش أشدُّ حمرة إلى غير ذلك

* * *

أحوال أفعل التفضيل:

لأفعل التفضيل أحوال أربعة:

الحالة الأولى: أن يأتي أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة، مثل قولنا: بكر أفضل من عليّ، وخالدٌ أعلم من يوسف والمحمدان أفضل من البكرين، والمجدون أفضل من المهملين، وهندٌ أقرأ من فاطمة، والهندان أكبر من الفاطمتين، والفاطمات أجدُّ من الهندات.

لاحظنا من خلال هذه الأمثلة شيئين:

1 ـ أنَّ أفعل التفضيل التزم فيه الإفراد والتذكير على الرغم من تنوع الأمثلة.

2 ـ أتينا بمِنْ بعد أفعل التفضيل جارةً للمفضل عليه.

الحالة الثانية: أن يأتي أفعل التفضيل محَلًّى بأل، نقول: محمد الأفضل. المحمدان الأفضلان، المحمدون الأفضلون فاطمة الأفضل. الفاطمتان الفضليان. الفاطمات الفضليات.

من خلال هذه الأمثلة لاحظنا:

1 ـ أنَّ صيغة أفعل التفضيل طابقت موصوفها تذكيراً وتأنيثاً، إفراداً وتثنية وجمعاً.

2 ـ في هذه الحالة لم تدخل مِنْ جارة للمفضَّل عليه.

أمَّا قول الأعشى:

وَلَسْتَ بالأكثرِ مِنْهم حصىً وإنَّما العِزَّةُ للكاثرِ

فخُرِّج على زيادة أل. أو أن مِنْ مُتَعَلِّقة بـ(أكثر) نكرة محذوفة دلَّت عليه (أكثر) الموجودة في البيت، وهذا التخريج لا يخلو من تكلُّف.

الحالة الثالثة: المضاف إلى نكرة، نقول: محمدٌ أفضل رجل والمحمدان أفضل رجلين، والمحمدون أفضل رجال، وفاطمة أعقل فتاة، والفاطمتان أعقل فتاتين، والفاطمات أعقل فتيات.

لاحظنا من خلال هذه الأمثلة:

1 ـ أنَّ صيغة أفعل التفضيل ٱلتزِمَ فيها الإفراد والتذكير على الرغم من تنوع الأمثلة.

2 ـ أنَّ النكرة وهي مضاف إليه طابقت الموصوف تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً.

الحالة الرابعة: المضاف إلى معرفة، نقول: الحكماء أفضل الناس وأفاضلهم، وهند أفضل السيدات وفضلى السيدات والهندات أفضل السيدات وفُضلياتهن.

من الأمثلة السابقة يتضح أنَّ أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة تجوز فيه المطابقة وعدمها.

هذا إذا أُريد من صيغة أفعل التفضيل المفاضلة، لكن هذه الصيغة قد تأتي لمطلق الزيادة كقولهم: نُصَيْب أشعر الحبشة فهنا لا تُتَصوَّر المفاضلة؛ لأنَّه لا يُعْلَم في الحبشة شاعر ينظم الشعر العربي كما ينظمه أبناء اللغة العربية غير نصيب، وإن كان يُوجد في الحبشة شعراء مجيدون ينظمون الشعر بلغتهم. ويقولون: الأشج والناقص أعدلا بني مروان (يقصدون بالأشج عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، لشجة في جبينه، ويقصدون بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك، وهو أحد خلفاء بني أمية وسُمِّي الناقص لإنقاصه من عطاء الجند) فقد زعموا أنَّه لا يوجد في بني مروان عادلٌ سواهما. ففي مثل

هذه الأمثلة تجب المطابقة.

* * *

وقد جاءت صيغة أفعل التفضيل ولا يُراد بها التفضيل وإنما يراد بها اسم الفاعل، ومن أمثلتها قول الفرزدق يهجو جريراً:

إنَّ الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ

فلا يصح في هذا المقام أنَّ يكون قصد الشاعر المفاضلة بين بيته وبيت جرير؛ لأنَّ هذا لا يصح في مقام الهجاء فالشاعر هنا يريد أن يصف دعائم بيته بأنها عزيزة وطويلة.

كما جاء معنى التفضيل على غير صيغة التفضيل؛ وذلك لكثرة الاستعمال ـ كما يقول الرضي ـ في ألفاظ محدودة وهي: خير وشر وحبَّ، ويوردون لهذا الاستعمال شواهد، فمِن استعمال لفظة (خير) في معنى التفضيل قول راجز مجهول:

بلال خيرٌ وابن الأخْيَر

ومن استعمال لفظة (شر) في معنى التفضيل قراءة قتادة وأبي قلابة قوله تعالى في سورة القمر: ﴿بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴿٢٥﴾ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴿٢٦﴾﴾[1] بفتح الشين وتشديد الراء[2] ومن استعمال لفظة حَبَّ في معنى التفضيل قول الأحوص:

وزاده كلفاً في الحُبِّ أن مَنعَتْ وحَبَّ شيئاً إلى الإنسان ما مُنِعا[3]

* * *

بعد هذا نختم الكلام عن أفعل التفضيل بحديث جدّ مختصر عن صيغتي التعجب: (ما أفعله وأَفعِلْ به).

---

(1) سورة القمر، الآيتان: (25، 26).
(2) أبو حيان: البحر المحيط، ج8، ص180.
(3) اللسان: مادة (حبب).

فعلا التعجب (ما أفعله) و(أَفْعِلْ به) هما الصيغتان القياسيتان لأسلوب التعجب في اللغة العربية، وهما فعلان عند البصريين، واسمان عند الكوفيين، وبما أنَّ التأليف في النحو والصرف وكذلك التدريس درج على تَمَثُّل المذهب البصري في اللغة فإنَّ حقَّ هذا الموضوع أن يكون ضمن موضوعات النحو، غير أنَّ إيراده ضمن موضوعات الصرف له ما يُسَوِّغه؛ لأنَّ الشروط التي تُراعى في صياغة أفعل التفضيل هي ذات الشروط التي تُراعى عند صياغة فعلي التعجب بالطريقة القياسية، فلا نرى داعياً لإعادتها.

وإذا اختل شرط من هذه الشروط فإنَّنا نأتي بمعنى فعل التعجب ثم نأتي بمصدر ذلك الفعل (فعل التعجب) منصوباً على أنه مفعول به، فنقول من الفعل أكرم:

ما أشدَّ كرمَه

ونقول من الفعل (كان).

ما أشدَّ كونه طالباً للعلم

ونقول من الفعل (طلع) وهو فعل غير قابل للتفاوت.

ما أجمل طلوعَ الشمس

ونقول من الفعل ٱختُصِر مبنيًا للمجهول:

ما أشدَّ اختصارَه للكلام

ونقول من الوصف بوزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء:

ما أشدَّ زُرْقَةَ السماء

إلى غير ذلك[1].

---

(1) شرح الرضي على الكافية: ج3، ص446ـ 471.
أحمد مصطفى المراغي: هداية الطالب، ص٩٧ـ ٩٩.

الفصل الثاني

في تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنىً وجمع

يهم الصرفيين من تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع التغيراتُ التي تطرأ على بنية الكلمة؛ لأنَّ هذه التغيرات التي تطرأ هي مجال دراسة الصرف.

ولكن قبل أن نتحدث عن تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع نعرض للاسم إذا كان منقوصاً أو مقصوراً أو ممدوداً أو صحيحاً؛ لعلاقة هذا بأمر تثنية الأسماء وجمعها.

أ ـ الاسم المنقوص:

هو كلُّ اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، مثل قولنا: القاضِي، والداعِي، والساعِي.

وقول الصرفيين آخره يا لازمة احتراز من الياء التي توجد في الأسماء الستة في مثل قولنا: مررت بأبِيك، فهذه الياء تكون واواً إذا كان الاسم في موضع رفع، وتكون ألفاً إذا كان الاسم في موضع نصب.

ب ـ الاسم المقصور:

هو كلُّ اسم معرب آخره ألف لازمة كالهدَى، والفتَى والعصا، والمستدعى.

وقول الصرفيين ألف لازمة احتراز عن الألف في الأسماء الخمسة في حالة النصب، في مثل قولنا رأيت أباك.

والمقصور نوعان: قياسي، وسماعي.

فالمقصور القياسي: هو كلُّ اسم معتل اللام له نظير من الأسماء الصحيحة مفتوح ما قبل آخره دائماً.

ويأتي تطبيق هذه القاعدة على الصيغ الآتية:

1 ـ مصدر الفعل الثلاثي المعتل اللام الذي على زنة (فَعِل) بكسر العين، مثل: جَوَىً وهوَىً، وفعلهما: جَوِي وهَوِي.

ونظيره من الصحيح: الطربَ والفرَح.

2 ـ أن يكون جمعاً على وزن (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين ومفرده على وزن (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين وفي آخره تاء تأنيث، مثل رِشْوَة ورِشاً، وفِرْيَة وفِرىً.

3 ـ أن يكون جمعاً على وزن (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين ومفرده على وزن (فُعْلة) بضم الفاء وسكون العين وآخره تاء تأنيث، مثل: مُدْية ومُدًى، وزُبْية وزُبَىً (والزُبية حفرة تُحْفَر في مكان عالٍ تُصَادُ بها الأسود، وهي أيضاً الرابية لا يعلوها الماء) وقُوَّة وقُوًى.

ونظيرهما من الصحيح قِرْبة وقِرَب، وقُرْبة وقُرَب.

4 ـ أن يكون اسم مفعول ممَّا زاد على ثلاثة أحرف، مثل: مُعْطًى ومُستدعًى، ونظيره من الصحيح مُكْرَم ومُسْتَخْرَج.

5 ـ أن يكون على وزن (أَفعل) سواء أأُرِيد منه التفضيل أم لم يرد منه، فمما أريد منه التفضيل قولنا: مكان أقصى، ومكان أدنى، ونظيرهما من الصحيح أقرب وأبعد، أمَّا ما جاء على زنة أفعل وأُريد به مجرد الوصف دون التفضيل فمثل قولنا: أعمَى وأعشى، ونظيرهما من الصحيح أحور وأغيد.

6 ـ أن يكون على وزن (مَفْعَل) مراداً به المصدر أو اسم الزمان أو اسم المكان حسب السياق، كمَشْتَى ومَسْعَى ومَرْمَى. ونظيره من الصحيح، مخبز، ومصنع، ومكتب.

هذه أشهر الصيغ القياسية التي جاءت لتطبيق القاعدة السابقة.

أمَّا المقصور السماعي فلا تضبطه قاعدة ولا يحده حدٌّ، مثل قولنا: فتًى، وعصاً، ورحًى، حجىً وسناً.

والمقصور القياسي هو ما يهم الصرفيين، أمّا المقصور السماعي فهو مجال نظر اللغويين الذين يجمعون اللغة ويصنفونها.

(ج) الاسم الممدود:

وهو كلّ اسم معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة، مثل قولنا: سماء، وصحراء.

والصرفيون يعدون الهمزة ضمن حروف العلة؛ لذا فإنّهم يصفون الاسم الممدود بأنّه معتل اللام، يقصدون أنَّ آخره همزة، وهذه الهمزة ـ فيما يرون ـ مسبوقة بألف زائدة، وعليه فإنَّ مثل كلمتي ماء وشاء ليستا ممدودتين؛ لأنَّ الألف التي قبل الهمزة في مثل هاتين الكلمتين أصلية.

وينقسم الاسم الممدود ـ شأنه في هذا شأن الاسم المقصور ـ إلى قياسي وسماعي.

فالممدود القياسي هو كلّ اسم معرب آخره همزة، قبلها ألف زائدة، له نظير من الأسماء الصحيحة، وتتحقق هذه القاعد في الصيغ الآتية:

1 ـ مصدر الفعل المعتل اللام الذي على زنة (أَفْعَلَ)، مثل: أعطى وأهدى وأفضى فمصادر هذه الأفعال: إعطاء، وإهداء، وإفضاء. ونظائر هذه الأفعال من الصحيح: أكرم إكراماً، وأخرج إخراجاً.

2 ـ مصدر الفعل الخماسي أو السداسي المبدوء بهمزة وصل، مثل، ارعوى، واستهوى، فمصدراهما: اِرعواء واستهواء، ونظيراهما من الصحيح: انطلق انطلاقاً واستغفر استغفاراً.

3 ـ أن يكون مصدراً على زنة (فُعال) بضم الفاء لفعل على زنة (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين ثلاثي معتل الآخر دالاً على صوت، مثل: ثغا الشَّاء ثُغاءً، ورغا البعير رُغاء. ونظيراهما من الصحيح صرخ صراخاً، ونبح نباحاً.

4 ـ أن يكون مفرداً لجمع على زنة (أَفْعِلَة) منتهيًا بتاء قبلها ياء، مثل: كساء وأكسية، وغطاء وأغطية، وبناء وأبنية، ونظائرها من الصحيح: سلاح

وأسلحة، وحجاب وأحجبة، وحمار وأحمرة.

5 ـ أن يكون مصدراً على زنة (فِعال) بكسر الفاء لفعل على زنة (فَاعَلَ) مثل: والى وِلاء، وعادى عِداء. ونظيراهما من الصحيح: جادل جِدالاً، وضارب ضِراباً.

6 ـ أن يكون مصدراً على زنة (تَفعال) بفتح التاء، أو صيغة مبالغة على زنة (فعَّال) أو (مِفعال)، مثل: التعداء (مصدر عدا)، والعدَّاء (صيغة مبالغة من عدا)، والمعطاء (صيغة مبالغة من أعطى) ونظائرها من الصحيح، التَّذكار، والخبَّاز، والمِهْذار.

هذه أشهر صيغ الممدود القياسي تطبيقاً للقاعدة السابقة.

أمَّا الممدود السماعي فهي كلمات لا تضبطها قاعدة ولا يحدُّها قياس، مثل قولنا: ثراء، بيداء، سناء، حمراء.

ويقرر الصرفيون أنَّه عند الضرورة الشعرية يجوز قصر الممدود، ويستشهدون على ذلك برجز لم يُعْرَف قائله، وهو قول القائل:

لا بدَّ مِنْ صَنْعا وإنْ طالَ السَّفَرْ وإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ

ويختلفون في مدِّ المقصور فأجازه الكوفيون مستشهدين ببيتٍ مجهول القائل، وهو قول القائل:

سَيُغْنيني الَّذي أغناكَ عَنِّي فلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلا غِناء

ويظهر أنَّ قصر الممدود ومدَّ المقصور ظاهرة لهجية لم يُحسن تتبعها، فمثل هذه الظاهرة ترجع ـ كما يقول الدكتور عبده الراجحي ـ «إلى اختلاف اللهجات العربية القديمة»[1].

بعد هذا نعرض ـ في إيجاز ـ للاسم الصحيح، وهو ما عدا المنقوص والمقصور والممدود؛ ولذا يعرِّفه الصرفيون بالسلب، فهو ما لم تُوجد به أيُّ علامة من علامات الأنواع السابقة، مثل قولنا: رجل، وشجرة، ونهر، وبحر.

---

(1) التطبيق الصرفي، ص 108.

وهناك ما يُسمى بالاسم الشبيه بالصحيح، وهو كل اسم آخره واو أو ياء ساكنٌ ما قبلهما، مثل قولنا: ظَبْيٌ، ودَلْوٌ، وسَعْيٌ، وغَزْوٌ.

فهذا الاسم يشبه الصحيح من ناحية ويشبه المعتل من ناحية أخرى، فهو يشبه الصحيح من حَيثُ ظهور حركات الإعراب على آخره، نقول:

هذه ظبْيٌ، ورأيتُ ظبياً، ونظرت إلى ظبيٍ.

وهو يشبه المعتل من حيث إنَّه ينتهي بواو أو ياء. غير أنَّ هذه الواو أو الياء لم تُسبقا بحركة مجانسة لهما؛ لذا لا يطلق الصرفيون على مثل هذا معتلاً.

وما نفهمه بعبارة اليوم أنَّ وجود حركة مجانسة لحرف العلة اللاحق لها هو ما يطلق عليه الصرفيون معتلاً أي حركة طويلة[1].

* * *

بعد هذه التقدمة التي رأيناها نقرر ما هو بدهي في اللغة العربية، وهو أنَّ الاسم ينقسم إلى مفرد ومثنى وجمع.

فالمفرد ما دلَّ على واحد أو واحدة من غير زيادة، مثل قولنا: ولد. ورجل، وفتاة، وامرأة، وشجرة، ونهر.

والمثنَّى هو ما دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجرِّ؛ مثل قولنا: جاء الطالبان، ورأيت الطالبين، ومررت بالطالبين وجاءت الفاطمتان، ورأيت الفاطمتين، وسلَّمتُ على الفاطمتين.

وأمَّا الجمع في اللغة العربية فينقسم إلى ثلاثة أقسام:

جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

فجمع المذكر السالم هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في

---

(1) ينظر: الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص324ـ 330.
شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، ج٢، ص٤٠٩ـ ٤١٤.

حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجرّ، مثل قولنا: جاء المسلمون، ورأيت المسلمين، وسلّمت على المجدِّين.

ولجمع المذكر السالم شروط، وهناك أسماء ملحقة به ليست ـ في واقع أمرها ـ جمعاً، غير أنَّ محل تفصيل هذه الأشياء كتب النحو.

وجمع المؤنث السالم هو ما دلَّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء على آخره، مثل قولنا: جاءت الفاطماتُ، ورأيتُ الفاطماتِ، وأُعْجِبتُ بالفاطماتِ.

وجمع المؤنث السالم يرفع بالضمة ويجرُّ بالكسرة كما هو واضح، ويكون آخره ـ في حال النصب ـ كسرة بدلاً من الفتحة في أشهر لغات العرب.

أمَّا جمع التكسير فهو ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تغيُّر بنية واحدة عند الجمع، مثل قولنا:

هذه أشجار، واشتريتُ كتباً، وزُيِّنت الشوارعُ بالمصابيح.

بعد هذا نتحدث عن كيفية تثنية وجمع الأسماء الصحيحة والمنقوصة والمقصورة والممدودة. وما يهم الصرفي منها ما يحدث من تغيير في بنية هذه الأسماء عند التثنية والجمع.

أولاً ـ التثنية

1 ـ تثنية الاسم الصحيح:

قدَّمنا هنا الاسم الصحيح وأخَّرناه في التقدمة لأنَّ التعريف الذي وضعه الصرفيون للاسم الصحيح تعريف سلبي لا يتضح إلاَّ بمعرفة الاسم المنقوص والمقصور والممدود، فإذا ما أردنا تثنية الاسم الصحيح فإننا نزيد الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجرِّ كما سبق أن أوضحنا، من غير تغيير آخر، وهذا يعنى أنَّ البنية الصرفية لم يطرأ عليها شيء. ويدخل في هذا أيضاً الاسم الشبيه بالصحيح، والأمثلة مستفادة مما سبق.

2 ـ تثنية الاسم المنقوص:

قلنا إنَّ الاسم المنقوص هو كلّ اسم معرب، آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، مثل قولنا القاضي والداعي.

وقد تُحذَف ياء المنقوص ويُعَوَّض عنها تنويناً يسميه الأسلاف تنوين العوض، مثل قولنا: هذا قاضٍ، ونظرت إلى ساعٍ بين الصفا والمروة.

ففي حالة التثنية نرد هذه الياء التي قد حُذِفت، فنقول: جاء قاضيان، ونظرت إلى ساعيين بين الصفا والمروة.

3 ـ تثنية الاسم المقصور:

الاسم المقصور ـ كما سبق أن أوضحنا ـ هو كلُّ معرب آخره ألف لازمة.

وهذه الألف إمَّا أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، وإمَّا أن تكون ثالثة أو رابعة فأكثر.

فإن كانت الألف ثالثة منقلبة عن واو أو ياء فعند التثنية تُرَّد هذه الألف إلى أصلها واواً كانت أو ياء، فنقول في تثنية (عصاً) و(قَفَاً) ـ وأصلهما واو ـ عصوان وقفوان، ونقول في تثنية (فتًى) و(رحًى) ـ وأصلهما ياء ـ فتيان ورحيان.

أما إذا كانت الألف المقصورة رابعة فصاعداً فإنَّها تُقلب ياء، نقول: سُعديان، وحُبْلَيان، ومُصْطَفيان، ومُسْتَشفيان ـ في تثنية: سُعدى، وحبلى، ومصطفى، ومستشفى.

4 ـ تثنية الاسم الممدود:

قلنا إنَّ الاسم الممدود هو كلُّ اسم معرب، آخره همزة قبلها ألف زائدة.

هذه الهمزة إمَّا أن تكون أصلية أي من أصل الكلمة، مثل: قَرَّاء (بفتح القاف) الكثير القراءة، وقُرَّاء (بضم القاف) وهو الناسك المتبتل، وبَدَّاء، فعند التثنية تبقى الهمزة على حالها من غير تغيير، فنقول:

قُرَّاءان وبَدّاءان.

وإمَّا أن تكون هذه الهمزة للتأنيث، مثل: حمراء، وصحراء، فعند التثنية تُقلب هذه الهمزة واواً، فنقول:

حمراوان وصحراوان.

وإمَّا أن تكون هذه الهمزة منقلبة عن أصل (واو أو ياء)، مثل قولنا: كساء وبناء، فقد قال الصرفيون: إنَّ أصل هاتين الكلمتين كِساو وبناي، تطرفت الواو والياء إثر ألف زائدة فقلبتا همزة على ما سنوضحه في درس الإعلال.

فعند التثنية لنا أن نبقي الهمزة المنقلبة عن أصل وهو ما يسمى بالتصحيح أو نعيدها إلى أصلها الواو أو الياء فنقول: في تثنية كساء: كساءان وكساوان، ونقول في تثنية بناء: بناءان وبنايان، وإبقاء الهمزة هو الأرجح كما يقرر الصرفيون.

وإمَّا أن تكون هذه الهمزة للإلحاق كعلباء وقوباء، فيجوز قلب الهمزة واواً أو إبقاؤها على ما هي عليه، فنقول في علباء: علباءان وعلباوان، وفي قوباء: قوباءان وقوباوان. وقلب الهمزة واواً هنا هو الأرجح.

ثانياً ـ الجمع

الجمع في اللغة العربية ـ كما لا يخفى ـ ثلاثة أنواع، جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم، وجمع تكسير.

أ ـ جمع المذكر السالم

1 ـ جمع الاسم الصحيح جمع مذكر سالماً:

يجمع الاسم الصحيح جمعَ مذكر سالماً بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجرّ من غير تغيير في بنية الكلمة، فنقول: هؤلاء المجدون، ورأيت المجدين، وأعجبت بالمجدين.

2 ـ جمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالماً:

يجمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالماً مع تغيير في بنية الكلمة حيث تُحْذَفُ ياء المنقوص، ويُضمّ ما قبل الياء المحذوفة في حالة الرفع ويُكسر ما قبلها في حالتي النصب والجرّ، فنقول: هؤلاء القاضُون، ورأيتُ القاضِين، واستمعت إلى حكم القاضِين.

3 ـ جمع الاسم المقصور جمع مذكر سالماً:

عند جمع الاسم المقصور جمع مذكر سالماً يحدث تغيير في بنية الكلمة، وذلك بحذف الألف المقصورة مع إبقاء الفتحة قبلها دليلاً عليها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾[1] وقال: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾[2].

4 ـ جمع الاسم الممدود جمع مذكر سالماً:

يعامل الاسم الممدود عند جمعه جمع مذكر سالماً معاملته في التثنية، فإذا كانت همزته أصلية فإنَّه يؤتى بها في حال الجمع من غير تغيير، فنقول في جمع قَرّاء جمع مذكر سالماً قَرّاءُون وفي جمع وَضّاء وَضّاءُون.

وإذا كانت الهمزة للتأنيث فإنها تُقلَب واواً، ولمَّا لم يجد الصرفيون اسماً ينتهي بهمزة ممدودة يجمع جمعَ مذكر سالماً لجأوا إلى الافتراض، والافتراض طريقة من طرائقهم العلمية، فقالوا إنَّ (حمراء) علماً على مذكر تجمع على (حمراوون).

وإذا كانت الهمزة مبدلة من أصلٍ (واو) أو (ياء) يمكن فيها الوجهان، إبقاؤها أو إرجاعها إلى أصلها الواو أو الياء، والإبقاء أجود، فنقول في جمع (كساء) جمع مذكر سالماً (كساءون) و(كساوون) وهو جمع مفترض.

وإذا كانت الهمزة للإلحاق أمكن أن تُقلب الهمزة واواً وأن تبقى على حالها، والقلب هو الأفضل، فنقول في جمع علباء (علباوون) و(علباءون).

وقد أوردنا هذه الافتراضات حتى يعتاد الطالب طرائق تفكير الأسلاف.

ب ـ جمع المؤنث السالم

1 ـ جمع الاسم الصحيح جمع مؤنث سالماً:

عند جمع الاسم الصحيح جمع مؤنث سالماً لا يحدث أيُّ تغيير في بنية

---

(1) سورة آل عمران، الآية: (139).
(2) سورة صّ، الآية: (47).

الكلمة سوى زيادة ألف وتاء في آخره، فنقول في جمع (زينب): (زينبات)، وفي جمع (هند): (هندات).

2 ـ جمع الاسم المنقوص جمع مؤنث سالماً:

يعامل الاسم المنقوص عند جمعه جمع مؤنث سالماً معاملته في التغيير، وذلك بردّ يائه إن كانت محذوفة، فنقول في جمع (قاضٍ): (قاضيات)، وفي جمع (داعٍ): (داعيات).

هذا على سبيل الافتراض.

3 ـ جمع الاسم المقصور جمع مؤنث سالماً:

يعامل الاسم المقصور عند جمعه جمع مؤنث سالماً معاملته في آلتثنية، فتُرَدُّ الألف إلى أصلها الواو أو الياء إن كانت ثالثة، وتُقلَب ياء إن كانت هذه الألف رابعةً فصاعداً، فنقول في جمع (عصاً): (عصوات)، ونقول في جمع (هدى) علماً على مؤنث: (هُدَيات)، ونقول في جمع (سعدى): (سُعْدَيات).

4 ـ جمع الاسم الممدود جمع مؤنث سالماً:

ما قلناه عن الاسم الممدود عند التثنية يقال هنا، فتبقى الهمزة من غير تغيير إن كانت أصلية، فنقول في جمع (قرّاء): (قرّاءات)، وفي جمع (بدّاء): (بدّاءات).

وإذا كانت الهمزة للتأنيث فإنها تقلب واواً، فنقول في جمع (صحراء): (صحراوات)، وفي جمع (حمراء): (حمراوات).

وإذا كانت منقلبة عن أصل أمكن بقاؤها أو إرجاعها إلى أصلها الواو أو الياء، والإبقاء أجود، فنقول في (كساء): (كساءات) و(كساوات)، ونقول في جمع (بناء) (بناءات) و(بنايات).

وإذا كانت الهمزة للإلحاق أمكن قلبها واواً، وأمكن بقاؤها، فنقول في جمع (علباء) (علباوات) و(علباءات)، وقلبها واواً أجود[1].

---

(1) ينظر: شذا العرف، ص98 ـ 100.

ج ـ جمع التكسير

جمع التكسير ما دلَّ على ثلاثة فأكثر مع تغيّر صيغة مفرده عند الجمع، مثل قولنا في جمع قلم: أقلام، وفي جمع كتاب: كُتُب.

وقد عبّر الصرفيون عن التغير الذي يحدث في الكلمة عندما تتحوّل من مفرد إلى جمع بلفظة تكسير، ومن البدهي أنَّ هذا التغيير يحدث في بنية الكلمة، ومن ثم فإنَّ درس جمع التكسير هو محط أنظار الصرفيين.

وقد أحصى الصرفيون العرب لجمع التكسير أوزاناً أوصلوها إلى سبعة وعشرين وزناً، وبهذه الأوزان حاول الصرفيون أن يجمعوا الاستعمالات العربية، ولكنَّهم كلَّما أثبتوا أنَّ وزناً ما تندرج تحته بعض أبنية الكلمات وجدوا أنَّ ما خرج على ما أصَّلوه هو من الكثرة، الأمر الذي جعل بعض الصرفيين يذهب إلى أنَّ ضبط أوزان جموع التكسير مرجعه السماع لا القياس، يقول الرضي: «اعلم أنَ جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد»[1].

غير أنَّ الدكتور عبده الراجحي ليس على هذا الرأي الذي نقلناه عن الرضي، فهو مع إقراره بأنَّ هناك جموعاً كثيرة سماعية إلاَّ أنَّ هناك جموعاً كثيرة تخضع لقواعد مطردة، ومع أنَّ هذه القواعد المطردة كثيرة ـ كما يقرر الدكتور عبده ـ إلاَّ أنَّها ليست بأكثر ممَّا في لغات أخرى كاللغة الفرنسية[2].

ويقسم الصرفيون أوزان جمع التكسير إلى أوزان جموع قلة وأوزان جموع كثرة، ومع تحفظنا على هذا التقسيم فإننا نذكره كما قرَّره الصرفيون؛ لأنَّ ما يسميه الصرفيون أوزان قلة قد يستعمل للدلالة على الكثرة، وما يسميه الصرفيون أوزان كثرة قد يستعمل للدلالة على القلة، وليست هذه الاستعمالات مقصورة على أساليب نادرة وألفاظ محدودة. والصرفيون يقررون ما قلناه.

---

(1) الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص89.
(2) د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص113.

1 ـ أوزان القلة

وهي تستعمل فيما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي أربعة أوزان: أَفْعُل كنَهْر وأَنْهُر. وأَفْعال كثوب وأثواب. أَفْعِلة ككساء وأكسية، وفِعْلَة كصبي وصِبية. ونفصّل القول في هذه الأوزان الأربعة.

أولاً ـ أَفْعُل: وينقاس هذا الجمع في نوعين: في كلّ اسم على زِنة فَعْل (بفتح الفاء وسكون العين) على أن تكون عينه صحيحة سواء أكان صحيح اللام أم معتلها على ألاّ تكون لامه مضعفة ويشترط في فائه ألاّ تكون واواً، مثل نَجْم وأَنْجُم، ونَهْر وأَنهُر، وكَلْب وأَكْلُب. فلو اختل شرط من الشروط السابقة فإنه يُجمع على وزن آخر سنتحدث عنه.

ومما خرج على استعمال هذه القاعدة قياساً أَعْيُن في جمع عين، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا﴾[1].

ومما خرج على هذه القاعدة قياساً وسماعاً جمع ثَوْب على أَثْوُب، وسيف على أَسْيُف، قال معروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور[2]:

لكلِّ دهرٍ قد لبست أَثْوبا حتَّى اكتسى رأسي قناعاً شهبا

كما ينقاس وزن أفعُل في كلّ اسم رباعي مؤنث خالٍ من علامة التأنيث قبل آخره مدة ألف أو ياء، مثل: عَناق، وذِراع، ويَمين يقال في جمعها: أَعْنُق، وأَذْرُع، وأَيْمُن.

وقد جاءت على وزن أَفْعُل ـ ولم تتحقق بها الشروط ـ كلماتٌ، مثل: مكان، وغراب، وشهاب. فجمعت على: أمْكُن، وأغْرُب، وأشْهُب جمعاً نادراً.

ثانياً ـ أفْعَال: وهو وزن ينقاس فيما اختلَّ فيه شرط من الوزن الأول

---

(1) سورة التوبة، الآية: (92).

(2) ينظر: ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، القاهرة، 1951م، ص61.

(أفْعُل)، فإذا كان الاسم واوي الفاء مثل: وَقْت ووَضْع فإنَّه يأتي على هذا الوزن (أَفعال) فنقول في جمعهما: أوقات وأوضاع، وإذا كان الاسم معتلَّ العين فإنَّه يأتي على هذا الوزن، مثل: سيف وثوب فنقول في جمعهما: أسياف وأثواب، وإذا كان الاسم مضاعف اللام ـ وهو اختلال شرط في الوزن الأول (أَفْعُل) ـ فإنَّه يأتي على هذا الوزن (أفعال)، فنقول في جمع جدّ وعمّ: أَجْداد وأعْمام.

وإذا كان الاسم على غير (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين وهو ما كان شرطاً في الوزن الأول فإنَّه يأتي على هذا الوزن على ثمانية صور في المفرد:

الصورة الأولى: فتح الفاء والعين، مثل: جَمَل وأَجْمال.

الصورة الثانية: فتح الفاء مع كسر العين، مثل: نَمِر وأَنْمار.

الصورة الثالثة: فتح الفاء مع ضم العين، مثل عَضُد وأَعْضاد.

الصورة الرابعة: كسر الفاء وسكون العين، مثل حِمل وأَحْمال.

الصورة الخامسة: كسر الفاء مع فتح العين، مثل عِنَب وأعناب.

الصورة السادسة: كسر الفاء مع كسر العين، مثل إبِل وآبال.

الصورة السابعة: ضم الفاء مع ضم العين، مثل عُنُق وأَعْناق.

الصورة الثامنة: ضم الفاء مع سكون العين، مثل: قُفْل وأَقْفال.

وقد جاءت ألفاظ على غير هذا القياس في هذا الوزن، من ذلك: (حَمْل) وقياسه أن يأتي على (أَفْعُل)؛ لأنَّه تنطبق عليه شروط الوزن الأول (أَفْعُل)، فقد جاء في القرآن الكريم ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[1] ومن ذلك (فَرْخ) جُمعت على (أفراخ) ومن أمثلته قول الحطيأة يخاطب عمر بن الخطّاب رضي الله عنه:

---

(1) سورة الطلاق، الآية: (6).

مـاذا تـقـول لأَفْـرَاخٍ بـذي مَـرَخٍ زغب الحوامل لا ماء ولا شجر[1]

وقالوا في جمع زَنْد: أزناد، وفي جمع نَجد: أنجاد إلى غير ذلك، وقياس هذه الكلمات أن تأتي على وزن (أَفْعُل).

ثالثاً ـ أَفْعِلَة: وينقاس جمعاً في نوعين ـ في كلّ اسم رباعي قبل آخره مدة ألف أو واو أو ياء، مثل: طَعام وأطعمة وحِمار وأَحْمِرة، وغُراب وأَغْرِبة، ورَغيف وأَرْغِفة، وعمود وأَعْمِدة.

كما ينقاس وزن (أفْعِلة) جمعاً في كلّ اسم على زنة (فَعال) بفتح الفاء أو (فِعال) بكسر الفاء، بشرط أن تكون عينه ولامه من جنس واحد أو أن يكون معتل اللام، مثل: بَتات بفتح الباء (وهو أثاث البيت ومتاعه) فيجمع على أَبِتَّة وأصله: أَبْتِتة وزِمام بكسر الزاي فيجمع على أَزِمَّة وأصله: أَزْمِمَة، ويقال في جمع أبتَّة وأزمَّة بدلاً من أبتتة وأزممة: إنّه التقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبلهما ثم أدغم المثلان.

ومثال معتل اللام (قباء) بفتح القاف (وهو ثوب يُلبس) و(إناء) بكسر الهمزة فيجمعان على أقبية وآنية.

رابعاً ـ فِعْلة (بكسر فسكون):

وهو وزن استعماله محدود فهو محفوظ في كلمات محدودة، حاول الصرفيون أن يضعوا لها أوزاناً في مفردها؛ بقصد الضبط، فوضعوا لها الأوزان الآتية.

ـ فَعَل (بفتح الفاء والعين)، مثل: فتى وفِتية، ووَلَد ووِلْدة.

ـ فَعْل (بفتح الفاء وسكون العين)، مثل: ثَوْر وثِيْرة، وشَيْخ وشِيْخة.

ـ فَعِيل (بفتح الفاء وكسر العين)، مثل: صَبيّ وصِبية.

ـ فَعال (بفتح الفاء)، مثل: غزال وغِزْلة.

---

(1) ديوان الحطيأة، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، القاهرة، ط1، 1987م، ص191.

ـ فُعال (بضم الفاء)، مثل: غُلام وغِلْمة.

هذه هي أشهر الأوزان التي وضعها الصرفيون ضبطاً لصيغة (فِعْلة) الوزن الرابع من جموع القلة؛ ولأنَّ هذا الجمع قليل في استعمالاته عده أبو بكر بن السرَّاج (من علماء القرن الرابع) من أسماء الجموع لا من الجموع[1].

(1) شرح التصريح، ج2، ص301ـ 304.

2 ـ أوزان الكثرة

ويُفْتَرض أن تستعمل فيما زاد على العشرة وفقاً لتقسيم الصرفيين هذه الأوزان إلى أوزان لجموع القلة وأوزان لجموع الكثرة، وهي ثلاثة وعشرون.

1 ـ فُعْل (بضم الفاء وتسكين العين):

وهو جمع للوصف الذي على زنة (أَفْعل) ومؤنثة (فعلاء)، كأحمر وحمراء وأَخْضر وخضراء وأسمر وسمراء فإننا نقول في جمعها: حُمْر، وخُضْر، وسُمْر.

2 ـ فُعُل (بضم الفاء والعين):

وهو جمع للوصف الذي على زنة (فَعُول) بمعنى (فاعل)، كصَبور للصابر، وغَفُور للغافر فإننا نقول في جمعهما: صُبُر وغُفُر، قال طرفة:

ثُـمَّ زادوا أنـهـم فـي قـومـهـم غُـفُـرٌ ذنـبَـهُـمُ غـيـر فُـخُـر[1]

كما أنَّ (فُعُل) يأتي جمعاً لكل اسم رباعي لامه صحيحة قبلها مدة (واو أو ياء أو ألف) فإن كانت المدة ألفاً فيُشْترط في لامه أن تكون غير مضعَّفة، وذلك مثل: عمود وكثيب وأتان فتجمع على عُمُد وكُثُب وأُتُن.

فإن كان المد ألفاً وكانت لامه مضعَّفة فجمعه على (أَفْعِلة) مثل زمام وأَزِمَّة.

ويجوز في الاستعمالات اللغوية العربية تسكين عين (فُعُل)، فنقول في كُتُب: كُتْب، وفي رُسُل: رُسْل.

3 ـ فُعَل (بضم الفاء وفتح العين):

ويأتي جمعاً لثلاثة أشياء:

---

(1) ديوان طرفة بن العبد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ص43.

● اسم على زنة (فُعْلَة)، كَغُرْفة وقُرْبَة فجمعهما على غُرَف وقُرَب.

● وصف على زنة (فُعْلَى) مؤنث (أفعل)، مثل: الكبرى والصغرى فجمعهما على كُبَر وصُغَر.

● اسم على وزن فُعُلَة، كجُمُعَة وجُمَع.

4 ـ فِعَل (بكسر الفاء وفتح العين):

وهو جمع لكلِّ اسم على زنة (فِعْلة) بكسر فائه وتسكين عينه، شريطة أن يكون تاماً، ومعنى التمام ألاَّ يحذف منه شيء، وذلك مثل قولنا: كِسْرة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج وفِرْية وفِرًى.

وسمع مجيء بعض ألفاظ من هذا الوزن على الوزن السابق (فُعَل)، نحو: حِلية وحُلَى، ولِحْية وَلُحَى.

5 ـ فُعَلَة (بضم الفاء وفتح العين):

وهو جمع لوصف عاقل مذكّر على وزن (فاعل) بشرط أن يكون معتل اللام بالواو أو الياء، فكلمات مثل: قاضٍ ورامٍ وغازٍ تُجمع على قُضاة، ورُماة وغُزاة، والأصل فيهنَّ: قُضَيَة، ورُمَيَة، وغُزَوَة، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً على ما ستعرفه في درس الإعلال إن شاء الله.

6 ـ فَعَلة (بفتح الفاء والعين):

وهو جمع لوصف عاقل مذكر على وزن (فاعل) بشرط أن يكون صحيح اللام، وذلك مثل: كامل، وكاتب، وبارٌّ فجمع هذه الكلمات: كَمَلَة، وكَتَبَة، وبَرَرَة.

7 ـ فَعْلى (بفتح الفاء وتسكين العين):

وصيغة هذا الجمع تأتي للدلالة على التَّوَجُّع وعموم المصائب، وهو في أصله يأتي جمعاً للوصف الذي على فعيل بمعنى المفعول، مثل: جريح، وقتيل، وصريع فجمع هذه الكلمات: جَرْحَى وقَتْلَى وصَرْعَى.

وقد حُمِل على هذا الوزن ستة أوزان في المفرد، وهي في عمومها تدل على المصائب:

- فَعِيل بمعنى فاعل، مثل: مَرِيض ومَرْضَى.
- فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين)، مثل: زَمِن وَزَمْنَى.
- فاعل: مثل؛ هالك وهَلْكَى.
- فَيْعِل: (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) مثل: مَيِّت ومَوْتَى.
- أَفْعل: مثل: أحمق وحَمْقَى.
- فعلان: مثل: غضبان وغَضْبَى.

8 - فِعَلة: (بكسر أوله وفتح ثانيه):

وهو جمع لاسم على زنة فُعْل (بضم الفاء وسكون العين) صحيح اللام، مثل قُرْط، ودُرْج، فيجمعان على: قِرَطَة، ودِرَجَة.

كما أن وزن (فِعَلة) يأتي جمعاً للأجوف، مثل: كُوْز وكِوَزة. وللمضاعف مثل: دُبّ ودِبَبَة.

كما جاء وزن (فِعَلة) جمعاً لاسم على زنة فَعْل (بفتح الفاء وتسكين العين) مثل: غَرْد (نوع من الكمأة) فقد جُمع على غِرَدة.

كما جاء وزن (فِعَلة) جمعاً لاسم على زنة فِعْل (بكسر الفاء وتسكين العين)، مثل: قِرْد وقِرَدة.

9 - فُعَّل (بضم الفاء وتشديد العين):

وهو جمع لوصف على زنة (فاعل) أو (فاعلة) بشرط أن يكون صحيح اللام، سواء أصحَّتْ العين أم اعتلَّتْ، وذلك مثل: قاعد وقاعدة وصائم وصائمة فجمعهما على قُعَّد وصُوَّم.

15 - فُعَّال (بضم الفاء وتشديد العين):

وهو جمع لوصف مذكر على زنة (فاعل) صحيح اللام، سواء أصحت

العين أم اعتلت، مثل قولنا: قائم، وقارىء وصائم، فهذه الكلمات تجمع على: قُوّام، وقُرّاء، وصُوّام.

11 ـ فِعال (بكسر الفاء):

ويأتي جمعاً لثلاثة عشر وزناً في المفرد.

ـ فَعْل ومؤنثة فَعْلة (بفتح الفاء وتسكين العين) اسماً أو صفة بشرط ألاَّ تكون عينه ياء، فمثال الاسم: كَعْبَ وكِعاب وقصعة وقِصاع. ومن الصفة صَعْب وصِعاب.

ومما جاء مخالفاً لهذه القاعدة وشاع في الاستعمال جمعهم ضَيْعة على ضِياع مع أنَّ عينه ياء.

ـ فَعَل ومؤنثة فَعَلة (بفتح الفاء والعين) بشرط أن يكونا اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفيها، وذلك مثل: جَمَل، وجَبَل، ورَقَبة، وثَمَرة فهذه الكلمات تجمع على: جِمال، وجِبال، ورِقاب، وثِمار.

ـ فِعْل (بكسر الفاء وسكون العين) بشرط أن يكون اسماً، مثل: ذِئب وذِئاب، فكلمة مثل: جِلْف لا تأتي على هذا الوزن لأنَّها صفة.

ـ فُعْل (بضم الفاء وسكون العين) بشرط أن يكون اسماً، وألاَّ يكون واوي العين أو يائي اللام، فمثال ما تحقق فيه الشروط: رُمْح ودُهْن فيجمعان على رِماح ودِهان، ومثال ما لم تتحقق فيه الشروط: حُلْو، لأنَّه وصف، وحُوت؛ لأنَّه واوي العين، مُدي (نوع من المكاييل)، لأنَّه يائي اللام.

ـ فعيل (بمعنى فاعل) ومؤنثة فعيلة:

بشرط أن يكون صحيح اللام، مثل: ظريف وظريفة وكريم وكريمة فيجمعان على ظِراف وكِرام.

فكلمات غني وولي لا يُجمعان على هذا الوزن (فِعال)، لاعتلال لامهما.

ـ فَعْلان (بفتح الفاء، وسكون العين) ومؤنثة فَعْلى ـ وسُمِع له في بعض اللهجات العربية ـ فَعْلانة، وذلك مثل: غضبان ومؤنثه وغضبى وغضبانة فتجمع

على (غِضاب) وندمان ومؤنثه ندمى وندمانة فتجمع على نِدام. فهذه ثلاثة أوزان (فعلان وفعلى وفعلانة).

ـ فُعلان (بضم الفاء وسكون العين) ومؤنثه فُعْلى وفُعْلانة، وذلك مثل: خُمصان (أي ضامر البطن) وخُمصى وخُمصانة فتجمع على خِماص.

12 ـ فُعُول (بضم الفاء والعين):

ويأتي هذا الوزن جمعاً للاسم الثلاثي على وزن فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين)، وذلك مثل: نَمِر، ووَعِل فيجمعان على نُمُور ووُعُول.

كما يأتي هذا الوزن جمعاً في الاسم الثلاثي إذا كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها وكان ساكن العين غير واويها، وذلك مثل: كَعْب، ورَأْس، وجُنْد، وبُرْد، وعِلْم وضِرْس فإنَّ الكلمات السابقة تجمع على فُعول فنقول في جمعها على الترتيب: كُعوب، ورؤوس، وجُنود، وبُرود، وعُلوم، وضُروس.

كما جاء هذا الوزن جمعاً للاسم الثلاثي الذي على زنة فَعَل (بفتح الفاء والعين) الخالي من حروف العلة، وذلك مثل: أَسَد وشَجَن فيجمعان على أُسُود وشُجُون.

13 ـ فِعْلان (بكسر الفاء وسكون العين):

ويأتي جمعاً لاسم على زنة (فُعال) بضم الفاء، وذلك مثل: غُلام وغُراب فيجمعان على غِلْمان وغِرْبان.

ويأتي هذا الجمع لاسم على زنة فُعَل (بضم الفاء وفتح العين)، وذلك مثل: صُرَد (لطائر) وجُرَذ (لنوع من الفئران) فيجمعان على: صِرْدَان وجِرْذان.

ويأتي هذا الجمع لاسم على زنة فُعْل (بضم الفاء وسكون العين) بشرط أن تكون عينه واواً، وذلك مثل: حُوت وعُود وكُوز، فتجمع هذه الكلمات على حِيتان وعِيدان وكِيزان.

كما يأتي هذا الجمع لاسم على زنة فَعَل (بفتح الفاء والعين)، وذلك

مثل: تاج، وساج فتجمعان على تِيجان وسِيجان، (حيث يزعمون أنَّ أصل تاج وساج - تَيَج وسَيَج.

كما حُفظ هذا الجمع في كلمات، مثل: غزال وغِزلان وخروف وخِرفان.

وقلَّ مجيء (فِعلان) جمعاً لكلمة على زنة (فِعْل) (بكسر الفاء وسكون العين)، وذلك مثل: صِنْو وصِنوان وشِيْح وشِيحان.

14 - فُعْلان (بضم أوله وسكون ثانيه):

ويأتي هذا الوزن جمعاً لاسم إلى زنة فَعْل (بفتح الفاء وسكون العين)، وذلك مثل: ظَهْر وبَطْن فيجمعان على ظُهْران وبُطْنان.

كما يأتي هذا الوزن جمعاً لاسم على زنة فَعَل (بفتح الفاء والعين) بشرط أن يكون صحيح العين، فكلمات مثل: ذَكَر وبَلَد تجمعان على ذُكْران وبُلْدان.

يأتي (فُعْلان) جمعاً لاسم على زنة فَعيل، وذلك مثل: قَضيب ورَغيف وكَثيب، فهذه الكلمات تجمع على قُضْبان ورُغْفان وكُثْبان.

15 - فُعَلاء (بضم الفاء وفتح العين):

ويأتي هذا الوزن جمعاً لوصف مذكر عاقل على زنة (فعيل) بمعنى **فاعل** أو **مُفْعِل** أو **مُفاعل**، بشرط أن يكون صحيح اللام غير مضعف، فمثال فعيل بمعنى فاعل: ظريف، وكريم وبخيل، فهذه الكلمات تجمع على: ظُرَفاء، وكُرَماء، وبُخَلاء.

واسْتُثْنِيَ من هذا ثلاث كلمات هي: صغير، وسمين، وصبيح فإنها تجمع على صيغة (فِعال) فنقول في جمعها: صِغار، وسِمان، وصِباح.

ومثال فعيل بمعنى (مُفْعِل): سميع، وأليم فهاتان الكلمتان تجمعان على سُمَعاء وأُلَماء فيما يُفهم من كلام ابن مالك.

ومثال فعيل بمعنى (مُفاعل) جليس، ونديم، وخليط فهذه الكلمات تجمع على: جُلَساء ونُدماء، وخُلطاء.

وتأتي صيغة (فُعَلاء) جمعاً للأوصاف غير المكتسبة، مثل: شاعر،

وعاقل، وصالح فهذه الكلمات تجمع على شُعَراء وعُقَلاء، وصُلَحاء.

16 ـ أَفْعِلاء (بكسر العين):

ويأتي هذا الوزن جمعاً لاسم على زنة (فعيل) إذا كان مضعَّفاً أو معتل اللام، فمثال المضعَّف: شديد وعزيز فهاتان الكلمتان تجمعان على: أَشدّاء وأعِزّاء. ومثال ما كان معتل اللام: وَفِيّ، وكَفِيّ وغَنِيّ فهذه الكلمات تجمع على: أَوْفياء، وأكْفياء وأَغْنياء.

17 ـ فواعل:

ويأتي هذا الوزن جمعاً لسبعة أوزان في المفرد.

ـ فاعِل (بكسر العين) وصفاً للمؤنث الذي لا تدخل عليه تاء التأنيث، وذلك مثل: حائض وطالق فتجمعان على: حوائض وطوالق.

ـ أو فاعِل (بكسر العين) وصفاً لمذكر غير عاقل، مثل: صاهِل وشاهِق فتجمعان على: صواهل وشواهق.

فإن كانت صيغة (فاعِل) لمذكر عاقل وأردنا جمعها فجمعها جمع مذكر سالماً، وعليه فقد حمل النحويون على الشذوذ قول الفرزدق في مدح يزيد بن المهلَّب:

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُمْ خُضْعَ الرقابِ نَواكِسَ الأبصَارِ[1]

فاعَل (بفتح العين):

وذلك مثل: خاتَم (في إحدى لغتيه)، وقالَب (في إحدى لغتيه) فهاتان الكلمتان تجمعان على خواتم وقوالب.

ـ فاعِلة (بكسر العين).

اسماً كان أو صفة، فمثال الاسم: ناصِية، ومثال الصفة: كاذِبة، وجمعهما على نواصٍ وكواذب.

---

(1) ديوان الفرزدق، ص224.

ـ فَوْعَل:

وذلك مثل: جوهر وكوثر فيجمعان على: جواهر وكواثر.

ـ فوعلة:

وذلك مثل: صومعة وزوبعة فيجمعان على: صوامِع وزوابع.

ـ فاعِلاء (بكسر العين وبالمد).

وذلك مثل: قاصعاء وراهطاء ونافقاء (والثلاثة: أسماء لمكان اليربوع)، فهذه الكلمات تجمع على: قواصِع ورواهط ونوافق.

18 ـ فعائل:

وهو وزن يأتي جمعاً لكلِّ اسم رباعي مؤنث، سواء أكان تأنيثه لفظياً أم معنوياً بشرط أن يكون ثالثه حرف مدٍّ (ألفاً أو واواً أو ياءً)، وذلك مثل:

رسالة، وذُؤابة، وصَحيفة، وعجوز، وشِمال (بكسر الشين وهو الذي يقابل اليمين) وشَمال (بفتح الشين وهو اسم للريح تأتي من جهة القطب) فهذه الكلمات تجمع على:

رسائل، وذوائب، وصحائف، وعجائز، وشمائل.

19 ـ فَعالِي (بفتح الفاء وكسر اللام):

وهو وزن يأتي لعدة صيغ أشهرها وأكثرها استعمالاً:

ـ فَعْلاء اسماً، وذلك مثل: صحراء وصحارٍ.

ـ فعلاء وصفاً لمؤنث لا مذكر له، وذلك مثل: عذراء فتجمع على عذارٍ.

ـ أن يكون الاسم مختوماً بألف مقصورة إما للتأنيث كحُبلى، وإمَّا للإلحاق كذفرى (ملحقة بدرهم) فيجمعان على: حبالٍ وذفارٍ.

ـ فَعْلاة (بفتح الفاء وسكون العين).

وذلك مثل: مَوْماة (وهي الفلاة التي لا نبت فيها)، فتجمع على: موام.

ـ فِعْلاة (بكسر الفاء وسكون العين).

وذلك مثل: سِعلاة (وهي الغول كما تُبَين الخرافات القديمة) فتجمع على: سَعالٍ.

ـ أن يكون اسماً مزيداً بحرفين وقد حذف أول الحرفين المزيدين، ذلك مثل: قَلَنْسُوة فتجمع على قَلاسٍ.

20 ـ فَعالَى (بفتح الفاء واللام):

تشترك صيغة هذا الجمع مع الصيغة السابقة في الآتي:

ـ فَعْلاء اسماً، وذلك مثل: صحراء فتُجمع على صحارَى، ومعنى هذا الكلام أنَّ صحراء يجوز أن تجمع على صحارٍ وصحارَى.

ـ فعلاء وصفاً، وذلك مثل: عذراء فتُجمع على عذارَى، فهي ـ إذن ـ تُجمع على وجهين: عذارٍ وعذارَى.

اسم مختوم بألف مقصورة إما للتأنيث كحُبلى وإما للإلحاق كذِفرى، فهاتان الكلمتان تجمعان على حَبالَى وذَفارَى. وقد جُمِعَتْ في الوزن السابق على حبالٍ وذفارٍ.

ـ وينفرد وزن فَعالَى (بفتح الفاء واللام) بجمعه لفَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى وصفاً، وذلك مثل: سكران وسكرى وكسلان وكسلى فتجمعان على: سَكارى وكَسالى (بفتح الفاء) والأرجح في هاتين الكلمتين ضم الفاء، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾[1].

21 ـ فَعالِيّ (بفتح الفاء وتشديد الياء):

ويأتي هذا الوزن جمعاً لكل اسم ثلاثي ساكن العين بعد ثالثه ياء مشددة زائدة ليست للنسب، وذلك مثل: بُختيّ (نوع من الإبل لها سنامان) وقُمْرِيّ (طائر)، وكُرسِيّ، فهذه الكلمات تجمع على: بَخاتِيّ، وقَمارِيّ، وكَراسِي.

---

(1) سورة الحج، الآية: (2).

22 ـ فَعالِل:

وهو وزن خاص بالاسم الرباعي والخماسي مجرداً كان أم مزيداً.

ـ الاسم الرباعي المجرد:

جَعْفَر، بُرْثُن (والبراثن من السباع والطير هي بمنزلة الأصابع من الإنسان، كما جاء عن الأصمعي)، فهاتان الكلمتان تجمعان على: جعافر، وبراثِن.

ـ الاسم الرباعي المزيد:

وذلك مثل: مُدَحْرِج فلو جمعنا هذه اللفظة نقول في جمعها دَحارِج. بحذف الميم وهي الحرف الزائد.

فإن كان مزيد الرباعي حرف لين رابعاً قبل الآخر ـ فإننا ننظر في أمره، فإنْ كان ياء أبقيناه من غير تغيير، فنقول في جمع قنديل: قناديل، وإنْ كان واواً أو ألفاً قلبناهما ياء لوقوعهما بعد كسر، فنقول في جمع عصفور، وقِرطاس: عصافير وقراطيس.

ـ الاسم الخماسي المجرد:

وذلك مثل: سَفَرْجَل، وجَحْمَرِش، فنقول في جمعهما: سفارِج، وجحامِر بحذف الحرف الخامس، وذلك بقصد تخفيف الكلمة.

فإن كان الاسم الخماسيّ المجرد رابعه حرفٌ شبه زائد فنحن بالخيار إمَّا أن نحذف الحرف الرابع شبه الزائد وإمَّا أن نحذف الحرف الخامس فكلمة مثل: فرزدق لنا أن نجمعها على فرازد بحذف الحرف الخامس، أو نجمعها على فرازق بحذف الحرف الرابع.

ومعنى شبه زيادة الحرف هنا: إمَّا أن الحرف الشبيه بالزائد يشبه حروف الزيادة العشر (هناء وتسليم)، أو أنّه متحدٌ مع الحرف الزائد في المخرج كما هو الحال في كلمة فرزدق فإنَّ الدال من نفس مخرج التاء.

ـ الاسم الخماسي المزيد:

وذلك مثل قَرْطبوس (بفتح القاف وهو الرجل الداهية، وبكسرها: الناقة

العظيمة)، وخَنْدريس (اسم من أسماء الخمر) فنقول في جمعهما: قراطِب، وخنادِر بحذف الحرف الخامس والحرف المزيد.

وبالجملة فإنَّ الجمع على وزن (فعالِل) يجعل المزيد من الاسم الرباعي والخماسي المجرد ومزيده على أربعة أحرف طلباً للتخفيف.

23 ـ شبه فعالل:

وهو وزن يشبه الوزن السابق من حيث عدد الحروف ومن حيث شكلها، وإن خالفه في قالبه، فكلمة مسجد تجمع على مَساجِد، فهي تشبه الوزن السابق فعالِل من حيث عدد الحروف ومن حيث حركاتها، ولكنَّها مبدوءة بميم، هذه الميم نعدّها زائدة، فلو طبقنا قواعد الميزان الصرفي فسنقول في وزنها (مفاعِل).

إذن فهذا الوزن (مفاعِل) يشبه (فعالِل) في كلِّ شيء باعتبار أن الميم زائدة.

وهكذا يقال في كلمة مثل سُلَّم وجمعها على سَلالِم بزنة فعاعِل، فهو يشبه وزن فعالِل السابق، والفرق بينهما يكمن في شيء واحد، في الوزن السابق كانت اللام هي المكررة، وفي هذا الوزن كُرِّرت العين[1].

وبعد، فهذا ما أردنا ذكره، من أوزان جمع التكسير كما وجدناها في كتب الأسلاف، وكنَّا ننزع دائماً إلى الميسور من مسائلها، قاصدين أن نقدِّم قواعد الصرف ميسَّرة مبتعدين عن الغريب من ألفاظ الصرفيين وحوشي الكلام المهجور ما وجدنا إلى ذلك سبيلا.

وتتجلى فائدة جمع التكسير في أنَّه يُقدِّم تصوُّراً معقولاً لأصول الكلمات العربية.

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص304ـ 317.

الفصل الثالث

التصغير

معناه:

التصغير معناه التقليل والتحقير، فإذا قال إنسان: عندي دُرَيْهمات في تصغير دراهم، فهو يُقلِّل عِدَّتَها. وإذا قال آخر: هذا بُيَيْتٌ، هو يحقِّر من شأن هذا البيت لصغره مثلاً. ولا بدَّ أن نلحظ هنا أنَّ المقصود بلفظة «التحقير» معناها اللغويّ المحض، فلا شأن لنا ـ في هذا الصدد ـ بما اكتسبته هذه الكلمة في استعمالاتنا من دلالة أخلاقية.

والتصغير ـ على حدِّ عبارة أستاذنا الدكتور عبده الراجحيّ ـ «ظاهرة لغوية معروفة»[1] وهو وسيلة من وسائل الوصف اللغوي، ولذا فإنَّ التصغير في اللغة العربية مُلْحَقٌ بالمشتقات.

أغراضه:

والتصغير ـ في اللغة العربية ـ يتمُّ لأغراض معينة ذكرها الصرفيون في كتبهم، فمن هذه الأغراض:

1 ـ تقليل الذات، نحو: دُرَيهم في تصغير دِرْهم.

2 ـ تحقير الذات، نحو: كُلَيْب في تصغير كَلْب.

3 ـ تقليل الكمية، نحو: دُرَيهمات وتُفَيْفيحات في تصغير دراهم وتفَّاحات.

4 ـ تقريب الزمان، نحو: قُبَيْلَ العصر، وبُعَيْدَ المغرب.

---

(1) التطبيق الصرفي، ص129.

5 ـ تقريب المكان، نحو: فُوَيْقَ المنضدة وجدت الكتاب، وتُحَيْتَ الكرسيّ أبصرت القلم.

6 ـ تقريب المنزلة، نحو: صُدَيِّقِي.

7 ـ إظهار الشفقة، نحو: بُنيَّ وبُنَيَّتي.

8 ـ التعظيم: نقل الصرفيون في كتبهم عن الكوفيين أنَّ التصغير يأتي لغرض التعظيم في مثل قول الشاعر أوس بن حُجْر:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهق الرأس، لم تكن لتبلغه حتى تَكِلَّ وتعملا

فالسياق اللغوي يشهد أنَّ الشاعر لا يريد أن يقلِّل من هذا الجبل أو يحقِّر من شأنه، والاحتكام إلى الذوق اللغويّ ـ لا إلى الحِجاج المنطقي كما فعل بعض الصرفيين ـ يؤكد ما رآه الكوفيون، فمستعمل اللغة قد يأتي بشيء مصغَّر مُكَنياً به عن خطورة هذا الشيء، وهو أمر يمكن تفسيره تفسيراً لغويًّا مستنداً إلى عوامل اجتماعية أثَّرت في استعمال الناطقين، ولكن ليس مكانها هذا الكتاب.

شروطه:

وهي أربعة:

1 ـ أن يكون المصغَّر اسماً، فلا يصغَّر الفعل ولا الحرف، ويُعَدُّ من الشاذ عند البصريين مثل قول الشاعر عليّ بن حمزة العريني.

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا مِنْ هَؤُلَيَّاءِ بين الضَّال والسَّلَمِ

«أُمَيْلِحَ» تصغير «أملح» وهي صيغة تعجب، وصيغ التعجب من الأفعال عند البصريين.

2 ـ ألاَّ يُشْبِه المُصَغَّرُ الحرفَ في إبهامه، مثل أسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة والضمائر؛ وعليه فإنَّ لفظة «هَؤُلَيَّاءِ» في البيت السابق تصغير «هؤلاء» اسم إشارة ـ تُعدُّ من قبيل الشاذ.

3 ـ ألاَّ يكون المُصَغَّر على صيغة التصغير أو ما يُشْبهها، فمثال ما جاء على صيغة التصغير: شُعَيْب، ودُرَيْد، وكُمَيْت. ومثال ما يَشْبِها: مُهَيْمِن،

ومُسيْطِر، فلا تصغَّر مثل هذه الكلمات.

4 ـ أن يكون الاسم المُصَغَّر قابلاً للتصغير؛ فهناك أسماء لا تقبل التصغير بتاتاً؛ لأنَّها مُعَظَّمة، كأسماء الله وأنبيائه وملائكته، وكذلك الجمع الدال على الكثرة، ولفظتي (عظيم) و(جسيم)، ولفظتي (كلّ) و(بعض) والجمل المحكية، والألفاظ: (سوى)، و(غير)، و(الغد) و(البارحة).

ويذكر الصرفيون المتأخرون في كتبهم أنَّ أسماء الشهور والأسبوع لا تُصَغَّر وينسب هذا إلى سيبويه[1]، غير أن مطالعة كتاب سيبويه لا تسمح بهذه النسبة، وإليك عبارات سيبويه بهذا الصدد:

«واعلم أنَّ اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقّرن»[2].

أمَّا لفظة (الأسبوع) فلا نجد لها ذكراً في هذا المقام عند سيبويه.

صيغه:

يأتي التصغير في اللغة العربية على ثلاث صيغ محفوظة:

1 ـ فُعَيل: وذلك لتصغير الثلاثي، مثل: قُمَيْر، وجُبَيْل، ونُهَيْر في تصغير قمر، وجبل، ونهر.

2 ـ فُعَيْعِل: وذلك في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف، مثل: جُعَيْفِر، ودُرَيْهِم، وسُفَيْرِج في تصغير: جعفر، ودرهم، وسفرجل.

3 ـ فُعَيْعِيل: وهي صيغة لتصغير ما زاد على أربعة أحرف وكان قبل آخره حرف مدّ، وذلك مثل: قُرَيطيس، ومُصَيْبِيح في تصغير قرطاس، ومصباح.

وقد لاحظنا عند عرضنا لهذه الصيغ:

1 ـ في صيغة (فُعَيْل) أنَّ أول هذه الصيغة مضموم، وهو فاء الكلمة،

---

(1) انظر: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص317، وشذا العرف في فن الصرف، ص118.

(2) الكتاب، ج2، ص479.

وثاني هذه الصيغة مفتوح، وهو عين الكلمة، ثُمَّ زدنا ياء ساكنة بعد الحرف المفتوح، وهذه الياء تُسمَّى «ياء التصغير»، أمَّا الحرف الثالث فنورده من غير تغيير، فنقول في تصغير رَجُل: رُجَيْل، ضممنا الحرف الأول، وفتحنا الحرف الثاني، وجئنا بياء ثالثة ساكنة هي ياء التصغير، أمَّا الحرف الثالث من الاسم فلم يحدث فيه أيُّ تغيير.

2 ـ أنَّ أول صيغة (فُعَيْعِل) مضموم، وثانيها مفتوح، وبعد الحرف الثاني ياء ساكنة هي ياء التصغير، وبعد هذه الياء حرف مكسور، ويبقى الحرف الرابع على حاله من غير تغيير، فنقول في تصغير جعفر: جُعَيْفِر، وفي تَصْغير درهم: دُرَيْهِم.

فإن كان الحرف الثالث من الاسم الرباعي المراد تصغيره حرف مدّ ألفاً أو واواً قُلِبت ياء وأُدغِمت في ياء التصغير، فنقول في تصغير كتاب: كُتَيِّب، وفي تصغير عجول: عُجَيِّل.

وبدهي أن نقول: إنَّ حرف المدّ إذا كان ياء أُدغِم في ياء التصغير، فنقول في تصغير عَمِيد: عُمَيِّد.

3 ـ أمَّا صيغة (فعيعيل) فإنَّها مختصة بتصغير ما زاد على أربعة أحرف، وهي لا تختلف عن صيغة (فعيعل) المختصة بالرباعي إلاَّ بزيادة ياء مدٍّ، وهنا لا بدَّ من إيراد ملاحظة، هي أنَّ التصغير مقيس على الجمع فما زاد على أربعة أحرف في الجمع يُرَدُّ إلى أربعة أحرف، فنقول ـ مثلاً ـ في جمع فرزدق: فرازق وفرازد، كما سبق أن ذكرنا في صيغة (فعالل) في الجمع، ونقول في جمع سفرجل سفارج، وعند تصغير هاتين الكلمتين نقول في فرزدق: فُرَيْزِق أو فُرَيزِدْ، ونقول في تصغير سفرجل: سُفَيْرِج، بحذف ما زاد على أربعة أحرف تجنباً للثقل كما يُفْهَم من قول الصرفيين، وكما صح لنا في الجمع زيادة ياءٍ فلنا أن نقول في جمع فرزدق فرازيق أو فرازيد. يصح لنا في التصغير أن نقول: فُرَيْزِيق أو فُرَيْزِيد. وهذه الياء التي زيدت قيل: إنّها لتعويض ما حُذف.

4 ـ إذا كنَّا نقرّر أنَّ للتصغير صيغاً معدودة، وأحياناً نُسَمِّيها أوزاناً. فلا بدَّ من ملاحظة الفرق بين الوزن التصغيريّ والوزن التصريفيّ، فكما سبق أن

أوضحنا في الميزان الصرفي يتفق الميزان مع صورة الموزون، أمَّا الوزن التصغيري فإنَّه قالب تأتي عليه الكلمة المراد تصغيرها، فيكفي في الوزن التصغيري الاتفاق في عدد الحروف ونوع الحركة والسكون ما بين الكلمة المصغَّرة وصيغة التصغير، فكلمات مثل: أُحَيْمِر، ومُنَيْزِل، وسُفَيْرِج، وزنها الصرفي على التوالي: أُفَيْعِل، ومُفَيْعِل، وفُعَيْلِل. أمَّا وزنها التصغيري فجميعها تأتي على زنة: فُعَيْلِل.

● ويُستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير فيما زاد على ثلاثة أحرف مسائل، نصَّ عليها الصرفيون، فيُفتح ما بعد ياء التصغير، وهذه المسائل هي:

1 ـ ما قبل علامة التأنيث، مثل: شجرة وحُبلى، فنقول في تصغير مثل هاتين الكلمتين: شجِيرَة وحُبيلَى بفتح ما بعد ياء التصغير.

2 ـ ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث، مثل حمراء وصحراء، فنقول في تصغيرها: حُمَيرَاء وصُحَيْرَاء، بفتح ما بعد ياء التصغير.

3 ـ ما قبل ألف (أفعال) في الجمع، مثل: أصحاب وأجمال، فنقول في تصغيرهما: أُصَيحَاب وأُجَيْمَال، بفتح ما بعد ياء التصغير.

4 ـ ما قبل ألف (فَعْلان) الذي ليس جمعه على فعالين، مثل عثمان ومروان، فنقول في تصغيرهما: عُثَيْمَان ومُرَيْوَان، بفتح ما بعد ياء التصغير. فإذا كانت صيغة (فَعْلان) تجمع على فعالين مثل: سرحان فتجمع على سراحين وسلطان تجمع على سلاطين فإنَّنا عند تصغيرهما نقول: سُرَيْحِين وسُلَيْطِين، بكسر ما بعد ياء التصغير؛ لأنَّ التصغير موافق للجمع.

وقد علل الصرفيون عدم كسر ما بعد ياء التصغير في المسائل المتقدِّمة بأسباب، منها: طلب الخفة، والحفاظ على منع الصرف كما في علامتي التأنيث، والحفاظ على صيغة الجمع كما في ألف (أفعال).

● ويُستثنى من معاملة الاسم المُصَغَّر معاملة الجمع في ردِّ ما زاد على أربعة إلى أربعة أحرف، مسائل لا يحذف منها شيءٌ وتبقى على زيادتها، وذلك لأنَّ هذه الزيادة خارجة عن بنية الكلمة، وهذه المسائل هي:

1 ـ الاسم المختوم بتاء التأنيث، مثل حنظلة فنقول في تصغيرها حُنَيْظِلة.

2 ـ ما كان منتهياً بألف التأنيث الممدودة، مثل: قرفصاء فنقول في تصغيرها: قُرَيْفِصاء.

3 ـ ما كان منتهياً بعلامة النسب، مثل: عبقري، فنقول في تصغيره: عُبَيْقِرِيّ.

4 ـ ما كان منتهياً بالألف والنون المزيدتين، مثل: زعفران فنقول في تصغيرها: زُعَيْفِران.

5 ـ ما كان منتهياً بعلامة التثنية، مثل: وَلَدان، فنقول في تصغيرها: وُلَيدان.

6 ـ ما كان منتهياً بعلامة جمع التصحيح لمذكر أو مؤنث، مثل خالدون وزينبات، فنقول في تصغيرهما: خُويلدون وزُيَيْنِبَات.

7 ـ المركب الإضافي والمزجي فلا يحذف عجزاهما، فنقول في تصغير عبد الله وبَعْلَبَكَ: عُبَيْد الله، وبُعَيْلَبك.

فقد لاحظنا من خلال هذه الأمثلة أنَّ هذه الأسماء الزائدة على أربعة أحرف لم يُحذف منها شيء عند التصغير، فلم تعامل معاملة الجمع استثناءً؛ لأنَّ هذه الحروف الزائدة خارجة عن بنية الكلمة كما سبق أن أوضحنا.

التصغير يردُّ الكلمات إلى أصولها:

من الأسس المنهجية التي قام عليها الدرس اللغويّ عند العرب ـ شأنه في هذا شأن العلوم الأخرى عندهم ـ فكرة الأصل والفرع، وعلى هذا قعَّد الصرفيون قاعدتهم: «التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها»، ومن أمثلة هذه القاعدة عندهم:

1 ـ ما كان ثانيه حرف لين، مثل: باب، وميزان، وناب، وموقن، فمثل هذه الكلمات تُصغَّر على النحو الآتي: بُوَيْب، ومُوَيْزِين، في تصغير باب وميزان؛ لأنَّ هاتين اللفظتين تجمعان على أبواب وموازين، فدلَّ الجمع على

أصلهما الواوي، والصرفيون يقررون أنَّ الجمع مثل التصغير يدلُّ على الأصل. ونقول في تصغير ناب، وموقن: نُيَيْب ومُيَيْقِن، لأنَّ لفظة ناب تجمع على أنياب فقد دلَّ الجمع على أن الألف في ناب أصلها ياء، أمَّا لفظة موقن فعند تصريفها وتحويلها إلى فعل ماضٍ نقول: أيقن، فدلَّ تصريف الكلمة على أنَّ الواو في موقن أصلها ياء، ومن وسائل معرفة الأصل في اللغة عند الأسلاف تصريف الكلمات.

2 ـ كلمات حذف منها حرف أو أكثر:

قرّر الصرفيون أنَّ الكلمة إذا حُذف منها حرف أو أكثر فبقيتْ على ثلاثة أحرف ـ لا يُرَد ما حذف منها عند التصغير، من مثل قولنا شاكٍ وقاضٍ، فهاتان الكلمتان تصغَّران على شُوَيْكٍ وقُوَيْضٍ.

أمَّا إن قلَّت الكلمات عن ثلاثة أحرف فيُرَد ما حُذف منها عند التصغير، فنقول في تصغير يد ودم: يُدية ودميٌّ، بردّ ما حُذف منهما؛ إذ إنَّ الصرفيين يقولون: إنَّ الأصل في يد: يَدَيٌ وإنَّ الأصل في دم: دَمَوٌ، أمَّا تصغير لفظة (دم) على دُمَيٌّ بالياء بدلاً من الواو، فهذا راجع إلى قلب الواو ياء على ما سنوضحه في درس الإعلال.

وفي هذا الصدد يعرض الصرفيون لكلمات تُصنَّف في اللغة على أنها مؤنثة، ولكنَّها تخلو من علامة التأنيث، فعند التصغير تلحقها علامة التأنيث إذا كانت هذه الكلمات على ثلاثة أحرف، أو كانت هذه الكلمات على حرفين ولكن أصلها على ثلاثة أحرف، من مثل قولنا: يد (وأصلها يَدَيٌ ـ على ثلاثة أحرف)، وسنٌّ، وأُذُنٌ، ودارٌ، فنقول في تصغير هذه الكلمات: يُدَيَّة، وسُنَيْنَة، وأُذَيْنة، ودُوَيْرة.

* * *

تصغير الترخيم:

لمَّا كان الناطق باللغة ـ أية لغة ـ ينشد التخفيف؛ لذا تأتي بعض الاستعمالات مخففة، ومن أمثلتها في هذا المقام تصغير الترخيم، والترخيم

مصطلح انتقل من مفهومه في الغناء الذي يعني ضمن ما يعني ترقيق الصوت بحيث ينشأ عنه جمال ـ إلى مفهوم آخر في اللغة يتلخَّص في حذف بعض الحروف بقصد تخفيف الكلمة، وأحياناً بقصد التَّرقُق والتَّودد.

وتصغير الترخيم معناه حذف الحروف المزيدة في الاسم، وبعبارة أخرى جعل المزيد مجرداً، وهو يكون في جميع الأسماء وليس مقصوراً على الأعلام خلافاً للفرّاء وثعلب.

وله صيغتان:

1 ـ فُعَيل، لترخيم ما أصله ثلاثة أحرف، وذلك مثل: حُمَيْد في تصغير: أحمد، وحماد، وحمدون، ومحمود...

ويُؤْمَنُ اللبس في مثل هذه الأسماء بقرائن السياق.

2 ـ فُعَيْعِل، لترخيم ما زاد على ثلاثة أحرف شريطة ألاَّ يكون مجرداً، مثل: قُرَيْطِس في تصغير قرطاس، وعُصَيْفِر في تصغير عصفور.

ولا يُصَغَّر تصغير الترخيم إلاَّ ما كان مزيداً، وعليه فإنَّ كلمات مثل: كَتِف (مجرد ثلاثي)، وجعفر (مجرد رباعي)، وسفرجل (مجرد خماسي) لا تُصَغَّر تصغير الترخيم؛ وذلك لتجردها.

وقد جاءت كلمات على تصغير الترخيم، فقد صُغِّر: إبراهيم على بُرَيه، وإسماعيل على سُمَيع مع أنَّها كلمات مجردة، وقد أرجع الصرفيون تصغير ترخيم هذه الكلمات إلى أنَّ الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل تشبهان الحروف الزائدة.

* * *

ألفاظ تمَّ تصغيرها على غير القياس:

ذكر الصرفيون عدة ألفاظ سمعت عن العرب تَمَّ تصغيرها على غير قياس، فمن هذه الألفاظ:

1 ـ مُغَيْرِبان، بزيادة ألف ونون، في تصغير مَغرِب، والقياس تصغيرها على مُغَيْرِب.

2 ـ عُشَيَّان، بزيادة ألف ونون، في تصغير عِشاء، والقياس تصغيرها على عُشَيّ.

3 ـ عُشَيْشِية، بشينين، في تصغير عَشيَّة، والقياس في تصغيرها: عُشَيَّة.

4 ـ أُنَيْسِيان، بزيادة ياء، في تصغير إنسان، والقياس في تصغيرها: أُنَيْسَان، هذا ما قرّره البصريون في تصغير هذه اللفظة بدون زيادة ياء، أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ تصغير إنسان على أُنيْسيان تصغير قياسيٌّ؛ لأنَّ الإنسان عندهم مشتق من النسيان، وهو كلام لا يقبله مَنْ له أدنى نظر في علم اللغة المقارن، وليس هنا محل تفصيل هذه المسألة.

5 ـ لُيَيْلِية، بزيادة ياء، في تصغير ليلة، والقياس تصغيرها على لُيَيْلة.

6 ـ رُوَيْجِل، بزيادة واو، في تصغير رجل، والقياس تصغيرها على رُجَيْل.

7 ـ أُصَيْبِية، وأُغَيْلِمة، وأُبَيْنُون، بزيادة الهمزة في هذه الكلمات، في تصغير صِبية، وغِلمة، وبنون وهي جموع تَمَّ تصغيرها، والقياس أن تصغَّر هذه الكلمات على: صُبَيَّة، وغُلَيْمة، وبُنَيُون[1].

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص317ـ 319.

الفصل الرابع

النسب

من الأساليب اللغوية المستعملة في لغتنا أسلوب «النسب» ولمَّا كان هذا الأسلوب يقوم على زيادة ياء مشدَّدة في أشهر استعمالاته، وعلى تغييرات تتصل بآخر البنية الصرفية، وتغييرات تتم داخل البنية الصرفية ـ دُرس هذا الموضوع ضمن علم «الصرف».

والنسب في اللغة العربية أسلوب يتم بقصد الاختصار، فأنتَ إذا قلت: هذا ليبيٌّ، فإنَّ هذه العبارة أكثر اختصاراً من قولك مثلاً: هذا منسوب إلى ليبيا.

وتكثر الحاجة إلى أسلوب النسب في هذا العصر، حيث تكثر المصطلحات في الأدب والسياسة والفنون، وتكثر المخترعات وتتنوع الصناعات[1].

وليس كلُّ اسم ينتهي بياء مشدَّدة مكسورة ما قبلها يُعَدُّ ضمن المنسوب؛ فقد تلحق الياء المشدَّدة الاسم لتفرق بين الجمع والمفرد في قولنا ـ مثلاً ـ ترك وتركيّ، وزنج وزنجيّ، أو للدلالة على المبالغة كما في قول العرب: أحمريّ في وصف الرجل بشدّة الحمرة، قال العجّاج:

والدَّهرُ بالإنسان دوّاريُّ أفْنَى القرون وهو قعسريُّ[2]

(ومعنى «دوّاريّ» كثير التقلب بأهله، و«القعسري» معناه: الجمل الشديد الضخم).

وقد تكون هذه الياء المشدّدة ضمن بنية الكلمة، وليس لها أيُّ دلالة مثل: كرسيّ، وبَخْتيّ (وهو نوع من الإبل ذات السنامين)، ومن ثَمَّ فلا بدَّ من ذكر

---

(1) ينظر: د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص139.

(2) ديوان العجاج، تحقيق: عِزة حسن، دار الشرق العربي، 1995م، ص293.

تعريف للنسب حتّى لا يحدث اختلاط في المفاهيم، فقد عرّف الصرفيون النسب بأنّه: الاسم الملحق بآخره ياء مشدّدة مكسور ما قبلها للدلالة على نسبته للمجرد عنها[1]، فإذا قلتَ مثلاً: دمشق ثم نسبت إليها فقلت مثلاً: خالدٌ الدمشقيّ، فقد أفدت بهذه الياء المشدّدة في نهاية لفظة دمشق أنَّ خالداً منسوب إلى دمشق، فهو مضاف إلى دمشق؛ لذا فإنَّ سيبويه سمّى باب النسب «باب الإضافة»[2].

وقد نصَّ الصرفيون على أنَّ زيادة الياء المشدّدة بقصد النسب ينتج عنها ثلاثة تغييرات تطرأ على بنية الكلمة: تغيير لفظيّ، وتغيير معنويّ، وتغيير نحوي وهو ما يسميه الصرفيون «حكميّ».

أمّا التغيير اللفظي فيشتمل على ثلاثة أشياء:

1 ـ زيادة ياء مشدّدة على آخر الاسم المنسوب.

2 ـ كسر ما قبل هذه الياء.

3 ـ انتقال الإعراب إلى هذه الياء (ياء النسب) فإذا قلنا مثلاً: هذه دمشقُ، فدمشق نعربها خبر مبتدأ، وعلامة الإعراب ضمة على القاف، أمّا إذا قلنا: هذا دمشقيُّ، فإنَّ حركة الإعراب انتقلت إلى هذه الياء.

وأمّا التغيير المعنويّ، فهو يكمن في تغيّر المعنى، فدمشق في المثال السابق تحوّلت في أسلوب النسب من اسم لعاصمة الجمهورية العربية السورية إلى اسم ودليل على المنسوب.

وأمّا التغيير النحويّ (الحكميّ)، فإنَّ الاسم المنسوب يأخذ حكم الصفة المشبهة في رفعه الاسم الظاهر والضمير على حدٍّ سواء، في قولنا مثلاً: هذا فتًى ليبيٌّ أبوه وأُمُّه مصريَّةٌ، فلفظة «ليبيّ» رفعت الاسم الظاهر «أبوه» ولفظة «مصريَّة» رفعت الضمير المستتر «هي».

---

(1) ينظر: الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص4.
(2) سيبويه: الكتاب، ج3، ص335.

*** التغييرات التي تتم في آخر البنية الصرفية عندما تدخل عليها ياء النسب:**

والأسماء التي تحدث تغييرات في آخرها عند النسب إليها سبعة، هي:

1 ـ الاسم المنتهي بياء مشدّدة.

2 ـ الاسم المنتهي بتاء التأنيث.

3 ـ الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة.

4 ـ الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة.

5 ـ الاسم المنقوص.

6 ـ الاسم المنتهي بعلامتي التثنية وعلامتي جمع التصحيح للمذكر والمؤنث.

7 ـ الاسم الذي حذف منه شيء.

ونفصّل الآن القول في هذه التغييرات.

1 ـ التغيرات التي تحدث في الاسم المنتهي بياء مشدّدة عندما تدخل عليه ياء النسب:

لا يخلو أمر الياء المشدّدة التي ينتهي بها الاسم من أن تكون واقعة بعد حرف واحد مثل: حيّ وطيّ، أو بعد حرفين مثل: عَدِيّ وقُصَيّ، أو بعد ثلاثة حروف فصاعداً، مثل: شافِعيّ وحنبليّ.

فإن كانت الياء المشدّدة في اسم واقعة بعد حرف واحد ودخلت على هذا الاسم ياء النسب فإنّنا نفك الياء المشدّدة، وتُرَدُّ الياء الأولى إلى أصلها مع تحريكها بالفتح، وتُقْلَب الياء الثانية واواً، فنقول في لفظة حيّ: حيويّ، ونقول في لفظة طيّ: طوويّ.

أمّا إن كانت الياء المشدّدة في اسم واقعة بعد حرفين وقد دخل على هذا الاسم ياء النسب ـ فإنَّ الياء الأولى تُحذف وتُقلَب الثانية واواً مع فتح ما قبلها، فتقول في النسب إلى عَديّ: عدَوِيّ. وفي النسب إلى قُصيّ: قُصَوِيّ، وفي

النسب إلى أُميَّة: أُمويّ، وسُمع عن بعض العرب قليلاً في النسب إلى عديّ عديّيّ، وفي النسب إلى أُميَّة أُميّيّ[1].

وأمَّا إن كانت الياء المشدّدة في اسم واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً وقد دخلت على هذا الاسم ياء النسب ـ فإنَّنا نحذف هذه الياء المشدّدة، فنقول شافعِيّ وحَنبلِيّ مُقَدِّرين أنَّ هذه الياء الموجودة في نهاية الاسم هي ياء النسب، وهذا أمر على إطلاقه رُبَّما يُشكل، فقد يختلط علينا الأمر عندما نسمع هاتين اللفظتين (شافعيّ وحنبليّ) هل نتحدَّث عن علمين يسميان بهذين الاسمين أم نتحدَّث عن رجلين ينتسبان إلى هذين المذهبين الفقهيين، غير أنَّ السياق يعين على إزالة هذا الإشكال.

2 ـ التغيير الذي يحدث في الاسم المنتهي بتاء التانيث عندما تدخل عليه ياء النسب:

عندما تدخل ياء النسب إلى الاسم المنتهي بتاء التأنيث ـ فإنَّ تاء التأنيث تحذف، فنقول في النسب إلى مكة: مكيّ، وإلى غزَّةُ: غزيّ وفي النسب إلى فاطمة: فاطميّ.

ومن ثم فإنَّ قول بعض الناس في النسب إلى حياة: حياتيّ ـ خطأٌ شائع، والصحيح حيويّ[2].

3 ـ التغييرات التي تحدث في الاسم المنتهي بالف مقصورة عندما تدخل عليه ياء النسب:

لا يخلو أمر الألف المقصورة من أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة.

فإن وقعت الألف المقصورة ثالثة في اسم وأدخلنا على هذا الاسم ياء النسب ـ فإنَّ هذه الألف تُقلب واواً، فنقول في النسب إلى فَتَى: فَتَويّ، وفي النسب إلى رِبا: رِبَويّ، وفي النسب إلى عصا: عَصَويّ.

---

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب، ج3، ص344، 345.
(2) د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص141.

فإنْ وقعت الألف رابعة فإننا ننظر في ثاني الاسم الذي وقعت فيه هذه الألف رابعة، فإنْ كان متحركاً، فإنّنا نحذف هذه الألف عند إدخال ياء النسب على الاسم، فنقول في النسب إلى جَمَزَى (وهي الدابة السريعة، من الجمز وهو ضرب من السير السريع): جَمَزِيّ، ونقول في بَرَدَى (وهو نهر صغير في مدينة دمشق): بَرَدَيّ، وقد حُذِفت هذه الألف من الأسماء المتحرك ثانيها؛ طلباً للخفة كما نفهم من كلام الصرفيين؛ لأنَّ الحركة عندهم بمثابة حرف، فكأنَّ الاسم المتحرك ثانيه مكَوَّن من خمسة أحرف. أمَّا إن كان ثاني الاسم ساكناً وأدخلنا عليه ياء النسب، فإنّنا ننظر في هذه الألف، فهي إمَّا أن تكون للتأنيث كحُبْلَى وسُعْدَى، وإمَّا أن تكون للإلحاق كعَلْقَى (اسم لنبات) ملحقة بجعفر في الوزن، وإمَّا أن تكون منقلبة عن أصل كمَلْهى من اللهو فالألف فيه منقلبة عن واو، فإنْ كانت الألف للتأنيث كحُبلى وسُعدى فلنا حذف هذه الألف عند النسب أو قلبها واواً، فنقول في النسب إلى سُعْدى: سُعْديّ أو سُعْدويّ، ومن العرب مَنْ يضيف ألفاً قبل الواو، فيقول: سُعْداوي، على أن حذف الألف ـ إذا كانت للتأنيث ـ هو الأكثر. فإن كانت الألف للإلحاق كعلقى أو منقلبة عن أصل كملهى ـ فإنَّ الأكثر في الاستعمالات العربية القديمة قلب هذه الألف واواً، فنقول في النسب إلى علقى: عَلْقَويّ، وفي النسب إلى ملهى: مَلْهَويّ.

فإنْ وقعت الألف خامسة فإنَّ هذه الياء عند النسب تُحذف طلباً للخفة ـ كما سبق أن أشرنا ـ سواء أكانت هذه الألف للتأنيث مثل: حبارى (اسم لطائر) أم للإلحاق مثل: حَبَرْكى (وهو الرجل طويل الظهر قصير الرجلين، وقيل غير ذلك) أم منقلبة عن أصل مثل: مَصْطَفَى من [الصفوة] فالألف أصلها واو، فنقول في النسب إلى هذه الأسماء حُباريّ، وحَبَرْكيّ، ومُصْطَفيّ، بحذف الألف المقصورة في الأمثلة الثلاثة[1].

---

(1) ينظر: شرح التصريح، ج2، ص328.
ود. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٤٢.

4 ـ التغيرات التي تحدث في الاسم المنتهي بهمزة قبلها ألف عندما تدخل عليه ياء النسب:

ويعرف هذا الاسم بالاسم المنتهي بالهمزة الممدودة، ويُوضح الصرفيون أنَّ الألف الواقعة، قبل الهمزة، إمَّا أن تكون زائدة، وإمَّا أن تكون منقلبة عن أصل، فإنْ كانت الألف زائدة فإنَّ الهمزة الممدودة عند النسب تُعامل معاملتها في التثنية، فتبقى الهمزة على حالها من غير تغيير إن كانت أصلية، فنقول في النسب إلى قُرّاء (بضم القاف، وهو الناسك المتعبِّد): قُرَّائي، ونقول في النسب إلى خَطَّاء: خطّائي وقد جاء قليلاً قلبها واواً.

وإن كانت الهمزة زائدة للتأنيث فإنَّنا عند النسب نقلبها واواً، فنقول في النسب إلى صحراء: صحراويّ، وفي النسب إلى حمراء: حمراويّ.

وإن كانت الهمزة زائدة منقلبة عن أصل فعند النسب لنا أن نقلب هذه الهمزة واواً، أو نبقيها على حالها، فنقول في النسب إلى كساء: كساويّ أو كسائيّ، بل إبقاؤها على حالها هو الأشهر، ومن أشهر استعمالها باقية على حالها تلقيب الأُمَّة لعلي بن حمزة ـ أحد القُرّاء وأحد أئمة اللغة ـ بالكسائيّ، ونقول في بناء: بناويّ وبنائيّ.

وإن كانت الهمزة زائدة للإلحاق كعِلْباء (وهو عصب عنق البعير) فإنَّها ملحقة بكلمة قِرْطاس في الوزن ـ فيجوز في هذه الهمزة قلبها واواً أو إبقاؤها على حالها، فنقول في النسب إلى هذه الكلمة: علباويّ وعلبائيّ.

فإن كانت الألف التي قبل الهمزة ليست زائدة، بأن كانت منقلبة عن أصل فالقياس أن تبقى هذه الهمزة على حالها، فنقول في النسب إلى ماء: مائيّ، فقد ذكر الصرفيون أنَّ الألف في ماء منقلبة عن واو؛ ومع أنَّ القياس يحتم أن تبقى هذه الهمزة على حالها عند النسب ـ فإنَّ العرب قد قلبت هذه الهمزة في كلمة شاء (وألفها منقلبة عن واو) عند النسب واواً.

إنَّ إيرادنا لدرس لهمزة الممدودة ضمن النسب في كلمات مثل: كساء وبناء ـ هو ما يقتضيه الدرس الصرفي عند الأسلاف، أمَّا الدرس الحديث فإنَّ له نظرة أخرى في هذه الهمزة، فهذه الهمزة أُتِيَ بها لقفل المقطع، فالهمزة مسبوقة

بحركة طويلة هي التي يسميها الأسلاف الألف الزائدة في مثل كساء أو المنقلبة عن أصل في مثل ماء[1].

5 ـ التغيرات التي تحدث في الاسم المنقوص عندما تدخل عليه ياء النسب:

ياء المنقوص إمَّا أن تقع ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، أو سادسة، وتبعاً لموقعها في الاسم تقع أحكامها عندما تدخل على الاسم ياء النسب.

فإن وقعت ياء المنقوص ثالثة كما في كلمات مثل: شجٍ (أي حزين) وعَم (من عَمي عليه الأمر إذا التبس ورجل عَمي القلب أي جاهل) ـ فإنَّ ياءَ المنقوص تقلب واواً عند النسب، فنقول: شجويٌّ وعمويٌّ.

وإن وقعت ياء المنقوص رابعة، كما في قاضٍ ورامٍ فإنَّ الأكثر المعروف في الاستعمالات العربية القديمة حذف ياء المنقوص عند النسب، فنقول، قاضيٌّ وراميٌّ، وسُمِع قليلاً قلبُ ياء المنقوص واواً، واستشهد لهذا الاستعمال بمثل قول الشاعر[2]:

فكيف لنا بالشُّرْب إنْ لم تكن لنا ... دوانِيقُ عند الحانَويِّ ولا نَقْدُ

غير أن سيبويه بعد أن أورد هذا البيت ذكر أنَّ الوجه هو حذف الياء[3].

وإن وقعت ياء المنقوص خامسة أو سادسة فإنَّنا ـ عند النسب ـ نحذف هذه الياء، فنقول بقصد النسب: مُهْتديٌّ ومُستَعْليٌّ؛ وقد حُذِفت ياء المنقوص في مثل هذين المثالين فراراً من الثقل الناشىء عن توالي الياءات[4].

---

(1) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص54، 55.
ـ شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٣٣١، ٣٣٢.
ـ د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ص١٧٧.

(2) ديوان ذي الرُّمة، تحقيق: مجيد طرَّاد، دار الكتاب، العربي ـ بيروت، ط2، 1996م ص626.

(3) سيبويه: الكتاب، ج3، ص341.

(4) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص329.

6 ـ التغيرات التي تحدث في الاسم المنتهي بعلامة التثنية وعلامتي جمع التصحيح للمذكر والمؤنث ـ عندما تدخل عليه ياء النسب:

قبل أن نتناول هذا الموضوع كما أورده الصرفيون أريد أن أبين أن تناولنا له سيكون عمليًا مرتبطاً باستعمالاتنا اللغوية أكثر من افتراضات الصرفيين.

فإذا كان الاسم منتهياً بعلامة التثنية وجمعي التصحيح المذكر والمؤنث ـ فإنَّ هذه العلامات تحذف عند النسب، إذا لم تكن هذه الأسماء ـ في حالة التثنية وجمعي التصحيح ـ أعلاماً، فنقول في النسب إلى زيدان مثنىً: زيديّ، بحذف علامة التثنية (الألف والنون هنا)، ونقول في فاطمتين عند إرادة النسب: فاطميّ، بحذف علامة التثنية (الياء والنون هنا)، ونقول في النسب إلى زيدون جمع مذكر سالماً: زيديّ، بحذف علامة جمع التصحيح (الواو والنون هنا)، ونقول في النسب إلى عابدين: عابديّ بحذف علامة الجمع (الياء والنون هنا).

أمَّا جمع المؤنث السالم فإنّنا نفرق فيه ـ عند النسب ـ بين الاسم والصفة، فإن كان اسماً فإننا نحذف علامة الجمع الألف والتاء، فنقول في النسب إلى فاطمات: فاطميّ، بحذف الألف والتاء، وإن كان صفةً فعند إرادة النسب نحذف التاء أمَّا الألف فإننا مخيَّرون في حذفها أو قلبها واواً وفقاً للاستعمالات العربية، فنقول في النسب إلى ضَخْماتٍ صفة: ضَخميّ أو ضخمويّ.

أمَّا إذا استعملت الأسماء المنتهية بعلامة التثنية أو جمع التصحيح المذكر أعلاماً، وأردنا النسب إليها، فلا نحذف شيئاً؛ لأنّ هذه الأسماء عندما تستعمل أعلاماً تعرب بالحركات الظاهرة، فنقول في النسب إلى زيدان علماً على رجل مذكَّر: زيدانيّ سواء أأعربناه بالحركات الثلاثة (الرفع، والنصب، والجرّ) أم عاملناه معاملة الاسم الممنوع من الصرف مثل: سلمان الذي ينتهي بألف ونون زائدتين ويعرب بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وجرًا، فقد جاء هذا الاستعمال عن العرب.

ونقول في النسب إلى رجل اسمه حمدون علماً لمذكَّر: حمدونيّ، فلم نحذف من هذا الاسم شيئاً.

وللعرب في اللفظ بجمع المذكر السالم لغات فمنهم من يجعله بالياء دائماً، مثل لفظة: غسلين، ومنهم من يجعله بالواو دائماً مع نون تنوّن مثل لفظة: عَرَبونٍ، ومنهم من يجعله بالواو دائماً مع نون مفتوحة، مثل كلمة: ماطرونَ (قرية بالشام)، ومنهم من يعامله معاملة الاسم الممنوع من الصرف مثل اسم: هارون؛ ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ـ وهذه اللغات أقل شهرةً من اللغة الأولى التي ترفع جمع المذكر السالم بالواو وتنصبه وتجره بالياء مع نون مفتوحة غير منونة، وفي كلّ هذه الاستعمالات العربية فإنّنا لا نحذف من هذا الجمع ـ عند تحويله إلى اسم علم ـ شيئاً؛ لأنّنا نعربه بالحركات[1].

7 ـ التغيرات التي تحدث في الاسم الذي حُذِف منه شيء عندما تدخل عليه ياء النسب:

عندما تدخل ياء النسب على الاسم الذي حذف منه شيء ـ فإنَّ هذا الاسم تحدث به تغيرات، على أننا لن نتبع طريقة الصرفيين إذ كانوا يعرضون للاسم الذي حُذفت فاؤه والاسم الذي حُذفت عينه متخذين من الأمثلة الافتراضية ـ حيث لم تسعفهم الاستعمالات العربية ـ وسيلة لتوضيح ما يقولون، وسنقصر القول على الاسم الذي حُذفت لامه لأن هذا هو المستعمل في اللغة، ماذا يحدث له عندما تدخل عليه ياء النسب؟ وقد وضع الصرفيون قاعدة للاسم الذي حُذفت لامه عندما تدخل عليه ياء النسب، هذه القاعدة تقرّر: أنَّ الاسم الذي حُذفت لامه إنْ رُدَّت إليه في التثنية أو الجمع فإنَّها في النسب تُرَدُّ إليه أمَّا إن لم يُرَدَّ إلى الاسم ما حُذف منه في التثنية أو الجمع فنحن بالخيار بين الردِّ وعدمه.

فمن أمثلة النوع الأول: أب، نقول في تثنينه أبوان، بردِّ الواو المحذوفة، ونقول في النسب إليه أبويّ.

وسنة، نقول في جمعها ـ في لغة عامة العرب ـ سنوات، وفي لغة الحجازين خاصة: سنهات، ونقول في النسب: سنويّ وسنهيّ.

---

(1) ينظر: الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص9.
(2) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص329، 330.

وأخٌ، نقول في تثنيته: أخوان، ونقول في النسب، أخويّ وبنت أصلها بَنَوٌ عند الخليل وسيبويه، وكذلك أخت أصلها أَخَوٌ، فنقول في النسب إليهما: بنويّ وأخويّ، والسياق يبيّن الفرق بين المذكر والمؤنث.

أمّا يونس بن حبيب فكان يقول في النسب إليهما: بنتيّ وأُختيّ، لأنّه يعد التاء في بنت وأخت من أصل الكلمة، وليست تاء تأنيث؛ لأنّ تاء التأنيث لا يكون ساكناً ما قبلها، إلاّ إذا كان هذا الساكن معتلاً مثل: فتاة، وقناة[1].

ومن أمثلة النوع الثاني: يدٌ، ودَمٌ، وغدٌ، وشفة، قالوا: إن أصل هذه الكلمات: يَدَيٌ، ودَمَوٌ، وغَدَوٌ وشفةٌ أو شَفَوٌ، فإذا ثنينا هذه الألفاظ نقول: يدان، ودمان، وغدان وشفتان، ولنا في النسب أن نقول: في يد: يديّ ويدويّ، وفي دمَ: دميّ ودمويّ، وفي غد: غديّ وغدويّ، وفي شفة: شفيّ، وشفهيّ، وقيل شفويّ.

ومما يتصل بهذا الحديث أن نذكر أن الاسم إذا حُذفت لامه وعوض منها همزة وصل، فلنا عند النسب الردّ وعدم الرد، فنقول في كلمات مثل: اسم وابن: سمويّ وبنويّ بردِّ اللام وحذف همزة الوصل؛ لأنهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض كما يقولون، فإذا لم نردَّ اللام المحذوفة فإننا نبقي همزة الوصل، فنقول اسميّ وابنيّ[2].

*** التغييرات التي تتم داخل بنية الكلمة عندما تدخل عليها ياء النسب:**

مستخدم اللغة يلجأ إلى التخفيف، ويكره الثقل في استخدامه ألفاظه، وعندما تدخل ياء النسب على بعض الأسماء رُبَّما أحدثت ثقلاً ففرَّ منه مستخدم اللغة العربيّ، وسنوضّح في هذه السطور التغيرات التي حدثت داخل البنية الصرفية بعد أن دخلت عليها ياء النسب، وهذه التغيرات نوعان:

النوع الأول ـ تغيير في الحركات.

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج3، ص361، 363.

(2) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص334، 335.

النوع الثاني ـ تغيير بحذف حرفي المدِّ الياء والواو.

* * *

النوع الأول ـ التغيير في الحركات.

ويذكر له الصرفيون ألفاظاً محدودة من الثلاثي، وهي نَمِر (بفتح فكسر)، ودُئِل (بضم فكسر)، وإِبِل (بكسر الأول والثاني).

فعند النسب إلى هذه الأسماء نحوِّل حركة عين الاسم إلى الفتحة، فنقول في النسب إلى نَمِر: نَمَريّ، وفي النسب إلى دُئِل (قبيلة): دُؤَليّ، ونقول في النسب إلى إِبِل إِبَليّ.

وقد حُرِّكت عين هذه الأسماء بالفتحة بدلاً من الكسرة عند النسب فراراً من توالي الكسرات؛ لأنَّ ياء النسب تقتضي أن يكون ما قبلها مكسوراً، فلو أبقينا كسرات هذه الأسماء لتوالت الكسرات فحدث الثقل.

فإذا كان الاسم رباعيًّا ثانيه ساكن فمن العرب من يحرك حرفه الثالث بالفتحة بدلاً من الكسرة؛ لأنَّ الحرف الساكن في حكم غير الموجود، فيقول في مثل تَغْلِب (اسماً لقبيلة): تغلَبيّ، ولكنه استعمال قليل، والأكثر عدم تغيير كسرة الحرف الثالث، فنقول في تَغلِب تغلِبيّ.

أمَّا النوع الثاني من التغييرات التي تحدث داخل البنية بحذف ياء المدّ فإنّه يقع في صيغ محدودة.

1 ـ صيغة فَعيلة (بفتح الفاء، وكسر العين) وتستتبع صيغة فَعيل، مثل حَنيفة وغَنيٍّ.

2 ـ صيغة فَعَيْلَة (بضم الفاء وفتح العين) وتستتبع صيغة فُعيل، مثل: جُهينة، وقُريش.

3 ـ صيغة فَعولة وتستتبع صيغة فعول، مثل: شَنوءة اسم قبيلة، وعَدوّ.

ونفصِّل القول فيما أجملناه:

1 ـ صيغة فَعيلة:

تحذف ياء المدّ منها مع فتح الآخر، فنقول في حَنيفة (اسم قبيلة عربية قديمة)، ورَبيعة (أحد فرعي عدنان من القبائل العربية، وهما مُضَر وربيعة)، وصحيفة: حَنَفيّ، ورَبَعيّ، وصَحَفيّ.

ويشترط لحذف ياء المدّ من فَعيلة صحة العين مع عدم التضعيف، فلا حذف في مثل: طويلة لاعتلال العين، وشديدة للتضعيف.

ووفقاً لهذه القاعدة التي تقتضي حذف ياء فعيلة بشرط صحة العين وعدم التضعيف ـ يعدُّ ـ عند الصرفيين ـ من الشذوذ قول القائل:

وَلَسْتُ بِنَحْويّ يلوكُ لسانه وَلكِنْ سليقيٌّ أقولُ فأُعْرِبُ

غير أنَّ الصرفيين يذكرون ألفاظاً لا تخضع لقاعدتهم فضلاً عن كلمة سليقة، فهم يقولون: إنَّ النسب إلى عَمِيرة (وهي بطن من قبيلة كلب العربية) عَميريّ، وعَميرة اسم لقبائل كثيرة في العرب[1] ويقولون؛ إنَّ النسب إلى سَليمة (وهي بطن من الأزد) سَليميّ.

ويقرِّر الصرفيون أن عدم حذف ياء المدّ من فعيلة خاص بهاتين القبيلتين، وهو أمر يحتاج إلى نقاش سنرجئه إلى حين.

أمَّا صيغة فعيل فإن الصرفيين يفرِّقون بين المعتل والصحيح في هذه الصيغة، فإذا كان الاسم معتلَّ اللام مثل: غَنيّ وعَليّ فعند النسب تحذف مَدّة (فَعيل) وتُقلب الياء الثانية واواً مع فتح ما قبل الآخر، فنقول في النسب إليهما: غَنَويّ، وعَلَويّ.

أمَّا إذا كان الاسم على صيغة فعيل صحيح اللام مثل: جميل فإننا لا نحذف ياء المدّ عند النسب، فنقول في النسب إليه جَميليّ.

ويعدُّ الصرفيون من الشذوذ قول العرب في النسب إلى قبيلة ثقيف: ثَقَفيّ بحذف ياء المدّ.

---

(1) ينظر: ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، دار المعارف، ط6، ص615.

2 ـ صيغة فُعيلة:

مثل: جُهينة (اسم قبيلة عربية من قضاعة)، وقُريظة (اسم لقبيلة من اليهود) فعند النسب إليهما تحذف ياء المدّ فنقول: جُهَنيّ، وقرظيّ، بشرط عدم التضعيف، ففي مثل: هُريرة، وقلُيلة (بضم فاء الكلمة) نقول: هُرَيْريّ، وقُليليّ بدون حذف ياء المدّ.

غير أنَّ العرب قالت: رمح رُدَيْنيّ بعدم حذف ياء المدّ، وهو منسوب إلى «رُدَيْنة» (زوج «سَمْهر» الذي كان يصنع الرماح)، وكان القياس الصرفي يقضي بحذف ياء المدّ، فيقال: رمح رُدَنيّ.

أما صيغة فُعيل فقد قال الصرفيون فيها ما قالوه في صيغة فَعيل ففرَّقوا ما بين المعتل والصحيح، فإذا كان الاسم في صيغة فُعيل معتل اللام مثل: قُصيّ فتحذف ياء المدّ وتقلب الثانية واواً ويفتح ما قبل الآخر، فيقال في النسب إلى قُصيّ: قُصَويّ.

أما إذا كان صحيح اللام مثل: عُقيل ودُجيل، فيقال في النسب إليهما: عُقيليّ ودُجيليّ دون حذف ياء المدّ.

على أنْ الصرفيين يوردون أسماءً اختلف العرب في استعمالها عند النسب، فمنهم من يحذف ياء المدّ ومنهم من لم يحذفها، فقالوا في فُقيم كنانة: فُقَميّ بحذف ياء المدّ، وقالوا في فُقيم تميم: فُقيميّ بعدم حذف ياء المدّ، وقالوا في مُلَيح خزاعة: مُلحيّ بحذف ياء المدَّ، وفي مُليح الهَون بن خزيمة: مُليحيّ بعدم حذف ياء المدّ، ولا يقال في النسب إلى قبيلة هُذيل المعروفة سوى، هُذلي بحذف ياء المدّ، وهو اسم صحيح اللام.

وفي صيغة (فَعيل) السالفة الذكر لا يقال في النسب إلى قبيلة (ثَقيف) المعروفة سوى ثقفيّ بحذف ياء المدّ.

وهذا ما نودُّ أن نناقشه مع الصرفيين ورائدنا الوصول إلى الحقيقة العلمية.

فلنبدأ أولاً بما يذكره سيبويه عن شيخه الخليل، يقول سيبويه «قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدلتْه العرب تركتَه على ما عدَلتْه عليه، وما جاء

تاماً لم تُحدِث العرب فيه شيئاً فَهُوَ على القياس.

فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيْلٍ: هُذَلِيٌّ، وفي فُقَيْم كنانةَ: فُقَمِيٌّ، وفي مُلَيْحِ خُزاعةَ: مُلَحِيٌّ، وفي ثَقَيفٍ: ثَقَفيٌّ، وفي زَبِينةَ: زبانيٌّ...»[1].

فالخليل ـ كما هو واضح في هذا النصّ ـ يبيّن أنَّ حذف ياء المدّ في هذه الصيغ وعدم حذفها استعمالان عربيّان، ويطلب التقيّدَ بما جاء عن العرب.

ولعلَّ أبا سعيد السيرافيّ شارح كتاب سيبويه كان أكثر تحديداً عندما أرجع حذف الياء وعدم حذفها في هذه الصيغ إلى البيئة المكانية، فقد نسب السيرافي حذف ياء المدّ من هذه الصيغ إلى القبائل التي تقطن غربي جزيرة العرب، وهو أمرٌ له ما يسوِّغه، فالصرفيون يذكرون أنَّ النسب إلى فقيم كنانة فُقَمِيّ بحذف ياء المدّ، وأنَّ النسب إلى فُقيم تميم فُقَيْمِيّ بعدم حذف ياء المدّ، وكنانة من القبائل التي تقطن غربي جزيرة العرب، وتميم من القبائل التي تقطن شرقي جزيرة العرب، يقول أبو سعيد السيرافي: «أمَّا ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيل هُذَلِيٌّ فهذا باب عندي لكثرته كالخارج عن الشذوذ، وذلك خاصَّةٌ في العرب الذين بتهامة وما يقرب منها، لأنَّهم قالوا قُرَشِيٌّ ومُلَحِيٌّ وهُذَليّ وفُقَميّ، وكذا قالوا في سُلَيم وخُثَيْم وقُرَيْم وحُرَيث وهم من هذيل: سُلَميّ وخُثَميّ وقُرَميّ وحُرَثيّ، وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة وما يدانيها»[2].

فلو أنَّ الصرفيين المتأخرين نظروا في نصِّ السيرافيّ هذا وما ألمح له الخليل قبله لاستغنوا عن كثير من الاستثناءات لهذه الاستعمالات في هذه الصيغ؛ لأنَّ الاستثناءات إذا كثرت تنقض القاعدة.

3 ـ صيغة فَعُولة:

ويستتبع الحديث عن صيغة فَعولة أن نتحدث عن صيغة فَعول.

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج3، ص335، 336.
(2) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص29، 30.

ومن التغيرات التي تحدث داخل البنية في هذه الصيغة عند إرادة النسب ـ حذف واو المدّ بشرط صحة العين وعدم التضعيف، ومن أشهر الأمثلة التي يذكرها سيبويه لفظة «شَنُوءة»[1] إحدى قبائل الأزد، يقال في النسب إلى شَنُوءة شَنَئِي بحذف واو المدّ وقلب الضمة التي قبلها فتحة طلباً للتخفيف، فلا حذف في مثل: قوولة لاعتلال العين، ولا في مثل: ملولة للتضعيف.

وقد وقع خلاف بين سيبويه والمبرّد في حذف واو المدّ من هذه الصيغة، فسيبويه يجعل الحذف في مثل شنوءة قياساً مطّرداً، ويفرق بين المؤنث والمذكر، أي بين صيغتي فَعُولة وفَعُول، فيحذف واو المدّ في المؤنث، ولا يحذفها في المذكر، ففي مثل: حلوب يكون النسب ـ عند سيبويه ـ حلوبيّ، وفي مثل: حلوبة يكون النسب حَلَبيّ بحذف واو المدّ، فعلى هذا تكون صيغة فعولة بواو المدّ مقيسة على صيغة فعيلة بياء المدّ، فحلوبة مقيسة على حنيفة، وإذا كانت صيغة فعولة معتلة اللام فسيبويه يحذف منها واو المدّ عند النسب، فيقول في النسب إلى عدوّة (معتلة اللام): عَدَوِيّ.

أمّا أبو العباس المبرّد فلا يفرّق في النسب ما بين المؤنث والمذكر، وصحيح اللام ومعتله، فلا يحذف واو المدّ في شيء من هذا، فيقول في حلوبة وحلوب: حلوبيّ، وفي عدوّة، عدوّي. أمّا لفظة شنوءة فيُقرّ حذف واوِ المدّ منها عند النسب، فيقول: شنئي، ولكن هذا الحذف ـ عنده ـ جاء على سبيل الشذوذ، وقد قال بعض الصرفيين: إنّ كلام المبرّد أشد في القياس، وكلام سيبويه أشدُّ في السماع[2].

ومما يقرُب من التغييرات السابقة التي تتمُّ داخل البنية قولهم في النسب إلى هيِّن وهو واوي العين، وطيِّب وهو واوي العين: هيّنيّ وطيّبيّ؛ ففي مثل لفظتي هيِّن وطيّب نجد ياءين الأولى منهما ساكنة، والثانية مكسورة، وعند النسب تم حذف الياء الثانية المكسورة فراراً من الثقل، فلو لم تحذف الياء

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج3، ص339.
(2) الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص23ـ 27.

الثانية المكسورة لاجتمع في مثل طيِّب وهين أربعُ ياءات وكسرتان، والياء فرع الكسرة كما يذكر الأسلاف؛ فلأجل التخفيف حُذِفت الياء الثانية المكسورة، فلو كانت الياء مفتوحة لما حُذف من البنية شيء ففي مثل هَبيَّخ (وهو الغلام الممتلىء أو المنعَّم) نقول في النسب إليه: هبيَّخيّ بعدم حذف الياء الثانية؛ لأنها ليست مكسورة، وفي النسب إلى مهيِّم تصغير مهيام نقول: مهيِّمي بإثبات الياء المكسورة؛ لأنَّ الياء المكسورة فُصلت عن الحرف الذي قبل ياء النسب بياء ساكنة فلم يحدث الثقل الناشىء عن توالي الياءات والكسرات.

وكان القياس في النسب إلى طيّء (القبيلة العربية المعروفة) أن يقال: طيّئيّ كما قلنا هيْنيّ وطيّبيّ، ومع ورود هذا الاستعمال قليلاً إلاَّ أنّ الأكثر استعمالاً هو أن يقال في النسب إلى هذه القبيلة: طائي، وكعادة الصرفيين فقد لجأوا إلى الافتراضات، فقالوا: إنّ المحذوف إمَّا أن يكون الياء الأولى أو الياء الثانية، فإن كانت الياء الأولى هي المحذوفة فقد قُلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما سنوضحه في موضوع الإعلال، وإن كانت المحذوفة الياء الثانية فقد قلبت الياء الأولى ألفاً على غير قياس؛ لأنَّها غير متحركة[1].

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص330.

متفرقات

1 ـ كيفية النسب إلى العلم المركَّب:

يأتي المركَّب في اللغة العربيَّة على ثلاثة أقسام: مركب إسناديّ، ومركب مزجيّ، ومركَّب إضافيّ.

فالمركَّب الإسناديّ يكون جملة إسمية أو فعلية، وغالباً ما يكون لقباً يغلب على الاسم الحقيقيّ لصاحبه، ومِنْ أشهر مَنْ عُرِف بهذا الشاعرُ المعروف «تَأبَّط شرًّا»، واسمه الحقيقي ثابت بن جابر، وهو من فَهْم إحدى قبائل قيس عيلان، ومن هذه الأعلام المركبة تركيباً إسناديًّا «بَرق نحْرُه»، و«شَابَ قرناها»، قال الشاعر:

كذبتم ـ وبيت الله ـ لا تنكحونها بني شاب قرناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ[1]

وهو من شواهد سيبويه أورده في غير موضع النسب، وأوردناه لنبين أنَّ العرب تستعمل مثل هذه المركبات أعلاماً، وأمر اللقب فيها لا يخفى.

والقاعدة التي وضعها الصرفيون في كيفية النسب إلى المركَّب الإسناديّ إذا وقع علماً أن يُنسب إلى صدره، فيُقال في مثل «تأبط شرًّا»: تأبطيّ، وفي مثل «برق نحره»: بَرَقيّ.

وسيبويه يستدلُّ لهذه القاعدة بما جاء في أسلوب النداء في قولهم في «تأبَّط شرًّا»: يا تَأَبَّطُ أَقبِلْ[2]، فقد وقع النداء على صدر المركَّب.

أمَّا المركب المزجيّ، وهو ما أُدْمِجَتْ فيه كلمتان لمعنيين مختلفين فصارتا شيئاً واحداً، مثل: بعلبك، وحضرموت ورام هرمز (بلدة من نواحي خوزستان بإيران)، ومعديكرب.

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج3، ص207.
(2) المصدر السابق، ج3، ص377.

والصرفيون يقولون: المركب المزجيّ هو ما كانت الكلمة الثانية فيه بمنزلة تاء التأنيث من الكلمة الأولى.

ويتم النسب في المركب المزجيّ في أكثر استعمالات العرب إلى الصدر، فيقال في بعلبك: بَعْليّ، وفي مَعْديكرب: مَعْديّ، ولنا أن نقول: مَعْدَوي؛ لأنه بحذف عجزه يصبح اسماً منقوصاً ياؤه وقعت رابعة، وياء المنقوص إن وقعت رابعة لنا حذفها أو قلبها واواً عند النسب.

وهناك استعمال آخر للمركب المزجيّ عند النسب فيتم النسب إلى العجز: فيقال في بعلبك: بَكّيّ، وفي معديكرب: كَربيّ.

وهناك استعمال آخر للمركب المزجيّ حيث يتم النسب إلى المركب المزجيّ بجملته مع فك التركيب، فيقال في «رام هرمز»: راميّ هرمزيّ، قال الشاعر:

تَـزَوَّجْـتُـهـا رامِـيَّـةً هُـرْمُـزِيَّـةً بِفَضْلَةِ ما أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ

وثمة استعمال آخرِ للنسب إلى المركب المزجيّ وذلك بمجيئه على طريق النحت على زنة (فَعْلَل)، فيقال في معديكرب: مَعْدَكيّ، وفي بعلبك: بَعْلَبيّ، ولم يُسمع في حضرموت سوى هذا الاستعمال، فيقال في النسب إليه: حَضْرميّ.

أمَّا المركَّب الإضافيّ في مثل قولنا: عبد الله، وامرؤ القيس، وأبو بكر فالقاعدة ـ وفق الاستعمال العربي ـ أنْ يتم النسب إلى صدره فيقال في مثل عبد الله: عبديّ، هذا ما نقله سيبويه عن الخليل[1] إلاَّ إن خِيفَ اللبس، مثل قولهم: عبد مناف (ومناف صنم)، وعبد الأشهل (قيل الأشهل صنم)[2]، فالنسب يكون إلى العجز؛ حتَّى لا يحدث لبس بين عبد مناف وعبد الله ـ مثلاً ـ إذا نسبنا إلى الصدر فقلنا: عبدي، فيقال في عبد مناف: منافيّ، وفي عبد الأشهل: أشهليّ.

---

(1) المصدر السابق، ج3، ص376.
(2) ابن دريد: الاشتقاق، ص443.

كما يكون النسب إلى عجز المركب الإضافي إذا كان المضاف لا يُعرف إلاَّ بالمضاف إليه، في مثل قولنا: ابن الزبير وابن عمر ـ رضي الله عن الجميع ـ فيقال في النسب إليهما زُبيريّ وعُمريّ فلو قِيلَ: ابنيّ أو بنوي ـ بالنسب إلى الصدر ـ لالتبس الأمر.

كما ينسب إلى عجز المركب الإضافي إذا كان كُنْية، ففي مثل أبي بكْر نقول النسب: بكريّ، وفي أمّ كلثوم: كلثوميّ، وقد ذكر سيبويه أنَّ العرب تقول في النسب إلى أبي بكر بن كِلاب (إحدى قبائل العرب): بكريّ.

وفي النسب إلى امرىء القيس، وهو مركب إضافي نقول: امرئيّ، ولنا أن نقول: مَرَئيّ، قال جرير يهجو امرأ القيس بن ثعلب إحدى قبائل تميم:

يعدُّ الناسبون إلى تميم ... بيوت المجد أربعة كبارا
ويخرجُ منهمُ المَرَئيُّ لغواً ... كما أَلْغَيْتَ في الدِّيَةِ الحُوارا

وقد أورد سيبويه الاستعمالين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر[1]، لكنَّ بعض الصرفيين يقولون إنَّ سيبويه حكم على الاستعمال الأول بالشذوذ[2]، ولم أجد هذا في موضعه من كتاب سيبويه[3].

وقد جاء في استعمالات غير قليلة ـ وإن كانت خارجة عن القياس عند سيبويه ـ أن ينسب إلى المركب الإضافي بطريق النحت، فيقال في عبد الدّار (إحدى قبائل قريش) عَبْدَرِيّ، وفي عبد شمس (من قريش وتميم): عَبْشَمِيّ، وفي عبد القيس (إحدى بطون ربيعة): عبقسيّ، وفي امرىء القيس: مَرْقسيّ، قال عبد يغوث بن وقّاص في أسره:

وتضحك مِنّي شيخة عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَ قبليّ أسيراً يمانيا

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج3، ص376.
(2) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص332.
(3) سيبويه: الكتاب، ج3، ص376.

2 ـ كيفية النسب إلى الجمع:

نقصد بالجمع هنا جمع التكسير وما في حكمه، أمّا جمع المذكر السالم، والمؤنث السالم فقد تناولناه عندما تحدّثنا عن التغييرات التي تحدث في آخر البنية.

والقاعدة تقتضي أنّنا عندما ننسب إلى جمع التكسير وما في حكمه أن ننسب إلى واحده، أي أن النسب يكون إليه في حالة المفرد، فنقول في النسب إلى مدارس: مدرسيّ، وإلى مساجد: مسجديّ، وإلى قبائل: قبليّ، فهذه الألفاظ جموع تكسير كما لا يخفى، وقد أعدناها عند النسب إلى المفرد.

وينسب لاسم الجمع على لفظه من غير تغيير، وهو في حكم جمع التكسير، فنقول في النسب إلى قوم ورهط: قوميّ ورهطيّ.

والشيءَ نفسَه نفعله باسم الجنس الجمعيّ، فنقول في النسب إلى شَجَر وكَلِم: شَجَريٌّ وكَلِميّ بإعادتهما إلى مفردهما.

هذه هي القاعدة العامة في كيفية النسب إلى هذا الجمع وما في حكمه، ولكن لهذه القاعدة استثناءات يتم النسب فيها إلى جمع التكسير وما في حكمه على لفظه من غير إعادته إلى واحده، وهذه الاستثناءات، هي:

أ ـ أن لا يكون لجمع التكسير واحد من لفظه، مثل: أبابيل وعباديد (وهم الجماعات المتفرقة)، نقول في النسب إليهما: أبابيليّ وعباديديّ، فقد تمّ النسب على لفظ الجمع.

ب ـ أن يُخاف التباس المعنى، وذلك كما في كلمة أعراب، فلو نسبنا إليها بالردّ إلى واحدها فسنقول: عربيّ، وقد فرّقت اللغة في عرفها بين العربيّ والأعرابيّ، فكلُّ أعرابيّ عربيّ، وليس كلُّ عربيّ أعرابيّ، لأنَّ الأعراب هم سكّان الصحراء خاصة، فلفظة عربيٌّ ـ عند النسب إلى أعراب ـ تُوقع في لبس.

وقد ذهب السيرافيّ وتبعه ابن مالك إلى أنَّ الأعراب جمع أُهمل واحده[1]، وهو رأيٌ حريٌّ بالقبول.

---

(1) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص628.

ج ـ أن يكون جمع التكسير علماً، وذلك كما في أنمار (اسم لقبيلة)، والجزائر، والمدائن (اسم لعاصمة كسرى يزدجرد فتحها العرب، تقع بالقرب من بغداد)، فهذه الجموع تحوَّلت أعلاماً ينسب إليها على ألفاظها، فيقال: أنماريّ، وجزائريّ، ومدائنيّ.

د ـ أن يكون الجمع جاريًا مجرى العلم وذلك بأنْ يدلَّ على طائفة معينة كالأنصار (علم على الطائفة التي نصرت رسول الله ﷺ)، والأبناء (علم على طائفة من أبناء الفرس استولدت في اليمن من بلاد العرب)، فيتم النسب في هذه الحالة على اللفظ، فنقول: أنصاريّ، وأبناويّ[1].

3 ـ ما وقع في النسب على غير قياس:

هناك ألفاظ سُمِعَتْ عن العرب تمَّ فيها النسب بإضافة ياء مشدَّدة مع حدوث تغييرات في داخل بنيتها، ويمكن إرجاع هذه التغييرات إلى تسعة أنواع:

1 ـ تغيير بالحركة:

سُمِعَ عن بعض العرب في النسب إلى أُمية أَمويّ بفتح الهمزة بدلاً من ضمها، وسُمِع في النسب إلى البصرة بِصريّ بكسر الباء بدلاً من فتحها، وقِيل في النسب إلى الدَّهر دُهْرِيٌّ للشيخ الكبير بضم الدال بدلاً من فتحها.

2 ـ تغيير بالزيادة:

قالوا في النسب إلى مَرْو (بلدة بفارس): مَروزي، بزيادة الزاي.

3 ـ تغيير بالنقص:

قالوا في النسب إلى بادية: بدوي، بحذف الألف، وقالوا في جلولاء (قرية بفارس): جلوليّ، بحذف الهمزة والألف، وقالوا في حروراء (قرية بالكوفة): حروريّ، بحذف الهمزة والألف، وقد عُرف الخوارج في مراحلهم التاريخية الأولى بهذه التسمية؛ لأنَّهم أعلنوا الخروج عن الإمام عليّ في هذه القرية.

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص336.

4 ـ تغيير بالحركة والحذف:

قالوا في النسب إلى العالية (بقعة من بلاد العرب): عُلْوي فحذفوا الألف وسكَّنوا اللام، وقالوا في النسب إلى شتاء: شُتْويّ بحذف الألف وتسكين التاء.

5 ـ تغيير بالحركة والزيادة:

قالوا في النسب إلى أَنْف: أَنافيّ، حرَّكو النون بالفتح وزادوا الألف.

6 ـ تغيير بالزيادة والحذف:

قالوا في النسب إلى الرَّي (بالقرب من خراسان): رازي بحذف الياء وزيادة الزاي.

7 ـ تغيير بالقلب:

قالوا في النسب إلى طيّء: طائيّ، وفي النسب إلى صنعاء: صنعانيّ، وفي النسب إلى بهراء (إحدى بطون قضاعة من قبائل العرب): بهراني، وقالوا في النسب إلى روحاء: روحاني.

في المثال الأول وهو النسب إلى قبيلة طيّء حُذفت الياء الأولى، والياء الثانية متحركة وما قبلها مفتوح فقُلبت ألفاً، على ما سنوضحه في درس الإعلال.

وفي الأمثلة التي جاءت بعده قُلبت الهمزة نوناً.

8 ـ تغيير بالحركة والقلب:

قالوا في الثوب المنسوب إلى الحيرة (بالعراق): ثوبٌ حاريٌّ، حُرِكَتْ الحاء بالفتحة بدلاً من الكسرة، وقُلِبَتْ الياء ألفاً، ولم يُسْمَع هذا التغيير سوى في الثوب المنسوب إلى الحيرة أمَّا إذا نسبوا رجلاً إلى الحيرة فيقولون: رجلٌ حِيريٌّ، من غير تغيير.

9 ـ إبقاء ما يستحق التغيير:

قالوا في النسب إلى أمية: أميتيّ، بإبقاء تاء التأنيث مع أَنَّ القاعدة تقتضي حذفها كما سبق أن أوضحنا.

وقالوا في النسب إلى الكوفة: كوفتيّ.

هذه هي التغييرات التي يذكرها بعض الصرفيين محاولين من خلالها ضبط الألفاظ التي تمَّ النسب فيها على غير قياس، ولكنَّ اللغة يصعب إخضاعها دائماً للقواعد؛ فقد قالوا في النسب إلى الرجل عظيم اللحية لحيانيّ، وقالوا في النسب للعابد المتبتل: ربَّانيّ، وقالوا في النسب لغليظ الرقبة: رقبانيّ، وقالوا في النسب إلى تحت: تحتانيّ، إلى غير ذلك.

4 ـ صيغ أخرى للنسب:

قلنا فيما سبق إنَّ النسب يتم بإضافة ياء مشدَّدة إلى آخر الاسم المنسوب إليه مكسوراً ما قبلها، غير أنَّ العرب لهم طريقة أخرى في النسب، هذه الطريقة تتم بواسطة ثلاث صيغ، وهي: فعَّال (بفتح الفاء وتشديد العين)، وفاعل وفعِل (بفتح الفاء وكسر العين).

فأمَّا صيغة (فعَّال) فتستعمل في النسب للدلالة على الحِرْفة التي يزاولها صاحبها، مثل قولنا: بزَّاز لبائع البزّ (وهي الثياب) وعوّاج لبائع العاج: وجمَّال لمن حرفته أن يكري الجمال، وصرَّاف لمن حرفته الصرافة.

وسيبويه لا يقيس هذا الاستعمال، فليس لنا أن نقول عند النسب إلى بائع الشعير: شعَّار، ولا لبائع البُرّ: برّار، ولا لبائع الدقيق: دقّاق، وإنَّما يُقتصر على ما جاء به السماع، وقد نقل بعض الصرفيين أنَّ أبا العبَّاس المبرِّد يبيح القياس على هذا الاستعمال، وبرجوعنا إلى كتاب المقتضب لم نجد هذا النقل في مظانه من باب النسب، غير أن الشيخ «محمد عبد الخالق عضيمة» محقق الكتاب أشار إلى رأي المبرِّد هذا[1]، وقد نقل «ابن ولاّد» رأي المبرِّد في كتابه «الانتصار لسيبويه على المبرِّد» وأنكر على المبرِّد ما ذهب إليه، فقول الناس في زمن المبرِّد لصاحب البُرّ: برّار ليس حجة؛ لأنَّه سُمع مِمَّن لا تُرضى لغتُه في

---

(1) المبرِّد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت، ج3، هامش ص161.

زمن المبرّد، مع أنَّ ابن ولاّد يقرّ باستعمال مثل هذه الصيغة في الأمصار في زمانه، فقد قالوا في النسب إلى بائع الفواكه: فكّاه، وهو استعمال لم يبحه سيبويه[1].

ونحن في هذا العصر أحوج ما نكون إلى أن نأخذ برأي المبرّد، وذلك لكثرة الحِرَف ومَنْ يزاولها، ولأنَّ استعمال الناس لها أصبح واقعاً مفروضاً، فلماذا لا نأخذ به ما دام لا يحرّف بِنْيةً أساسية في اللغة ولا يغيّرها، فنحن نقول: نجّار، وخبّاز، وعطّار، وحدّاد، وخرّاط إلى غير ذلك.

أمّا الصيغة الثانية فهي (فَاعِل) لصاحب الشيء كلابِنٍ وتامِر وخابز، قال الحطيئة:

وغررتني وزعمت أنك لابن بالصيف تامر

أمّا الصيغة الثالثة فهي (فَعِل) وتستعمل في نسب الأسماء الجوامد، مثل: نَهِر لرجل يعمل بالنهار بدلاً من أن يقال: نهاريّ، قال الراجز:

لست بليليّ ولكنّي نَهِر لا أدلج الليل ولكن ابتكر

فنهار لفظة جامدة، ومثلها كلمة عَمِل، تُقال في النسب إلى رجل يكثر العمل مبالغة.

ويلاحظ أنَّ الصيغة الأولى (فعّال) والصيغة الثالثة (فَعِل) من صيغ المبالغة، والنسب ـ أحياناً ـ يكون فيه شيء من المبالغة، مثل صاحب الحرفة، والذي يكثر العمل في النهار[2].

---

(1) ابن ولاّد: الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1996م، المسألة 96، ص213.

(2) سيبويه: الكتاب، ج3، ص381ـ 385.
المبرد: المقتضب، ج٣، ص١٦١ـ ١٦٥.
الرضي شرح شافية ابن الحاجب، ج٢، ص٨٤ـ ٨٩.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القسم الثالث

المشترك بين الأفعال والأسماء

الفصل الأول

الإعلال

تمهيد:

نظر القدماء من اللغويين العرب في حروف معينة من المعجم العربي فوجدوها ـ وفق درسهم ـ عرضة للتغيير فسمَّوها حروف العلة، وهذه الحروف هي: الألف، والواو، والياء.

والعلة معناها المرض، فكأنَّ هذه الحروف عليلة ضعيفة لِما يحدث لها من تغييرات.

وقد أُضيف إلى هذه الحروف الثلاثة الهمزة.

والحق الذي لا مِراء فيه أنَّ القدماء من اللغويين العرب قد خلطوا بين الحركات والحروف (الصوائت والصوامت)، ولكننا لا نريد أن نناقش القدماء في هذا الخلط، فمنهج كتابنا ينحصر في أنَّه يحاول تبيين ما أراده القدماء وما قصدوا إليه، لقد نظر القدماء إلى مثل هذه الكلمات: قال، نام، باع، عاب، فوجدوا أن مصادر هذه الكلمات على التوالي: قَوْل، نَوْم، بَيْع، عَيْب، فافترضوا أنَّ ألف المدّ في هذه الأفعال أصلها واو كما في الفعلين الأولين، وياء كما في الفعلين الأخيرَين، غير أن القدماء لم ينسبوا هذه الأصول المُفْترضة إلى الناطق العربيّ، ولكنَّهم قرّروا أنَّ الناطق العربيّ لو نطق على ما يوجبه القياس لقال في مثل خاف: خَوِف، وفي مثل باع: بَيَع، يقول أبو الفتح عثمان بن جنّي «وينبغي أن يُعلم أنّه ليس معنى قولنا: إنَّه كان الأصل في قام وباع: قَوَم

وبَيَعَ وفي أخاف وأقام؛ أَخْوف، وأَقْوَمَ وفي استعان، واستقام: استَعْوَنَ، واستَقْوَمَ أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مُدّة من الزمان بقَوَمَ وبَيَع ونحوهما مما هو مُغَيَّرٌ، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد.

وإنما نريد بذلك أنَّ هذا لو نُطِقَ به على ما يُوجِبهُ القياس بالحَمْلِ على أمثاله لِقيلَ: قَوَم، وبَيَعَ، واسْتَقْوَم، واسْتَعْوَنَ»[1].

غير أنَّ مقارنة للعربية ببعض شقيقاتها من اللغات السامية تبين أنَّ هذا الأصل المفترض الذي لم ينسبه أسلافنا إلى الناطق العربي ـ جاء في هذه اللغات، ففي اللغة الحبشية وهي من شقيقات العربية ـ على سبيل المثال ـ جاءت أفعال من غير إعلال، مثل: بَيَنْ بمعنى تحقق، ودَيَنْ بمعنى دان، ورَمَيَ بمعنى رمى، وتَلَوَ بمعنى تَلا[2]، وفي الحميرية القديمة وُجدت في بعض النقوش كلمات مثل: عَدَوَ بمعنى اجتاز، وكَوَنَ بمعنى كان، ويرجع تاريخ هذه النقوش إلى عشرة قرون قبل ظهور الإسلام[3].

ويخضع درس الإعلال عند الأسلاف ـ في جملته ـ إلى قواعد مطَّردة يضبطها القياس، وما خرج عن هذه القواعد فمن قبيل الاستثناء لكل قاعدة، وهو الذي يقول عنه الأسلاف: الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

وبعد هذا الذي قلناه نرى أنَّ الوقت قد حان لذكر تعريف الإعلال كما أورده الصرفيون.

فالإعلال هو تغيير الحرف إمَّا بالقلب، أو بالتسكين، أو بالحذف؛ للتخفيف.

---

(1) ابن جنّي: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ج1، ص190، 191.

(2) ينظر: د. رمضان عبد التوّاب: فصول في فقه العربية، الناشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط3، 1994م، ص48.

(3) د. محمد أبو موسى: من أسرار التعبير القرآني (دراسة تحليلية لسورة الأحزاب)، دار الفكر العربي، 1976م، ص153.

فمثال التغيير بالقلب: قال، وباع، قال الصرفيون: إنَّ أصلهما قَوَلَ وبَيَعَ، تحرَّكت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فانقلبتا ألفاً.

ومثال التغيير بالتسكين قولنا في مضارع الفعلين السابقين: يَقول، ويبيع، أصلهما ـ كما يقول الصرفيون ـ يَقْوُلُ، وَيْبِيعُ، ففي يَقول نُقلت حركة الواو وهي الضمة إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، فسكنت الواو، وكذلك الأمر في يَبْيعُ نُقلت حركة الياء وهي الكسرة إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الياء.

هذا ما توصَّل إليه الأسلاف، وهو ينافي نتائج الدرس الصوتي الحديث، فالأمر في يقول ليس سوى ضمة طويلة على القاف، وفي يبيع كسرة طويلة على الباء.

ومثال التغيير بالحذف نجده في الفعل المضارع من وعد ووصف، نقول: يعد، ويصف، بحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، وقد حدث هذا الحذف لأجل التخفيف.

وقبل أن نتطرق إلى تفاصيل الإعلال نود أن نعرض لمصطلحات يكثر ورودها في ثنايا درس الإعلال، وهذه المصطلحات هي: حروف المدّ، واللين، والعلة.

فالألف والواو والياء إذا سكنت بعد حركة تجانسها مثل: قال، ويبيع، ويقول ـ تُسمى حروف علة ومدّ ولين.

وقولنا حروف ساكنة مجاراة للأسلاف؛ لأنَّنا نُعنى بتوضيح مقاصدهم في هذا الكتاب، أمَّا من حيث الواقع اللغويّ فإنَّ هذه الأصوات ليست سوى حركات طويلة.

وتُسمى هذه الحروف حروف لين إذا كانت ساكنة والحركة التي قبلها لا تجانسها، وذلك مثل: ثَوْب وبَيْت.

ولا تدخل الألف في هذا المصطلح؛ لأنَّ حركة ما قبلها ـ حسب درس الأسلاف ـ لا تكون إلاَّ من جنسها.

أمّا إذا كانت هذه الحروف متحركة فتُسمّى حروف علة، مثل: وَعَدَ، وَهَبَ، قَوِيَ، يَسَرَ.

ولا تدخل الألف في المصطلح؛ لأنّها لا تكون عند الأسلاف إلاّ حرفاً ساكناً.

ونُفصّل الآن القول في مسائل الإعلال.

1 ـ قلب الواو والياء همزة

تقلب الواو والياء همزة في أربعة مواضع، وتنفرد الواو بموضع خامس:

الموضع الأول ـ أن تقع الواو والياء متطرفة حقيقة أو حكماً بعد ألف زائدة، وذلك مثل: سماء، وبناء، قال الصرفيون: إن أصلهما سماو بالواو وبناي بالياء، تطرفت الواو والياء بعد ألف زائدة فقلبتا همزة.

والتطرف الحقيقي كما في سماء وبناء فإنَّ الواو والياء اللتين قلبتا همزة وقعتا آخر حرف في الكلمة.

والتطرف الحكمي معناه أن يقع بعد الواو والياء حرف يُقدَّر انفصاله عن بنية الكلمة، ومن أمثلة ذلك تاء التأنيث كما في قولنا: مشّاءة وبنّاءة، فإذا كانت تاء التأنيث لازمة لا تنفك عن بنية الكلمة فإنَّ الواو والياء تصححان؛ لأنَّ الواو والياء في هذه الحالة غير متطرفتين، وذلك في مثل قولنا: حلاوة وهداية.

وهنا يبرز سؤال: كيف نفرّق بين التاء اللازمة للكلمة والتاء غير اللازمة؟ والفرق بينهما كما أوضحه الصرفيون يكمن في النظر إلى وظيفة هذه التاء، فإذا كانت وظيفة التاء أن تفرّق بين التذكير والتأنيث في الصفات كما في قائم وقائمة، وصادق وصادقة فإنَّ هذه التاء ليست لازمة، وإذا كانت وظيفة التاء إفادة الوحدة في المصادر القياسية، كما في قولنا: استقى استقاءة، واستحيا استحياءة فإنَّ هذه التاء ليست لازمة، فإذا لم تؤدِّ التاء هاتين الوظيفتين فإنَّ التاء لازمة.

فإذا لم تتطرف الواو والياء فلا إعلال كما في مثل: قاوَل وبايَع، وإذا لم

تُسبق الواو والياء. بألف زائدة فلا إعلال كما في قولنا: دلوٌ وظبيٌ، فقد تطرفت الواو والياء ولكنهما لم تسبقا بألف زائدة، وإذا كانت الألف الواقعة قبل الواو والياء أصلية فلا إعلال كذلك، كما في مثل: آي ورواية، فالألف التي وقعت قبل الواو والياء أصلية.

وتشترك الألف مع الواو والياء فتقلب همزة إذا سبقت بألف زائدة، ويمثل الصرفيون لهذا بكلمة حمراء، فقد زعموا أن أصلها: حمرايٰ بألفين، الألف الأولى زائدة والألف الثانية ألف مقصورة، فقلبت الألف الثانية همزة، وهي من افتراضات الصرفيين التي نذكرها على سبيل الاستقصاء.

الموضع الثاني ـ أن تقع الواو والياء عيناً لاسم فاعل لفعل ثلاثي أجوف أُعِلَّتْ في فعله، ذلك كما في: قائل وبائع من قال وباع.

فلا إعلال في مثل: عاوِر وعاين؛ لأنَّ الواو والياء لم تُعَلاَّ في الفعل، فقد قالت العرب: عوِر، وعَيِنَ.

الموضع الثالث ـ أن تقع الواو والياء في جمع مفاعل وما يشبهه، (ومعنى الشبه أن يكون ثالثه ألفاً بعدها حرفان أولهما مكسور) بشرط أن تكون الواو والياء مدّةً زائدة في المفرد، وذلك مثل: عجوز وعجائز، وحلوبة وحلائب، وصحيفة، وصحائف، وقصيدة وقصائد.

وتشترك الألف مع الواو والياء في هذا الموضع، فنقول في جمع قلادة: قلائد، وفي جمع رسالة: رسائل.

وقد جاءت استعمالات عربية رصينة مخالفة لهذه القاعدة، فقد قالت العرب في جمع مصيبة: مصائب، والواو فيها مدة أصلية وليست زائدة في المفرد، وقرأ نافع من طريق خارجة كما قرأ غيره «معائش»[1] بدلاً من معايش، والياء فيها مدة أصلية.

وقد رفض اللغويون القدامى مثل هذه الاستعمالات، فإذا وجدوها في

---

(1) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي ـ القاهرة، ص48.

القرآن رموا القرّاء باللحن، ووصفوا استعمالات العرب بالغلط والتوهم، كما فعل المازني الذي اتّهم نافعاً ـ رحمه الله ـ باللحن وبعدم درايته بالعربية[1]، وهو الذي قرأ القرآن في مسجد رسول لله ﷺ وأخذه عن سبعين من التابعين، وهو الذي عاش في بيئة عربية أقرب إلى الأصالة من البيئة التي عاش فيها المازني.

إنَّ مثل هذه الأقوال تحتاج إلى وقفة ليست من شأن هذا الكتاب.

الموضع الرابع ـ أن يقع الواو والياء ثاني حرف علة توسطت بينهما ألف مفاعل، وذلك مثل: أوائل جمع أوّل، وصوائغ جمع صائغ، ونيائف جمع نيِّف، وبوائع جمع بائع.

الموضع الخامس ـ سبق أن قلنا: إنَّ الواو تنفرد بموضع خامس تُقلب فيه همزة، ومدار هذا القلب يقوم على اجتماع واوين في أول الكلمة، فتقلب الواو الأولى همزة، وذلك في حالتين:

الحالة الأولى ـ أن تكون الواو الثانية متحركة سواء أكانت هذه الواو أصلية أم عارضة، فمثال الأصلية؛ أُوَل جمع أولى، فقد قال الصرفيون: إن أُوَل أصلها (وُوَل) التقت واوان في أول الكلمة وثانيتهما متحركة أصلية فقلبت الواو الأولى همزة كما تقتضي القاعدة، ومثال الواو العارضة قولنا في جمع واصلة: أواصل، فالواو الواقعة بعد الهمزة منقلبة عن الألف في المفرد (واصلة)، فكان أصلها في الجمع قبل الإعلال: (وَوَاصل) فلمَّا اجتمعت الواوان والثانية عارضة، قلبت الواو الأولى همزة، كما تُقرِّر القاعدة.

أمَّا **الحالة الثانية** ـ فهي أن تكون الواو الثانية ساكنة متأصِّلة في الواوية، كما في أُولى أنثى أَوَّل، فقد قال الصرفيون إن أصلها (وولى) التقت واوان في أول الكلمة وثانيتهما ساكنة متأصلة في الواوية فقُلبت الواو الأولى همزة وفق القاعدة[2].

---

(1) ابن جنّي: المنصف، ج1، ص307.

(2) عبد السميع شبانة: القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، مطبعة الفتوح ـ القاهرة، ط4، 1968م، ص11ـ 18.

2 ـ قلب الهمزة واواً أو ياء

قلنا فيما سبق إنَّ حرف الهمزة ملحق بحروف العلة، فقد رأينا فيما سبق أنَّ الواو والياء وتشاركها الألف في بعض المواضع ـ تُقلب همزة، والآن نعرض لقلب الهمزة واواً أو ياءً.

فتقلب الهمزة واواً أو ياءً في حالة واحدة، هذه الحالة هي:

أن تكون الهمزة لاماً في جمع على زنة مفاعل، سواء أكانت الهمزة أصلية أم عارضة، وذلك في أربعة مواضع:

الموضع الأول ـ أن يكون لام الكلمة همزة أصلية، وذلك مثل كلمة خطيئة وتجمع على خطايا، فلام هذه الكلمة ـ في المفرد ـ همزة، هكذا سُمِعَتْ عن العرب، وقد جمعت هذه الكلمة (خطيئة) جمعَ مؤنثٍ سالماً فثبتت الهمزة ولم تُقلب، قال الله تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾[1]، غير أنَّ العرب ـ كما سبق أن أوردنا ـ قالوا في جمع خطيئة: خطايا، كما قالوا في جمع دنيئة: دنايا، كما في قول الرسول ـ ﷺ ـ في خطبة الوداع: «إنَّ الشيطان قد يئس أن يُعْبَدَ على هذه الأرض من دون الله ولكنَّه يرضى من دون ذلك بالدنايا».

فلمَّا رأى الصرفيون أنَّ كلمات مثل خطيئة ودنيئة قد جمعت على خطايا ودنايا، افترضوا خطوات، لا بأس أن نعرض لها «لأنَّها ـ في الحق ـ تعين على تصور صحيح للمفردات العربية»[2].

ناخذ على سبيل المثال كلمة خطيئة:

1 ـ تخيَّل الصرفيون أنها جُمِعَتْ على خَطايِيء.

---

(1) سورة نوح، الآية: (25).

(2) عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص163.

2 ـ وقعت الياء مدَّة زائدة في المفرد، وهي الآن في جمع مفاعل، فقُلبت همزة، خطائئُ.

3 ـ اجتمع في الكلمة همزتان، الهمزة المنقلبة عن الياء، والهمزة التي هي لام الكلمة، وتقضي قواعد الإعلال ـ كما سنوضح ـ أن الهمزة المتطرفة إذا وقعت إثر همز أن تُقلب ياءً، فتصبح الكلمة.

خطائِيُ.

4 ـ قُلبت كسرة الهمزة المنقلبة عن الياء إلى فتحة؛ للتخفيف، فأصبحت الكلمة: خطائَيُ.

5 ـ تحرَّكت الياء المنقلبة عن الهمزة، وهي لام الكلمة، وانفتح ما قبلها فقُلِبت ألفاً، فأصبحت الكلمة: خطاءا، بألفين بينهما همزة.

6 ـ اجتمع في الكلمة ما يشبه ثلاث ألفات، الألف التي قبل الهمزة، والهمزة التي بمثابة الألف؛ لأنَّها من مخرجها ـ كما يتصوَّر الأسلاف ـ والألف المنقلبة عن الياء التي هي لام الكلمة، فَقُلِبَتْ الهمزة ياءً، فصارت: خطايا.

هكذا يقول القدماء، والواقع اللغويّ لا يؤيد هذه الخطوات الافتراضية، فهناك من العرب مَنْ يقول: خَطِيَّة بدلاً من خطيئة، فتُجمع على خطايا، والناطق اللغويّ يميل بطبعه إلى تخفيف الجهد في النطق.

الموضع الثاني: أن يكون لام الكلمة واواً أصلية:

نأخذ مثالاً كلمة (هِراوة) على زنة (فِعالة) بكسر فاء الكلمة:

فهذه الكلمة تُجمع على (هراوَى)، وقد تخيَّل الصرفيون لوصول هذه الكلمة إلى هذا الجمع الخطوات الآتية:

1 ـ كان أصلها: هَرايِوُ.

2 ـ قُلبت الياء التي هي مدَّة زائدة في المفرد همزة؛ لأنَّها في جمع مفاعل، فأصبحت هَرَائِو.

3 ـ وقعت الواو متطرفة إثر كسر فقلبت ياءً، فأصبحت هرائِيُ.

4 ـ قلبت حركة الهمزة إلى فتحة للتخفيف، فأصبحت هرائَيُ.

5 ـ تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً، فأصبحت هراءَا.

6 ـ اجتمع في الكلمة ما يشبه ثلاث ألفات، الألف التي قبل الهمزة، والهمزة ـ وهي عند الأسلاف بمثابة الألف ـ والألف المنقلبة عن الياء، كُرِه اجتماع ما يشبه ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة واواً، فأصبحت تجمع على هَراوَى.

الموضع الثالث ـ أن يكون لام الكلمة ياءً أصلية.

وذلك في كلمات مثل: قضية، وهدية.

ولنأخذ للتطبيق كلمة (قضية) وجمعها على قضايا، وقد وصلت إلى هذا الجمع بخطوات تخيَّلها الصرفيون على النحو الآتي:

1 ـ كان أصلها قضايِيُ.

2 ـ وقعت الياء الأولى في المفرد مدة زائدة فقلبت في الجمع همزة، فأصبحت قضائِيُ.

3 ـ قُلِبَتْ حركة الهمزة من الكسر إلى الفتح للتخفيف، فأصبحت قضائَيُ.

4 ـ تحرّكت الياء المتطرفة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فأصبحت قضاءا.

5 ـ اجتمع في الكلمة ما يشبه ثلاث ألفات، الألف التي قبل الهمزة والهمزة التي يقول عنها الصرفيون إنها من مخرج الألف، والألف المنقلبة عن الياء، فقلبت الهمزة ياءً، فأصبحت قضايا؛ لأنهم يكرهون توالي الألفات.

الموضع الرابع ـ أن يكون لام الكلمة ياءً منقلبة عن واو.

وذلك كما في كلمة مطية؛ يقول الصرفيون إنَّ أصلها مَطِيوَة، وتجمع على مطايا، وقد تخيَّل الصرفيون لجمعها على هذه الكيفية الخطوات الآتية:

1 ـ كان أصلها في الجمع مطايِوُ.

2 ـ قُلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، فأصبحت مطايِيُ.

3 ـ قلبت الياء الأولى همزة؛ لأنّها في المفرد مدة زائدة، فأصبحت مطائِيُ.

4 ـ قلبت حركة الهمزة من الكسر إلى الفتح للتخفيف، فأصبحت مطائَيء.

5 ـ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فأصبحت مطاءا.

6 ـ اجتمع في الكلمة ما يشبه ثلاث ألفات، الألف التي قبل الهمزة والهمزة التي عندهم بمثابة الألف، والألف المنقلبة عن الياء؛ فقُلبت الهمزة ياءً كراهية لاجتماع ما يشبه ثلاث ألفات، فأصبحت مطايا.

هذه هي الخطوات التي تخيَّلها الصرفيون في مثل هذه المواضع أوردناها حتَّى يعتادها الطالب الذي يريد أن ينظر في مطولات علم الصرف مقرِّرين أن لا صلة لها بالواقع اللغويّ، على أنَّ طرق مثل هذه القضايا قد يعيننا على معرفة أصول الكلمات العربية[1].

---

(1) عبد السميع شبانة: القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، ص28ـ 34.
د. عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص١٦٢ـ ١٦٥.

3 ـ حكم الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة

عرض الصرفيون لهذه المسألة، فقسَّموا التقاء الهمزتين في كلمة واحدة تقسيماً منطقيًا، على النحو الآتي:

أ ـ أن تلتقي الهمزتان في أول الكلمة، وتكون الأولى متحركة والثانية ساكنة.

ب ـ أن تلتقي الهمزتان في وسط الكلمة، وتكون الأولى ساكنة والثانية متحركة.

ج ـ أن تلتقي الهمزتان في آخر الكلمة في موضع اللام.

أ ـ فإذا التقت الهمزتان في أول الكلمة وكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ـ فإنَّ الثانية الساكنة تُقلب من جنس حركة الأولى، ألفا إنْ كانت الهمزة الأولى مفتوحة، وياءً إن كانت الهمزة الأولى مكسورة، وواواً إن كانت الهمزة الأولى مضمومة.

فتقلب الهمزة الثانية ألفاً من جنس حركة الهمزة الأولى كما في (آمن) أصلها (أأمن) التقت همزتان في أول الكلمة الأولى متحركة بالفتح والثانية ساكنة فقلبت الهمزة الثانية ألفاً من جنس حركة الهمزة الأولى وهي الفتحة.

وتقلب الهمزة الثانية ياءً كما في (إيمان). أصلها إئمان، التقت همزتان في أول الكلمة الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فقُلبت الهمزة الثانية ياءً من جنس حركة: الهمزة الأولى وهي الكسرة.

وقد وُجِد لهذا الأصل المفترض ما يؤيده في القراءات القرآنية، فقد قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾، وهذه الرواية وإن لم تكن مشهورة عن أبي بكر إلاَّ أنَّها معروفة له[1].

---

(1) أبو حيان: البحر المحيط، ج8، ص514.

وتقلب الهمزة الثانية واواً على سبيل الاختيار إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة مثل قولنا (أوتُمِن)، أصلها (أُؤتمن) التقت همزتان في أول الكلمة، الأولى مضمومة والثانية ساكنة، فقلبت الساكنة واواً من جنس حركة الأولى.

ب ـ فإذا التقت الهمزتان في وسط الكلمة وكانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ـ فتُدغَم الأولى في الثانية، وذلك مثل: (سآّلْ) صيغة مبالغة لمن يكثر الأسئلة.

ج ـ أمَّا التقاء الهمزتين في موضع اللام فلم يُسْمَع فيه عن العرب شيءٌ، وقد افترض الصرفيون أمثلة له لا نرى حاجة لإيرادها، ويقال الأمر نفسه عن التقاء الهمزتين المتحركتين[1].

---

(1) عبد السميع شبانة: القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، ص36ـ 39.
ود. عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص١٦٥، ١٦٦.

4 ـ قلب الألف ياء

تقلب الألف ياءً في موضعين:

الموضع الأول ـ أن ينكسر ما قبلها، ويتحقق هذا في صورتين **الصورة الأولى**: في جمع التكسير، **والصورة الثانية**: في التصغير، ولْنُعطِ على هذا مثالين: مفتاح، مصباح، فالألف في مفتاح ومصباح: تتحوَّل في جمع التكسير إلى ياء؛ لانكسار ما قبلها على حدّ قاعدة الجمع في مثل هذه الصيغ، فنقول في جمع مفتاح ومصباح:

مفاتيح ومصابيح، ونقول في تصغيرهما:

مفيتيح ومصيبيح؛ وذلك لانكسار ما قبل الألف.

وهذه من المسائل التي يتشابه فيها جمع التكسير مع التصغير.

الموضع الثاني ـ أن تقع بعد ياء التصغير، وذلك كما في: كتاب، وحساب، فعند تصغيرهما نقول:

كُتَيِّب، وحُسَيِّب، قلبت الألف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير الساكنة وأُدغمت فيها ياء التصغير[1].

---

(1) عبد السميع شبانة: القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، ص48.

5 ـ قلب الواو ياءً

تُقلَب الواو ياءً في تسعة مواضع:

الموضع الأول ـ أن تتطرَّف الواو بعد كسر، كما في قولنا: رَضِيَ، وقَوِيَ، وعُفِيَ مبنيًا للمجهول، وكالراضي، والداعي، والغازِي، فهذه الياء المتطرفة بعد كسر الواقعة في هذه الكلمات أصلها واو، نعرف هذا من خلال تصاريف هذه الكلمات، فمِنْ تصاريف كلمة رضي والراضي: الرضوان، ومن تصاريف كلمة قوي: القوَّة، ومن تصاريف كلمة عُفِي مبنية للمجهول: العفو، ومن تصاريف كلمة الغازي: الغزو، ومن تصاريف كلمة الداعي: دعوة.

الموضع الثاني ـ أن تكون الواو عيناً في مصدر فعلٍ أجوف أُعلت في ذلك الفعل، وقبلها كسرة، وبعدها ألف، مثال: صام صِياماً وقام قياماً، «فصياماً» و«قياماً» مصدران للفعلين صام وقام فالألف التي هي عين الفعلين أصلها واو (صَوَم، وقَوَم) هكذا يفترض الصرفيون تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبت ألفاً. وفي المصدر وقع قبل الواو التي انقلبت ياءً ـ كسرةٌ وبعدها ألف، فلَّما تحققت الشروط قُلِبَتْ هذه الواو ياءً. فلا قلب في مثل: رواح؛ لأنَّ ما قبل الواو ليس كسرة، ولا في مثل: حال حِوَلاً، وعاد المريض عِوَداً؛ لعدم وقوع الألف بعد الواو. ولا تقلب الواو ياءً في مثل: جِوار ولِواذ مصدرا جاور ولاوذ؛ لأن عين الفعل (وهو الواو) لم تُعَلّ ولا إعلال في مثل: سِوَار وسِوَاك؛ لأنَّ هاتين الكلمتين ليستا من المصادر.

وقد سُمِع التصحيح (أي عدم الإعلال) مع استيفاء الشروط في كلمتين: نارت الظَّبية نَواراً، أي نفرت، وشار الدابة شِواراً، أي راضها.

وقرأ ابن عامر[1] قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ

---

(1) ابن زنجلة: حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص237.

ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[1] بقلب الواو ياء مع عدم وجود الألف بعدها وقال حسّان موافقاً لهذه القراءة:

فَنَشْهَدُ أنّك عَبدُ المَلِيـ ـكِ أُرسِلْتَ نوراً بدينٍ قِيَم[2]

الموضع الثالث ـ أن تكون الواو عيناً في جمع تكسير صحيح اللام، وكانت هذه الواو في المفرد، مثل: ديار في جمع دار، وحِيَل في جمع حيلة، وقِيَم في جمع قيمة.

وممَّا يُحفَظ ولا يقاس عليه: حِوَج في جمع حاجة، وكان القياس يقتضي قلب الواو ياء.

الموضع الرابع ـ أن تكون الواو ساكنة في جمع تكسير صحيح اللام، ووقع بعد الواو في الجمع ألفٌ، (ويطلق الصرفيون على الواو الساكنة: شبه معتلة)، وذلك مثل: رَوْض ورياض، وَحَوْض وحِياض.

فإن لم يقع بعد الواو في الجمع ألفٌ فإنَّ الواو تصح، وذلك مثل قولنا في جمع كوز: كِوَزة.

وممَّا يُحفظ ولا يُقاس عليه في هذا الموضع قولهم في جمع ثَوْر: ثِيَرَة، فقد قُلبت الواو ياءً مع عدم وجود الألف بعدها في الجمع.

وممَّا يُحفظ في هذا الموضع قلب الواو ياءً في الجمع مع أنَّها محرَّكة في مفرده في رواية لقول الشاعر وهو أُنَيف بن زبَّان النَّبْهاني الطَّائي وقيل لغيره:

تَبَيَّنَ لي أنَّ القَماءةَ ذلَّةٌ وأَنَّ أعزّاءَ الرِّجالِ طِيالُها

وقد رُويت كلمة (طوالها) بالواو من غير إعلال.

الموضع الخامس ـ أن تقع الواو متطرفةً، رابعةً بعد فتح في اسم كمُعْطَيان، أو فِعْلٍ كأعْطَيْتُ وزكَّيْتُ.

---

(1) سورة المائدة، الآية: (97).

(2) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبطه وصححه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس ـ بيروت، ط1 1983م، ص431.

الموضع السادس ـ أن تقع الواو متوسطة بعد كسرة، وهي ساكنة غير مشدَّدة، وذلك كما في قولنا: ميزان وميقات، فالياء فيهما أصلها واو، بدليل قولنا في الجمع موازين ومواقيت.

فلا إعلال في مثل: صِوَان وسِوَار؛ لأنَّ الواو فيهما متحركة. ولا إعلال في مثل اجلوَّاذ (وهو نوع من سير الإبل) ولا في مثل: اعلوَّاط (وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب)؛ لأنَّ الواو فيهما مشدَّدة.

الموضع السابع ـ أن تكون الواو لاماً لِفُعْلَى (بضم فسكون)، صفة، نحو: دُنيا وعُلْيا.

وأمَّا قولنا: قُصْوَى فهو استعمال حجازي غلب على استعمال مستخدمي اللغة.

الموضع الثامن ـ أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة، والسابقة منهما أصلية (أي غير منقلبة عن غيرها)، وساكنة، سواء أكانت السابقة الواو أم الياء، وذلك في مثل: سيِّد وميِّت، أصلهما: سَيْوِد وميْوِت، السابقة هنا هي الياء، واللاحقة هي الواو، قُلبت الواو ياء وأُدْغِمَتْ في الياء السابقة، ومثل: طَيٌّ وكَيٌّ، أصلهما: طَوْيٌ وكَوْيٌ، السابقة هنا هي الواو، واللاحقة هي الياء، قلبت الواو: ياء وأُدْغِمت في الياء اللاحقة.

فلا إعلال في مثل: طَوِيل وَغَيُور، لأنَّ الواو في طويل، والياء في غيور متحركتين.

ولا إعلال في مثل: يرمي وائل، ويدعو ياسر؛ لأنَّ الواو والياء في المثالين لم يقعا في كلمة واحدة.

الموضع التاسع ـ أن تقع الواو لاماً في جمع تكسير على وزن (فُعُول)، فكلمات مثل: عصا، ودلو تجمعان على: عُصُوٌ ودُلُوٌ، فتُقْلَب الواو الأخيرة ياء، فتصبحان: عُصُويُ، ودُلُويُ، فتجتمع الواو والياء، فنطبق عليهما القاعدة السابقة في الموضع الثامن، فتقلب الواو ياء وتدغم في الياء فتصبح: (عُصُيّ)، و(دُلُيّ)، ولأنَّ الياء تتطلَّب كسر ما قبلها قلبت الضمة التي قبلها إلى كسرة

فتصبح: عُصِيٌّ، ودُلِيٌّ، وإمعاناً في الانسجام الصوتي، غيَّر بعض العرب حركة فاء الكلمة من الضم إلى الكسر فقالوا؛ عِصِيٌّ ودِلِيٌّ.

وقد جاء عن بعض العرب ما يخالف هذه القاعدة، فقال بعضهم في جمع أب: أُبُوّ، وفي جمع أخ: أُخُوّ، وفي جمع نَجُوْ (وهو السحاب الذي هراق ماءَ): نُجُوٌّ[1].

(1) عمر بن ثابت الثمانيني: شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشاد الرياض، ط1، 1999م، ص484ـ 488.

6 ـ قلب الألف واواً

تُقلب الألف واواً في موضع واحد أن يكون مضموماً ما قبلها، فنقول في تصغير لاعب وكاتب وماهر: لُوَيْعب، وكُوَيْتب، ومُوَيْهر. ونبني الأفعال الآتية للمجهول: ضَارَبَ، قاتلَ، بايعَ، فنقول: ضُورِبَ، وقُوتِلَ، وبُويعَ.

فقد قلبت الألف واواً في هذه الأمثلة لمَّا انضم ما قبلها.

7 ـ قلب الياء واواً

تُقلب الياء واواً في أربعة مواضع:

الموضع الأول ـ أن تكون الواو ساكنة غير مشدَّدة ولم تقع في جمع، وكان ما قبلها مضموماً، مثل: مُوقِن، ومُوسِر، فأصلها من اليقين واليسر. فلا إعلال في مثل: هُيَام؛ لأنَّ الياء غير ساكنة، ولا إعلال في مثل: بُيَّع؛ لأنَّ الياء مشدَّدة، ولا إعلال في مثل: بِيض وهِيم جمع أبيض وهيمان؛ لأنَّ الياء وقعت في جمع.

الموضع الثاني ـ أن تقع الياء لاماً في فعل بُنِي على صيغة فَعُلَ (بفتح فضم) بقصد المدح أو الذم، كما في قولنا: نَهُوَ الرجل، وقَضُوَ.

وكذلك إذا كانت الكلمة تنتهي بتاء بنيت الكلمة عليها، كأنْ نصوغ مِنْ كلمة الرمي لفظة على زنة مَرْمُوَة لمكان الرمي.

الموضع الثالث ـ أن تقع الياء لاماً في اسم على زنة (فَعْلى) بفتح فسكون، كتَقْوَى، وشَرْوَى (بمعنى المِثْل، يقال: هذا شرْواه وشَرِيُّهُ أي مثله)[1]، وفتوى.

وشذَّ التصحيح في سعيا (وهو اسم مكان) وريًّا (وهي الرائحة).

الموضع الرابع ـ أنْ تقع الياء عيناً في اسم أو صفة جارية مجرى الاسم على وزن (فُعْلى) بضم فسكون، مؤنث (أفْعَل) كطُوْبى مؤنث أطيب، وخُوْرى مؤنث أخير، وكُوْسى مُؤنث أكيس.

فإن كانت صيغة (فُعْلى) صفة محضة (خالصة) صَحَّتْ الياء، وقد حفظ اللغويون من ذلك لفظتين: ضِيزَى في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ

---

(1) اللسان مادة (شري).

﴿٢٢﴾[1] أي جائرة، ومِشية حِيكى لِمَنْ يمشي مشية يحرك فيها منكبيه[2].

8 ـ قلب الواو والياء ألفاً

نظر اللغويون القدماء في مصادر بعض الأفعال مثل: قال، وصام، وخاف، وباع، وهاب فوجدوا أنَّ مصادر هذه الأفعال هي: قَوْل وصَوْم، وخَوْف، وبَيْع، وهَيْب ـ فقرَّروا أنَّ الألف في مثل هذه الأفعال أصلها إمَّا أن يكون واواً وإمَّا ياءً.

كما نظروا في بعض جموع الأسماء من مثل: باب، ودار، وناب ـ فوجدوا أنَّها تُجمع على: أبواب، وديار، وأنياب، فقرَّروا أنَّ أصل الألف في مثل هذه الكلمات إمَّا أن يكون واواً أو ياءً.

وعليه فقد قرَّر اللغويون ـ وفق ملاحظاتهم ـ أنَّ الواو والياء تقلبان ألفاً بالشروط الآتية:

1 ـ أن تكون الواو والياء متحركتين، فلا إعلال في مثل: قَوْل وبَيْع؛ لأنَّ الواو والياء ساكنتان.

2 ـ أن تكون حركتهما أصلية ـ أي غير عارضة ـ فلا إعلال في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[3]، وفي مثل قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[4]؛ لأنَّ حركة الواو والياء في الآيتين الكريمتين عارضة لالتقاء الساكنين.

3 ـ أن تكون الحركة التي قبل الواو والياء الفتحة، فلا إعلال في مثل دُوَل حِيَل؛ لأنَّ الحركة التي قبل الواو والياء ليست الفتحة.

4 ـ أن تكون حركة الفتحة متصلة اتصالاً مباشراً مع الواو والياء في كلمة

---

(1) سورة النجم، الآية: (22).
(2) أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص 153، 154.
(3) سورة البقرة، الآية: (237).
(4) سورة مريم، الآية: (26).

واحدة، فلا إعلال في مثل: وَقَفَ وَاقد، ولا كتبَ يَاسر؛ لأنَّ الفتحة التي قبل الواو والياء في كلمة، والواو والياء في كلمة أخرى.

5 ـ أن يكون ما بعد الواو والياء متحركاً، وهذا كلام يحتاج إلى تفصيل، وذلك أنَّ الواو والياء إمَّا أن يقعا في موضع الفاء أو العين أو اللام، فإن وقعت الواو والياء في موضع الفاء أو العين فلا يعلان إذا كان ما بعدهما ساكناً، وذلك في مثل طويل وبيان، فالواو والياء لم تُعلاَّ في هاتين الكلمتين: لأنَّ ما بعدهما ألف مدّ وياء مدّ، وحروف المدّ عند الأسلاف حروفٌ سواكن.

فإن وقعت الواو والياء في موضع اللام ـ فلا تُعلاَّن إذا كان ما بعدهما ألف أو ياء مشدَّدة، وذلك مثل: رَمَيَا، ودَعَوَا، وعَلَوِيّ، وفَتَويّ.

6 ـ ألاَّ تكون الواو والياء عيناً في فعل على زنة (فَعِل) بكسر العين، الذي الوصف منه على (أفْعَل) ومؤنثة (فعلاء)، وذلك مثل: حَوِل، وغَيِد، هَيِفَ، فإنَّك تقول في الوصف من غَيِدَ وهيف: أغيد وغيداء، وأهيف وهيفاء؛ لذا فإنَّ الواو والياء لم تُعَلاَّ.

وكذلك في مصادر مثل هذه الأفعال، فنقول: الغَيَدُ، والهَيَفُ من غير إعلال.

7 ـ وهو شرط خاص بالواو، فيُشْتَرَط في الواو لقلبها ألفاً ألاَّ تقع عيناً لصيغة (افتعل) الدالة على المشاركة، من مثل قولنا: اجتوروا من المجاورة، واشتوروا من المشاورة.

أمَّا الياء فلا تشاركها في هذا الشرط، فتُعَلُّ إذا وقعتْ عيناً في صيغة، افتعل الدالة على المشاركة، فنقول: ابتاعوا، أي باع بعضهم لبعض، واستافوا، أي تبارزوا بالسيوف.

8 ـ ألاَّ يقع بعد الواو والياء واو أو ياء يستحقان هذا الإعلال؛ فلا إعلال في مثل الهوَى والحيا؛ فقد وقع بعد الواو والياء واو وياء تستحقان الإعلال، وفي غالب استعمالات اللغة فإنَّ الذي يُعَلُّ هو الذي يقع طرفاً، وربما وقع العكس كما في مثل: آية فقد افترضوا أنَّ أصلها أيَيَة، وقد أُعلت الياء الأولى، فقلبت ألفاً.

9 ـ ألاَّ تقع الواو والياء عيناً فيما آخره زيادةٌ مختصة بالأسماء مثل: الألف والنون، وألف التأنيث المقصورة، فلا إعلال في مثل: الجولان والهيمان، ولا إعلال في مثل صَوَرَى (اسم لموضع) وحَيَدَى (وصف للحمار إذا حاد عن ظله[1].

(1) شذا العرف، ص155، 156.

الفصل الثاني

الإبدال

عرضنا في الفصل السابق لقضايا الإعلال، وسنعرض في هذا الفصل لقضايا الإبدال بادئين بتعريف الإبدال:

يُعَرَّف الإبدال بأنَّه جعل حرف مكان آخر سواء أكان الحرفان صحيحين، أم معتلين، أم مختلفين.

فمثال الحرفين الصحيحين: اصطبر، واذدكر، فقد زعم الصرفيون أنَّ الأصل في طاء اصطبر تاء، ولكنَّها أُبْدِلت طاءً مطبقة لتناسب الصاد المطبقة قبلها، وأنَّ الأصل في دال اذدكر تاء، ولكنها أُبْدِلَتْ دالاً لأنَّ التاء مهموسة فلا تناسب الذال المجهورة فأُبدلت التاء دالاً مجهورة لإحداث الانسجام الصوتي.

ومثال الحرفين المعتلين: قال، وباع، فقد أُبدلت الواو في قال والياء في باع ألفاً، كما سبق أن أوضحنا في الفصل السابق.

ومثال الحرفين المختلفين: اتَّصل، واتَّسر، فالتاء الأولى في اتَّصل أصلها واوٌ (هو حرف علة)، أُبْدِلَتْ تاءً (وهو حرف صحيح) يزعم الصرفيون أن اتَّصل قبل الإبدال كانت تنطق (أوتصل).

والتاء الأولى في اتَّسر أصلها ياءٌ (وهو حرف علة)، أُبْدِلَتْ تاءً (وهو حرف صحيح)، وكانت تنطق قبل الإبدال هكذا: (ايتسر).

على أنَّ هذا التعريف يبين أنَّ بين الإعلال والإبدال تلاقياً قد ينجم عنه خلط في المفاهيم؛ وتفادياً لهذا الأمر فإنَّنا نقول: إنَّ الإعلال خاص بالحروف الثلاثة (الألف، والواو، والياء، مضافاً إليها الهمزة) أمَّا الإبدال فإنَّه يقع في سائر حروف المعجم باستثناء الألف اللينة.

وقول الصرفيين في تعريفهم للإبدال «جعل حرف مكان آخر» يُشكل مع مفهوم القلب المكاني، فالقلب المكاني نجعل فيه حرفاً مكان آخر ولكن عن

طريق التقديم والتأخير أمّا الإبدالَ فنجعل فيه حرفاً مكان آخر بإزالة أحد الحرفين.

وينقسم الإبدال إلى قسمين: إبدال لقصد الإدغام، وإبدال مجرد، وما يعنينا في هذا الكتاب هو تبيين الإبدال المجرد؛ لأنّه مدار عناية الصرفيين.

وللإبدال المجرد أنواع، هي:

1 ـ إبدال شائع قياسي ضروري في الصرف، وهذا تركه يُوقِعُ في الخطأ ـ ومخالفة الأكثر من كلام العرب، وهو الذي يقوم عليه الدرس الصرفيّ.

2 ـ إبدال شائع غير ضروريّ في الصرف، وهو يعود إلى استعمالات لهجيَّة مثل ما يقال عن عجعجة قضاعة، وهي إبدال الياء المشدَّدة جيماً في الوقف، مثل قولهم: تميمجّ في تميميّ، وفُقيمج في فُقيميّ (إحدى قبائل العرب)، وعنعنة تميم، وهي إبدال الهمزة عيناً إلى غير ذلك من المظاهر اللهجية التي ذكرتها كتب اللغة.

3 ـ إبدال قليل، كقولهم: صقر (بالصاد) في سقر (بالسين).

4 ـ إبدال شاذ، مثل إبدال اللام من الضاد في قول الشاعر منظور بن حبة الأسدي يصف ذئباً:

لـمَّـا رَأَى أنْ لَا دَعَـةْ ولَا شَـبَـعْ مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

يريد) اضْطجع. (والدعة هي خفض العيش، والأرطاة: شجرة، والحقف: التل المعوج من الرمل)[1].

نماذج من الإبدال الصرفيّ

1 ـ إبدال الواو والياء تاءً:

تُبدَل الواو والياء تاء إذا وقعت الواو والياء فاءً في (افتعل) وما تصرَّف منه، ولنُعْط بعض الأمثلة:

---

(1) ينظر: عبد السميع شبانة: القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، ص1ـ 4.

وصل ـ وصف ـ يسر.

نحوّل هذه الأفعال إلى صيغة افتعل، فنقول:

اتَّصل ـ اتَّصف ـ اتَّسر

فاء الافتعال هنا واو أو ياء، فالأصل أن نقول:

اوتصل ـ اوتصف ـ ايتسر.

وقعت الواو والياء فاءً في افتعل فأُبدِلَتْ تاءً وأُدغمتْ في تاء افتعل.

ونقول في تصاريف هذه الأفعال:

اتِّصال ـ اتِّصاف ـ اتِّسار.

ومُتَّصِل، ومُتَّصف، ومُتَّسِر إلى غير ذلك.

وسبب هذا الإبدال ـ كما يذكر الصرفيون ـ أنَّ الواو والياء المبدلتين تاءً من الحروف المجهورة، وقعت بعدها التاء، وهي من الحروف المهموسة، فلإحداث الانسجام الصوتيّ حتَّى لا تحدث جفوة في النطق أُبدِلَتْ الواو والياء تاءً لتناسب تاء الافتعال.

ولإبدال الواو والياء تاءً شرط، وهو أن تكون الواو والياء حرفين أصليين، فلا إبدال في مثل: أوتمن؛ لأنَّ الواو ليست أصلية، وإنَّما هي همزة قُلبتْ واواً، ولا إبدال في مثل: ايتزر؛ لأنَّ الياء حرف منقلب عن الهمزة.

وممَّا يُحفظ ولا يقاس عليه قولهم من مادة (الأكل): اتَّكل[1].

2 ـ إبدال تاء الافتعال طاءً:

تُبْدَلُ تاءُ الافتعال طاءً إذا كان فاء الافتعال أحد حروف الإطباق وحروف الإطباق هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وسُمِّيت حروف الإطباق؛ لأنَّ اللسان عند النطق بها ينطبق على الحنك الأعلى راجعاً إلى الوراء قليلاً[2].

---

(1) المرجع السابق، ص102، 103.

(2) ينظر: د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية ط6، 1984م، ص47 وما بعدها.

ومن أمثلة إبدال التاء طاء إذا كان فاء الافتعال صاداً ـ قولنا: اصطبر واصطلح.

فكان الأصل المفترض في نطق اصطبر: اصتبر، ولكن لمَّا كانت الصاد مطبقة لم يناسبها أن يقع بعدها حرف منفتح حتَّى لا يحدث تنافر صوتي، والانفتاح صفة عكس الإطباق؛ لذا أُبْدِلَتْ التاء طاءً، وكذلك الأمر في اصطلح.

وأكثر استعمالات العرب في هذه الحال عدم الإدغام، وقد سُمع قليلاً: اصَّلح بدلاً من اصطلح، فقد أُبدلت الطاء صاداً وأُدغمت في الصاد الأولى.

ومن أمثلة إبدال التاء طاءً إذا كانت فاء الافتعال ضاداً ـ قولنا: اضطرب واضطجع.

كان الأصل المفترض في نطق اضطجع: اضتجع، ولكن لمَّا كانت الضاد مطبقة لم يناسبها أن يقع بعدها حرف منفتح؛ لذا أبدلت التاء طاءً لإحداث الانسجام الصوتي، وكذلك الأمر في اضطرب.

وأكثر استعمالات العرب في هذه الحال عدم الإدغام، وقد سُمع قليلاً: اضَّرب بدلاً من اضطرب، فقد أُبدلت الطاء ضاداً وأُدغمت في الضاد الأولى.

ومن أمثلة إبدال التاء طاءً إذا كانت فاء الافتعال طاءً قولنا اطَّلع واطَّهر.

كان الأصل المفترض اطتلع، ولكن لمَّا كانت الطاء مطبقة لم يناسبها أن يقع بعدها حرف منفتح؛ لذا أُبْدَلت التاء طاءً، وأُدغمت في الطاء الأولى، وكذلك الأمر في اطَّهر.

وإذا كان فاء الافتعال طاءً فإنَّ اللغة لا تعرف سوء الإدغام.

ومن أمثلة إبدال التاء طاءً إذا كانت فاء الافتعال ظاءً قولنا: اظطلم، واظطن (من الظنَّة).

كان الأصل المفترض في نطق اظطلم: اظتلم، ولكن لمَّا كانت الظاء مطبقة لم يناسبها أن يقع بعدها حرف منفتح؛ لذا أُبدَلتْ التاء طاءً، وكذلك الأمر في اظْطَنَّ.

وإذا كان فاء الافتعال ظاءً فمستعمل اللغة مخيّر بين إظهار الطاء المبدلة من التاء، فنقول: اظطلم، أو قلب الطاء ظاءً وإدغامها في الظاء الأولى (فاء الافتعال)، أو قلب الظاء (فاء الافتعال) طاءً وإدغامها في الطاء المبدلة من التاء، وعلى الأوجه الثلاثة رُوِي قول زهير في مدح هرم بن سنان:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويُظلم أحياناً فيضطلم

فيظَّلم، وفيطَّلم[1].

3 ـ إبدال تاء الافتعال دالاً:

تُبْدَل تاء الافتعال دالاً إذا كانت فاء الافتعال دالاً، أو ذالاً، أو زياً.

فمن أمثلة إبدال تاء الافتعال دالاً إذا كانت الفاء دالاً ـ قولنا: ادّان، وادّحر.

كان الأصل المفترض في نطق ادّان قبل إبدال تاء الافتعال دالاً ـ ادْتان، وقعت التاء ـ وهي مهموسة ـ بعد حرف الدّال ـ وهو مجهور ـ وهذا أمر ينشأ عنه ثقل، لتنافر صفتي الجهر والهمس، فأبدلت التاء دالاً لإحداث الانسجام الصوتي، وسَهَّلَ من هذا الإبدال كونُ التاء من مخرج الدّال، وقد أدْغِمَتْ الدال الثانية في الأولى؛ لالتقاء المثلين وأولهما ساكن، وكذلك الأمر في ادّحر.

ومن أمثلة قلب تاء الافتعال دالاً إذا كان فاء الافتعال ذالاً ـ قولنا: اذدكر.

كان الأصل المفترض لنطق هذه الكلمة اذتكر، اجتمع في الكلمة ذالٌ وتاءٌ، والذال مجهورة والتاء مهموسة، وهذا أمر ينشأ عنه الثقل، فقُلِبَتْ التاء دالاً؛ لإحداث الانسجام الصوتيّ.

أمّا من حيث الإدغام فقد ورد عن العرب استعمالات ثلاثة:

1 ـ الإدغام: وذلك بعد إبدال فاء الافتعال (وهي الذال) دالاً وإدغامها في الدال المبدلة من التاء، وعلى هذا الوجه جاءت قراءات الذكر الحكيم المتواترة

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج4، ص468، 469.

في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ في جميع مواضعها من سورة القمر.

2 ـ الإظهار: فنقول: اذدكر.

3 ـ قلب الدال المبدلة من التاء ذالاً وإدغامها في الذال الأولى: اذّكر، وعلى هذا الوجه جاءت قراءة (فهل مِنْ مذّكر) في جميع مواضعها من سورة القمر، وقد قرأ بها: ابن مسعود، وعيسى، وقتادة[1].

ومِنْ أمثلة قلب تاء الافتعال دالاً إذا كان فاء الافتعال زايّاً قولنا: ازدان، وازدجر.

كان الأصل المفترض في نطق ازدان: ازْتان، وقعت التاء المهموسة بعد الزاي المجهورة الصَّفيريَّة، فحدث تنافر صوتيّ، لذا قُلِبَتْ التاء دالاً حتَّى تتناسب مع جهر الزاي؛ لإحداث الانسجام الصوتيّ، وكذلك الأمر في ازدجر.

وإذا كان فاء الافتعال زايّاً فقد جاء عن العرب استعمالان:

1 ـ الإظهار: فنقول: ازدان، وازدجر.

2 ـ قلب الدال المبدلة من التاء زايّاً، وإدغامها في الزاي الأولى، فنقول: ازّان، وازّجر، ولم تُقلب الزاي الأولى دالاً وتبقى الدال المبدلة من التاء على حالها؛ حتَّى لا يذهب صفير الزَّاي وهو الصفة الأقوى[2].

4 ـ إبدال الواو ميماً:

ذكر الصرفيون هذا النوع من الإبدال في لفظة واحدة، وهي لفظة «فم»؛ لأنَّهم وجدوها تجمع جمع تكسير على «أفواه» بالواو، ومن قواعدهم التي قرَّروها أنَّ جمع التكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها فلمَّا وجدوا لفظة «فم» في حالة الجمع بالواو وفي حالة المفرد بالميم ـ قرَّروا أنَّ الميم التي في المفرد مبدلة من الواو، ووضعوا لإبدال الواو ميماً في حالة الإفراد شرطاً، وهو ألاَّ

---

(1) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: آثر جفري، ص148، 149.

(2) القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، ص107.

تكون لفظة «فم» مضافةً إلى ظاهر أو مضمر، وقد تعارض هذا الشرط الذي وضعه الصرفيون مع استعمالات عربيَّة رصينة، منها قول الرسول - ﷺ - في فضل الصوم: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك..» الحديث[1]، وقول رؤبة:

كالحُوتِ لا يُرْوِيهِ شيءٌ يَلْهَمُهْ يصبحُ ظمآنَ وفي البَحْرِ فَمُهْ[2]

والحديث عن إبدال الواو ميماً يقودنا للحديث عن إبدال النون ميماً، فقد جاءت في استعمالات محدودة وُصِفَتْ بالشذوذ، كقول رؤبة:

يا هالَ ذاتَ المنطقِ التَّمتامِ وكفِّكِ المخضَّبِ البنامِ[3]

هذه أشهر قضايا الإبدال الصرفي عرضنا لها، ومَنْ أراد المزيد فليرجع إلى مظانها في المطولات[4].

---

(1) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج4، ص125.
(2) ديوانه، ص 159.
(3) المصدر السابق، ص183.
(4) ينظر: شذا العرف، ص 158، 159.

الفصل الثالث

الإمالة

لاحظ اللغويون القدماء أنَّ نطق حركة الفتحة يختلف من لهجة عربية إلى أخرى، فبعض العرب ينطق الحرف مفتوحاً فتحة صريحة، وبعضهم يجنح بنطقه للفتحة نحو الكسرة، وبما أنَّ القدماء لم يفرُقوا بين الفتحة القصيرة والطويلة قالوا عن مَنْ يجنح بالفتحة الطويلة نحو الكسرة الطويلة: إنَّه جنح بالألف نحو الياء.

وقد أطلق الصرفيون مصطلح الفتح أو التفخيم أو النصب على نطق الفتحة، وأطلقوا على جنوح الفتحة نحو الكسرة أو الياء الإمالة، أو البطح، أو الإضجاع.

والإمالة مصدر قولنا: أَمَلْتُ الشيء أُمِيله إذا عدلتُ به عن جهته.

وهي تحدث نتيجة لتجاور الأصوات، فالفتح ـ على حدِّ عبارة القدماء ـ استعلاء وتصعُّد، والكسر انحدار وتسفُّل؛ فاستعملت الإمالة ليسهل النطق، إذ يصعب على الناطق أن ينتقل في نطقه من استعلاء وتصعّد إلى انحدار وتسفُّل مرة واحدة، لأنَّ إمالة الفتحة نحو الكسرة لا تجعل من الصوت المُمَال كسرةً خالصة، وإمالة الألف نحو الياء لا يجعل من الألف ياءً خالصة، وإنما هو نطق بين بين، والناطق يفعل كلَّ هذا تخفيفاً للجهد، أو على حدِّ عبارة سيبويه «وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة كما رفعه في الأول»[1].

وأشهر القبائل العربية التي كانت تميل في العصر القديم قبائل تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، ولم تُعرف الإمالة عند الحجازيين إلاَّ في ألفاظ قليلة، وقد وُجدت الإمالة في بعض القراءات القرآنية.

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج 4، ص 117.

وقد أدرك الصرفيون الأسباب الصوتية التي تحدث لأجلها الإمالة ونحن نعرضه على النحو الآتي:

أسباب الإمالة:

أولاً ـ أسباب إمالة الفتحة نحو الكسرة:

1 ـ أن تقع الفتحة قبل ألف ممالة.

لم ينظر القدماء إلى الحركات على أنّها حركات قصيرة وحركات طويلة، فقد سمّوا الحركات الطويلة حروف مدٍّ ولين وعلة، وأدّى هذا الأمر إلى اختلاط بعض المفاهيم وعدم دقتها في بعض الأحيان، ومن هذه المفاهيم التي تمَّ الخلط فيها قولهم: إنَّ الفتحة تمال نحو الكسرة إذا وقعت قبل ألف ممالة، مثل: فتحة التاء في: كتَاب، وعتَاب. هذا ما يقرِّره القدماء، أمَّا الواقع اللغويّ العلميّ فلا يقرِّر سوى أنَّ الفتحة الطويلة في مثل: كتاب وعتاب تمَّت إمالتُها إلى الكسرة الطويلة، يقول الدكتور عبده الراجحيّ عند حديثه عن هذا الموضع: «غير أنَّ الواقع العلمي لا يفرق بين الفتحة التي قبل الألف والألف؛ لأنّهما ـ في الحق ـ صوت صائت طويل»[1].

2 ـ تمال الفتحة نحو الكسرة إذا وقعت قبل الراء المكسورة مثل قول الله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[2] وفي مثل قولنا: نعوذ الله من الكِبَر.

وهذه الإمالة تتمّ بالشروط الآتية:

أ ـ ألاَّ تقع الراء في أول الكلمة، فلا إمالة في مثل: رِمَم.

ب ـ ألاَّ تكون الفتحة التي يراد إمالتها على حرف الياء، فلا تمال في مثل قول الرسول ﷺ في حديث الاستسقاء: (من يَكْفُرِ الله يلقَ الغِيَر)، (ومعنى الغِيَر

---

(1) التطبيق الصرفي، ص 187.
(2) سورة النساء، الآية: (95).

تَغَيُر الحال وانتقالها من صلاح إلى فساد)[1].

ج ـ أن تقع الفتحة التي يراد إمالتها قبل الراء مباشرة من غير فاصل، فلا إمالة لفتحة التاء في مثل (مُعْتَبَر).

فإن كان الفاصل حرفاً ساكناً غير الياء، أو محركاً بالكسرة وقعت الإمالة، وذلك مثل قولنا: رضي الله عن عَمْرو ومثل قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾[2]، فتقع الإمالة في فتحة العين من عَمْرو؛ لأنَّ الفاصل حرفٌ ساكن، وتقع الإمالة في فتحة الهمزة من (أَشِر)؛ لأنَّ الفاصل محرَّك بالكسر.

فإن كان الحرف الساكن حرف الياء فلا تقع الإمالة، مثل قولنا: مِنْ غَيْرِكَ أخذتُ هذا.

د ـ ألاَّ يقع بعد الراء المكسورة حرفٌ من حروف الاستعلاء، وحروف الاستعلاء هي: حروف الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء) مضافاً إليها (القاف والعين والخاء)، مثل قولنا: جئتُ مِنَ المَشرِق، وذلك لما بين الإمالة والاستعلاء من اختلاف، فالإمالة نوع من تخفيف الجهد العضلي في نطق اللغة، والاستعلاء يتطلَّب جهداً؛ لما في حروف الاستعلاء من التفخيم.

فإنْ وقع حرف من حروف الاستعلاء قبل الراء المكسورة أمكنت الإمالة؛ وذلك لأنَّ الراء المكسورة تعين على تخفيف الجهد العضلي في هذه الحالة، مثل: اشتريتُ خمسةً مَن البقر.

3 ـ تمال الفتحة نحو الكسرة إذا وقع بعد الفتحة هاء التأنيث وذلك في حال الوقف، مثل قولنا: رَحْمَهْ، ونِعْمَهْ، وهي مروية في قراءات القرآن الكريم للإمام الكسائي في تفصيل يُرجع إليه في المطوَّلات من كتب القراءات[3].

واللغويون العرب يشبِّهون هاء التأنيث بألف التأنيث؛ لخفائهما؛ ولأنهما

---

(1) اللسان مادة (غير).
(2) سورة القمر، الآية: (25).
(3) النشر في القراءات العشر، ج 2، ص82ـ 85.

من مخرج واحد؛ ولأنهما يؤديان وظيفة التأنيث[1].

ثانياً ـ أسباب إمالة الألف نحو الياء:

ما يسميه القدماء ألفاً في هذا الموضع ليس سوى فتحة طويلة، فعندما نميلها نميلها نحو كسرة طويلة، غير أنّنا ـ في هذا الكتاب ـ نترسَّم خطا القدماء، فتُمال الألف نحو الياء للأسباب الآتية.

1 ـ أن تقع الألف متطرفة، وهي منقلبة عن ياء، حقيقة، مثل الفتى والهدى، أو حكماً، مثل: فتاة ونواة؛ لأنَّ تاء التأنيث خارج بنية الكلمة؛ لذا عدَّ القدماء الألف في المثالين الأخيرين متطرفة.

ودليل أن الألف أصلها ياء في الأمثلة السابقة ـ قولنا في تثنية الهدى: هديان، وقولنا: هداية، وعندما نأتي من لفظة هدى بفعلٍ ونسنده إلى ضمائر الرفع المتحركة، نقول، هديت، وهدينا، ونقول في تثنية الفتى: فتيان، ونجمعه على فتيان وفتية، ونقول في جمع فتاة جمع مؤنث سالماً: فتيات.

وكما تقع الإمالة في الأسماء ـ كما تقدَّم في إمالة الألف نحو الياء ـ تقع في الأفعال، مثل: هدى واشترى.

وشرط تطرف الألف يجعلنا لا نميل كلمةً مثل: ناب مع أن الألف منقلبة فيها عن الياء بدليل جمعها جمع تكسير على أنياب؛ وذلك لعدم تطرُّف الألف.

2 ـ أن تحلَّ الياء محلَّ الألف في بعض تصاريف الكلمة، مثل: ملهى، تُثَنَّى على ملهيان، وألفها منقلبة عن واو، ومثل: حبلى تُثنَّى على: حبليان، وفي الأفعال مثل: غزا، فعند بنائه للمجهول نقول: غُزِيَ، ومثل: سجا عند بنائه للمجهول نقول: سُجِي.

3 ـ أن تكون الألف عيناً في فعلٍ أجوف يصير عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك للمتكلم على زنة: فِلتُ (بكسر الفاء) سواء أكانت هذه الألف

---

(1) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط1، 2001م، ج3، ص1503ـ 1506.

الممالة أصلها ياء أم واو، فمثال ما أصله ياء: هاب، وباع ومثال: ما أصله واو: خاف، نقول في إسناد هذه الأفعال إلى ضمير الرفع المتحرك للمتكلم: هِبْتُ، وبِعْتُ، وخِفْتُ، فالألف في مثل هذه الأمثلة تُمال نحو الياء.

فإنْ كان الفعل الأجوف الذي عينه ألف يصير إلى زنة فُلْتُ (بضم الفاء) عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك للمتكلم ـ فلا تُمال الألف، وذلك مثل: قال، وصام؛ لأنَّنا نقول في إسناد هذين الفعلين إلى ضمير الرفع المتحرك للمتكلم: قُلْتُ وصُمْتُ.

أمَّا الأفعال التي اختلفت فيها لهجات العرب عند الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك للمتكلم، فقد جاء عن العرب إمالتها وعدم إمالتها، فالفعل مات على سبيل المثال كان بعض العرب عند إسناده إلى تاء الفاعل يقول: مِتُّ على زنة فِلْتُ (بكسر الفاء) وهؤلاء يميلون مثل هذا الفعل، وكان بعضهم عند إسناده إلى تاء الفاعل يقول: مُتُّ على زنة قُلْتُ (بضم الفاء) وهؤلاء لا يميلون.

4 ـ أن تقع الألف قبل الياء مباشرة، وذلك مثل: بايع، وساير.

5 ـ أن تقع الألف بعد الياء، إمَّا مباشرة من غير فاصل، مثل: بيان، أو بين الألف والياء حرف، مثل: شيبان أو بينهما حرفان ثانيهما الهاء، مثل: دخلت هندٌ بَيْتَها؛ فَخفاء الهاء جعل الفصل مقبولاً، ويُشْتَرط ألاَّ يفصل بين الياء والهاء حرفٌ مضموم، مثل: شَرُفَ بيتُها.

6 ـ أن تقع الألف قبل الكسرة مباشرة، مثل: كامِل، وعالِم وسالِم.

7 ـ أن تقع الألف بعد الكسرة، ولا تقع الألف بعد الكسرة مباشرة؛ لأنَّ الألف تقتضي فتح ما قبلها، هذا على حدِّ عبارة القدماء، فالألف إمَّا أن يُفْصَلَ بينها وبين الكسرة بحرف وا مدة، مثل: سلاح، وكتاب، أو بحرفين متحركين أولهما غير مضموم وثانيهما حرف الهاء، مثل قولنا: يريد أن يَضْرِبَها، ولا يمال قولنا: هو يضرِبُها؛ لأنَّ الحرف الأول الفاصل بين الكسرة والألف مضموم، أو منفصلة بحرفين أولهما ساكن، مثل قولنا: مِلْحاح (للذي يكثر الطلب)، وشِمْلال (وهي الناقة السريعة)، أو يكون الفصل ما بين الكسرة والألف بثلاثة

أحرف، أولهما ساكن وأحد الحرفين هو الهاء، مثل قولنا: دِزْهماك.

8 ـ إرادة التناسب: يميل مستخدم اللغة إلى إحداث نوع من الانسجام الصوتيّ في نطقه للكلمات، فإذا أُمِيلت الألف في كلمة ووقع بعد هذه الكلمةِ كلمةٌ أخرى في نهايتها ألف تشبه الألف الممالة فإنَّ العرب قد تُميلها، ولْنُعْطِ لهذا مثالاً كلمة عماد فالألف التي بعد الميم أو الفتحة الطويلة تُمال، فعندما نأتي بهذا الاسم في جملة نقول: رأيت عماداً، وعند الوقف عليه نُبدل التنوين ألفاً في أشهر لغات العرب، على ما سنوضحه في فصل الوقف، وقد أُمِيلَتْ هذه الألف المُبْدَلَة من التنوين؛ وذلك بقصد إرادة التناسب مع إمالة ألف عماد.

هذه هي أشهر الأسباب التي ذكرها الصرفيون في إمالة الألف نحو الياء، ولكن هذه الأسباب ليست مانعة لحدوث الإمالة في بعض الألفاظ التي لا تشملها هذه الأسباب، فقد أمال حمزة والكسائي وخلف العاشر ألفات أصلها الواو ممَّا كان مكسور الأول أو مضمومَه «وهو (الربا) كيف وقع و(الضحى) كيف جاء، و(القوى والعلى)»[1] مع أن ابن الجزري أورد أن مِن العرب مَنْ يثني الربا والضحى بالياء فيقول: ربيان وضحيان[2]، غير أن هذا الاستعمال ليس شائعاً، واللغة أكبر من أَنْ يضبطها قياس[3].

موانع إمالة الألف:

ليست كلُّ ألف تستحق الإمالة للأسباب التي ذكرناها سابقاً ـ تُمالُ دائماً؛ وذلك لأنَّ هذه الأسباب قد تمنع من حُدوثِ نتيجتها وهي الأمالة موانعُ، ويمكن إرجاع هذه الموانع إلى سببين:

السبب الأول ـ أن تقع قبل الألف أو بعدها راءٌ غير مكسورة.

السبب الثاني ـ أن يقع قبل الألف أو بعدها حرفٌ من حروف الاستعلاء.

---

(1) النشر في القراءات العشر، ج2، ص37.
(2) المصدر السابق، ج2، ص37.
(3) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص347ـ 349.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

1 ـ تُمنع الألف من الإمالة إذا وقع بعدها أو قبلها راء غير مكسورة، فمن أمثلة وقوع الراء غير المكسورة قبل الألف التي تستحق الإمالة ـ قولنا: رائِدٌ، وراشِدٌ، وهذا مطرٌ راعِدٌ، فهذه الألف في هذه الأمثلة تستحق الإمالة لأنّها وقعت قبل كسرة، غير أنَّ وجود الراء المفتوحة قبل الألف منعها من الإمالة.

ومثال الراء التي تقع بعد الألف فتمنعها من الإمالة، قولنا: هذا جِدارٌ، وبنيتُ جِداراً، فهذه الألف تستحق الإمالة؛ لأنّها وقعت بعد كسرة فُصِلَ بينهما بحرف، إلاَّ أنَّ وجود الراء غير المكسورة بعدها منع إمالة الألف.

2 ـ تُمنع الألف من الإمالة إذا وقع قبلها أو بعدها حرف من حروف الاستعلاء، فمن أمثلة وقوع حرف من حروف الاستعلاء قبل الألف قولنا: صالِح، وضامِن، وطالِب، وظالِم، وغالِب، وخالِد، وقاسِم، فالألف في هذه الأمثلة تستحق الإمالة لوقوعها قبل كسر، غير أنَّ وجود حروف الاستعلاء في هذه الأمثلة منع إمالة الألف.

وقولنا وقوع حرف الاستعلاء قبل الألف يحتاج إلى بيان، فحرف الاستعلاء قد يقع قبل الألف مباشرة كما في الأمثلة المتقدِّمة، أو مفصولاً عنها بحرف واحد، كما في قولنا: صحائِف وغنائِم.

غير أنَّ امتناع إمالة الألف إذا وقع قبلها حرف من حروف الاستعلاء مشروط بشرطين:

الشرط الأول: ألاَّ يكون حرف الاستعلاء مكسوراً، مثل قولنا: صِيام وقِيام؛ وذلك أنَّ الكسرة تعين على الإمالة؛ لأنّها أقرب إليها.

الشرط الثاني: ألاَّ يكون حرف الاستعلاء الواقع قبل الألف ساكناً بعد كسرة، مثل قولنا: مِصْباح، ومِقْدام.

وتقع حروف الاستعلاء بعد الألف فتمنعها من الإمالة سواء أوقعت بعد الألف مباشرة، مثل قولنا ساطِع، وحاطِب، وحاضِر أم وقعت بعد الألف

بحرف مثل قولنا: ناسِخ وباسِط، وبالِغ، أم وقعت حروف الاستعلاء بعد الألف بحرفين، مثل قولنا: مواثيق ومناشيط.

فهذه الألف في الأمثلة المتقدمة تستحق الإمالة غير أن وجود حرف الاستعلاء بعد الألف مباشرة أو بعدها بحرف أو بحرفين ـ منع حدوث الإمالة في الألف.

ولكن لماذا لا تمال الألف إذا وقعتْ الراء غير المكسورة قبلها أو بعدها أو إذا وقع قبلها أو بعدها حرف من حروف الاستعلاء؟

لا تمال هذه الألف؛ لأن الغاية من الإمالة إحداث الانسجام الصوتيّ، وهذا لا يتحقق مع حرف الراء غير المكسور؛ لأنَّ حرف الراء حرف مكرّر، والتكرير يحتاج إلى بذل جهد، والإمالة فيها تخفيف للجهد فلا يتأتّى حدوث الإمالة لعدم التجانس الصوتيّ، وكسرة الراء تعين في حدوث الإمالة لما بين الكسرة وإمالة الألف من تجانس صوتي.

أمَّا عدم إمالة الألف إذا وقع قبلها أو بعدها حرف من حروف الاستعلاء: فلما بين صفة الإمالة وصفة حروف الاستعلاء من التخالف، فحروف الاستعلاء سُمِّيَتْ بهذا الاسم لاستعلائها إلى الحنك، والإمالة فيها انخفاض، وبعبارة القدماء «انحدارٌ وتَسَفُّل»، فلو أردنا أن نميل الألف في مثل قولنا: صاعِد فكأننا ننخفض مباشرة بعد ارتفاع، وقد عبَّر عنه القدماء بقولهم: «انحدارٌ بعد تصعُّد»، وإذا أردنا أن نميل الألف في مثل قولنا: هابِط فكأننا نرتفع مباشرة بعد انخفاض، وبعبارة القدماء «نتصعَّد بعد انحدار»، وهكذا كان يصف القدماء اللغة مستعينين بمظاهر الحياة فيَ وقتٍ لا توجد فيه المعامل والمختبرات.

وإذا كانت إمالة الألف تحدث لأسباب، فإذا وُجِدت الموانع لم تحدث الإمالة ـ كما سبق أن أوضحنا ـ فإن الصرفيين يتحدَّثون ـ في الإمالة ـ عن شيء يسمونه مانع الموانع، وذلك لسببين:

السبب الأول: ـ أن تكون الإمالة راجعة إلى الألف نفسها، كأنْ تكون الألف أصلها ياء، فالياء قريبة من الكسرة، فيسهل إمالتها مع وجود المانع،

فكلمة مثل: طاب تُمال، ولا يمنع من هذه الإمالة وجود حرف الاستعلاء قبل الألف، وهو الطاء؛ لأنَّ الألف منقلبة عن ياء. كما تُمال الألف ـ وإنْ لم تكن منقلبة عن الياء ـ، في مثل قولنا: خاف، فالألف في خاف منقلبة عن الواو، والذي سمح بحدوث الإمالة كونُ الواو المنقلبة عنها الألف تحرك بكسرة مقدَّرة، والكسرة تجانس الإمالة صوتياً.

السبب الثاني ـ وجود الراء المكسورة بعد الألف:

قلنا فيما سبق إنَّ الألف تمنع من الإمالة إذا وقع قبلها أو بعدها راء مفتوحة أو مضمومة ـ كما اتضح بالأمثلة ـ أو حرف من حروف الاستعلاء، فإذا وقع بعد الألف راء مكسورة فلا تمنع الإمالة، مثل قول الله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[1] فالألف في (أبصارهم) تُمال مع وجود الصاد قبلها وهي حرف من حروف الاستعلاء؛ وذلك لوجود الراء المكسورة بعد الألف، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾﴾[2]، فالألف في (الأبرارِ) تمال مع وجود الراء المفتوحة قبل الألف، وذلك لوجود الراء المكسورة بعد الألف.

والسبب في الإمالة في مثل هذه الكلمات أنَّ وجود الكسرة على الراء بعد الألف أمكن من حدوث الإمالة؛ لأنَّ الكسرة تجانس الإمالة صوتياً[3].

---

(1) سورة البقرة، الآية: (7).
(2) سورة المطففين، الآية: (18).
(3) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص349ـ 351.
والتطبيق الصرفي، ص١٩٣ـ ١٩٧.

الفصل الرابع

الإدغام

توطئة:

مدَّ ـ شدَّ ـ عزَّ ـ جلَّ.

يقول الصرفيون إنَّ أصل مَدَّ مَدَدَ، وأصل شدَّ شدَدَ، وأصل عزَّ عَزَزَ، وأصل جلَّ جلَلَ. التقى حرفان متماثلان فأدغم الأول في الثاني؛ ومن هنا فقد وضع الصرفيون مصطلح «الإدغام» لدراسة نوع من تأثير الأصوات المتجاورة بعضها في بعض.

على أنَّ لفظة الإدغام بتخفيف الدال هو ما أطلقه الكوفيون مصطلحاً على هذا النوع من التأثير في الأصوات المتجاورة، أمَّا البصريون فقد كانوا يشدِّدون الدال فينطقونه هكذا «الإدِّغام»، وهذا ما نقله العلماء عن سيبويه[1]، أمَّا ما نجده في كتاب سيبويه بطبعتيه (هارون وبولاق) فلم تُضبط الدال في لفظة إدغام.

وإذا كان الإدغام يحدث بين الحرفين المتماثلين في المخرج فإنَّه يحدث بين الحرفين المتقاربين في المخرج، مثل اللام والراء، والواو والنون، مثل قولنا: «وقلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً» تُدغم اللام في الراء فتنطق راءً هكذا «قرِّبي»، ومثل الواو والنون في قولنا مِنْ ولي، عندما ندغم النون في الواو نقول: «مِوَّلي»، فقد فَنِيت النون في الواو.

ومدار بحث الصرفيين في الإدغام في الحرفين المتماثلين أمَّا إدغام الحرفين المتقاربين فإنَّه من اهتمام علماء القراءات، ومن ثَمَّ فلن نورده في هذا الفصل.

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص397.

تعريف الإدغام:

الإدغام لغةً هو الإدخال، من قول العرب: «أدغمت اللجام في فم الدابة، أي أدخلته، على أنَّ ما يحدث بين الحروف من إدغام لا يُعَدُّ إدخالاً إلاَّ على نحو من التجوّز «بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما»[1].

أمَّا في الاصطلاح فهو: رفع اللسان ووضعه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر، وبعبارة أوضح: هو النطق بالحرفين «من مخرج واحد دفعة واحدة بحيث يصيران حرفاً مشددًا»[2].

وعلى هذا فالغرض من الإدغام هو التخفيف.

والإدغام في الحرفين المتماثلين نوعان:

إدغام صغير: وهو ما نفهمه بمجرد إطلاق لفظة إدغام.

وإدغام كبير: وهو مستعمل في القراءات القرآنية، ومن أكثر القرّاء الذين عُرفوا به من السبعة أبو عمرو بن العلاء، وضابط الإدغام الكبير أن يكون الحرف الأول متحركاً ثم يَسَكَّن لأجل الإدغام، مثل قوله الله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾[3] يقرأ هكذا: (مَناسكُّم)[4] بتسكين الكاف المتحركة الأولى وإدغامها في الكاف الثانية.

أقسام الإدغام:

ينقسم الإدغام ثلاثة أقسام:

ممتنع، ومُتَحَتِّم (وهو ما يطلق عليه الصرفيون واجب)، ومُمْكِن.

وهذه الأقسام الثلاثة أساسها الحركة في المثلين، وهذه الحركة على ثلاث صور:

---

(1) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص235.
(2) د. عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص203.
(3) سورة البقرة، الآية: (200).
(4) ابن الوجيه الواسطي: الكنز في القراءات العشر، تحقيق: هناء الحمصيّ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1998م، ص139.

الصورة الأولى ـ أن يكون الأول متحركاً، والثاني ساكناً.

والصورة الثانية ـ أن يكون الأول ساكناً، والثاني متحركاً.

والصورة الثالثة ـ أن يكون المثلان متحركين.

فمن خلال هذه الصور الثلاث يمتنع الإدغام، أو يتحتَّم، أو يمكن.

* فيمتنع الإدغام إذا كان الحرف الأول متحركاً والثاني ساكناً سواء أكان المثلان في كلمة أم في كلمتين، نقول:

ظَلِلْتُ أقرأ النهارَ كلَّه.

مَرَرْتُ على صديقي.

التقى مِثلان في كلمة، اللام في كلمة (ظَلِلْتُ) والراء في كلمة (مَرَرْتُ)، أولهما متحرك وثانيهما ساكن ـ فامتنع الإدغام.

ونقول:

جاء رسولُ ٱلْحسن.

التقى المثلان في كلمتين (وهو حرف اللام)، الأول متحرك والثاني ساكن فامتنع الإدغام.

* ويتحتَّم الإدغام (وهو ما يُعبِّر عنه الصرفيون بالوجوب)، إذا التقى المثلان وكان أولهما ساكناً وثانيهما متحركاً، سواء أكان المثلان في كلمة أم في كلمتين، فمثال التقاء المثلين في كلمة قولنا:

كَبَّر ـ عظَّم ـ هلَّل.

ومثال التقاء المثلين في كلمتين قولنا:

لم يكتبْ بلال.

لم يخرجْ جَلال.

فإن كان الساكن من المثلين حرفَ مدٍّ امتنع الإدغام، مثل قولنا:

يدعو وَاقد

يرمي ياسر

لأنَّ الإدغام ـ كما يقرّر الأسلاف ـ يذهب بالمدّ، وهذا يبيِّن من بعض الوجوه أنَّ أسلافنا كانوا يقتربون من نتائج الدرس الصوتيّ الحديث التي تقرّر أنَّ ما أسماه الصرفيون العرب حروف مدٍّ ليست سوى حركات طويلة، ومن المعروف أنَّ الحركة لا تُدْغَم في الحركة ولا في الحرف.

أمَّا إذا كان المثلان متحركين فإنَّ الكلام ـ عن الإدغام ـ من حيث تحتمه، أو امتناعه، أو إمكانه ـ يحتاج إلى تفصيل:

* فيتحتم الإدغام (وهو ما يعبر عنه الصرفيون بالوجوب) إذا كان المثلان متحركين في كلمة، مثل مدَّ أصلها المفترض قبل الإدغام مدَدَ، وملَّ أصلها المفترض قبل الإدغام ملِلَ، وحبَّ أصلها المفترض قبل الإدغام حبُبَ.

والصرفيون في تمثيلهم لهذه الحالة لم يخرجوا عن الأفعال؛ لذا نرى أن تُصاغ القاعدة على النحو الآتي:

إذا التقى المثلان المتحركان في كلمة وكانت هذه الكلمة فعلاً فإنَّ الإدغام متحتمٌ، إلاَّ إذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك، مثل: مَدَدْتُ فيتحتمُ الفك.

* ويمتنع الإدغام إذا التقى المثلان المتحركان في الحالات الآتية:

1 ـ أن يكون المثلان المتحركان في أول الكلمة، مثل: دَدَنْ (بمعنى اللهو واللعب) فهنا يمتنع الإدغام.

2 ـ ألاَّ تكون الكلمة التي التقى فيها المثلان المتحركان في وزن ملحق بغيره، مثل: جَلْبَب ملحق بِدَحْرَجَ، واقْعَنْسَسَ ملحق باحْرَنْجَمَ، وقِرْدَد (اسم لجبل) ملحق بجَعْفَر؛ لأنَّ الإدغام ـ في هذه الحالة ـ يُذْهِبُ الغرضَ من الإلحاق.

3 ـ ألاَّ يكون المتحرك الأول من المثلين مدغماً فيه حرف سابق، مثل: مدَّد وعلّل، وقرَّر.

فيمتنع الإدغام في مثل هذه الأفعال؛ لأن المتحرك الأول، وهو الدال في الفعل الأول، واللام في الفعل الثاني، والراء في الفعل الثالث ـ مُدْغَمٌ فيه حرف مثله سابق عليه.

4 ـ ألاَّ يكون المثلان المتحركان ياءين حركة ثانيتهما عارضة بسبب العامل مثل قولنا: لن يُحْيِيَ، ورأيتُ مُحْيِياً.

فحركة الياء الثانية في الفعل (يحيِيَ) عارضة، لأنَّها فتحة الإعراب للفعل المضارع المنصوب بلن، وحركة الياء الثانية في (مَحْيِياً) عارضة؛ لأنها علامة النصب (المفعولية).

4 ـ ألاَّ يكون المثلان المتحركان في اسم على زنة (فَعَل) بفتح الأول والثاني، مثل: مَدَدْ، وطَلَلْ.

5 ـ ألاَّ يكون المثلان المتحركان في اسم على زنة (فُعُل) بضم الأول والثاني، مثل: سُرُرْ وذُلُلْ (جمع ذلول).

6 ـ ألاَّ يكون المثلان المتحركان في اسم على زنة (فُعَل) بضم الأول وفتح الثاني، مثل: دُرَرْ، وجُدَدْ.

7 ـ ألاَّ يكون المثلان المتحركان في اسم زنة (فِعَل) بكسر الأول وفتح الثاني، وذلك مثل: لِمَمْ (جمع لِمَّة، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن).

8 ـ ألاَّ يكون المثلان المتحركان على صيغة التعجب التي على زنة (أَفْعِل)، مثل قولنا: أَحْبِبْ بِعَلِيّ، واشْدُدْ ببياض المتَّقين.

هذه هي الحالات التي يمتنع فيها الإدغام إذا التقى المثلان المتحركان في كلمة.

* ويمكن الإدغام إذا التقى المثلان المتحركان في الأحوال الآتية:

1 ـ أن يكون المثلان المتحركان في كلمتين، مثل قولنا:

جعلَ لَك هذا الأمر شغلاً.

فيمكننا أن ندغم اللام الأولى في الثانية، ويمكننا الفكُّ، (أي عدم الإدغام) لذا أطلق الصرفيون على مثل هذه الحال «جواز الإدغام».

واشترطوا للإدغام ـ في مثل هذه الحالة ـ ألاَّ يكون الحرف الأول مسبوقاً بحرف ساكن غير لين.

وقد قرّر الصرفيون هذه القاعدة على الرغم من ورود ما منعوه في القراءات القرآنية المتواترة، فقد قرأ أبو عمرو:

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[1].

بإدغام الراء الأولى في الثانية[2]، مع أنّها مسبوقة بالهاء الساكنة. وهي ليست حرف لين.

فكان الأَوْلى إلغاءُ هذا الشرط.

أمّا إجازتهم أن يسبق الحرف الأول المدغم في غيره حرفُ لين مثل قولهم: ثوب بكر، فهو يبين من بعض الوجوه تطابق نتائجهم مع الدرس الصوتي الحديث، فهم إن عدّوا حروف اللين حروفاً سواكن إلاَّ أنهم من حيث تحليلهم الصوتي عاملوها بما يقتضيه الواقع اللغويّ، فلم يعدّوها من حيث النتائج حروفاً ساكنة.

2 ـ ويمكن الإدغام والفك إذا كان أول المثلين المتحركين تاءً زائدة في فعل ماضٍ على زنة (تَفَعْلَلَ، أو تَفاعَلَ)، وذلك مثل:

تَتَلْمَذَ وتَتَابَعَ، والإدغام يكون بتسكين الحرف الأول؛ لذا نأتي بهمزة وصل لنتوصل إلى النطق بالساكن، فنقول: اتَّلْمَذَ، واتَّابع.

3 ـ ويمكن الإدغام والفك إذا كان المثلان المتحركان تاءين في فعل على زنة (افتعل)، فَتُدْغَم تاء الافتعال في التاء الأصلية، فنقول في اقتتل بعد الإدغام: قتَّل، وفي استتر: سَتّر.

---

(1) سورة البقرة، الآية: (185).
(2) النشر في القراءات العشر، ج1، ص280.

وقد لاحظ الصرفيون أنَّ إدغام مثل هذين الفعلين يوقع في لبس مع الفعل الثلاثي المضعف الذي على زنة (فعّل)؛ ذلك أنَّ الفعل الثلاثي قتل أو ستر مثلاً لنا أن نضعِّفه بقصد المبالغة والتكثير فنقول: قتّل وستّر، فتلتبس هذه الصيغة بصيغة الفعل المدغم التي على زنة افتعل كما مثلنا سابقاً، ومن خلال استقراء لغة العرب أوجد الصرفيون الفرق بين هاتين الصيغتين المتشابهتين، فالفعل الذي على زنة (افتعل) إذا أدغمناه فأصبح على زنة (فعّل) مثل: ستَّر يكون مصدره على سِتَّار، أمَّا في حالة التضعيف فيكون مصدره التستير؛ ستَّر تستيراً، وفي حال المضارع فإنَّ ياء الفعل المدغم تكون مفتوحة (يَستِّرُ)، وفي حال الفعل المضعَّف تكون الياء مضمومة (يُستَّرُ).

4 ـ ويمكن الإدغام والفك إذا كان المثلان المتحركان ياءين وحركة ثانيتهما لازمة لُزُومَ البناء، كما في الفعل الماضي في مثل قولنا: حَيِيَ، وعَيِيَ، فإمكاننا الإدغام، فنقول: حَيَّ وعَيَّ، أو الفك، وهو الإظهار، فنقول: حَيِيَ وعَيِيَ.

وقد جاءت القراءات القرآنية بهذين الاستعمالين، فقد قرأ نافع والبزي عن ابن كثير وهما من السبعة، وأبو بكر عن عاصم، وهو من الأربعة عشر ـ قوله تعالى في سورة الأنفال ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[1] بالفك وقرأ الباقون بالإدغام[2].

5 ـ ويمكن الإدغام والفك إذا التقى المثلان المتحركان في فعل مضارع مضعَّف مجزوم بالسكون، وكذلك في الأمر منه المبنيّ على السكون، نقول في حال الفعل المضارع المجزوم بالسكون: (لم يَرْدُدْ)، (ولم يَردَّ) بالفكّ والإدغام، (لم يَمْرُرْ)، (ولم يَمُرَّ).

---

(1) سورة الأنفال، الآية: (42).
(2) حجة القراءات، ص 311.

ونقول في حال فعل الأمر: (اَرْدُدْ، ورُدَّ)، و(اَمْرُرْ، ومُرَّ)[1].

وقد جاءت القراءات القرآنية بالاستعمالين في الفعل المضارع المجزوم في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ الآية، وقد عرضنا بشيء من التفصيل عند حديثنا عن إسناد الفعل المضارع المضعّف لهذه المسألة، فليُراجع هناك.

هذه هي الحالات التي يمكن فيها الإدغام أو الفك عرضناها منظمة في يسر.

---

(1) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، 586ـ 592.
وشرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٣٩٧ـ ٤٠٣.

الفصل الخامس

الوقف

الإنسان إذا تحدَّث في شيء ما من شؤون الحياة لا بدَّ له أن يتوقَّف، فعملية الكلام أسماها الصرفيون ابتداء، والتوقف عن هذا الكلام أسموه الوقف، فالوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة.

والوقف أنواع، فهو إمَّا اختياري: وهو الذي يهم الصرفيين، وإمَّا اضطراري: وهو الذي يحدث بسبب انقطاع النَّفَس، وإمَّا اختباري: وهو الذي يمتحن به الأفراد، كأنْ يقول أستاذ لتلميذه: قف على لفظة «بِمَ» أو لفظة «شجرة» إلى غير ذلك. وإمَّا تذكُّري: ويكون بمدّ الحرف الأخير، لتذكر بقية اللفظ، كأنْ تقول: قالا، أو يبيعو، وفي الدَّارِي. وإمَّا إنكاريّ. كأنْ تسمع حديثاً فتنكره، وقد مثل له الصرفيون بالأسماء فقط، والاسم إمّا منون أو غير منون، فإنْ كان الاسم مُنَوَّناً نأتي بهذا التنوين على هيأة نون مكسورة مع مدّها بياء، ونجعل في آخر الكلمة هاءً، ونحرك ما قبل هذه النون المكسورة بحركات مختلفة بحسب ما يقتضيه العامل. فلو قال لك قائل: جاء زيدٌ، وأنتَ تنكر هذا، تقول في حال الرفع: أزيدُنِيه؟ وفي حال النصب: أزيدَنِيه؟ لِمنْ قال لك: رأيتُ زيداً، وفي حال الجرِّ: أزيدِنِيه؟ لمن قال لك مررت بزيدٍ، وإنْ كان الاسم غيرَ مُنوَّنٍ، وهو الممنوع من الصرف أو المبني، فإنَّنا نمدُّ الحرف الأخير ونأتي بهاء، فلو قال لك قائل: جاء عُمَرُ، وأنتَ تنكر ذلك، فإنَّك تقف في حال الرفع، فتقول: أَعُمَرُوه؟، وتقول في حال النصب لمن قال لك، رأيت عُمَرَ: أَعُمَرَاه؟ وتقول في حال الجرِّ لمن قال لك مررت بحذامِ: أحذامِيه؟

وهناك نوع من الوقف اسمه الوقف الترنمي، وهو الذي يحدث في إنشاد بعض الشعراء في القوافي المطلقة، فيؤتَى بتنوين بدلاً من ألف الإطلاق، كما في قول جرير في رواية:

أَقِلّي اللّوْمَ عاذِلَ والعتابَنْ وقولي إنْ أصبت لقد أصابنْ

ونعود الآن إلى الوقف الاختياري وهو الغاية عند الصرفيين، فنقول إنّه يأتي لثلاثة أغراض:

1 ـ تمام الغاية من الكلام.

2 ـ تمام النظم في الشّعر.

3 ـ تمام السجع في النثر.

* * *

كيفية الوقف على الاسم الصحيح المنوَّن.

الاسم المنون إمّا أن يكون مرفوعاً، أو مجروراً، أو منصوباً، نقول: هذا زيدٌ، ومررتُ بزيدٍ، ورأيت زيداً.

فإن كان الاسم المنوَّن مرفوعاً أو مجروراً فإنَّ عامة العرب تقف عليه بالسكون، فيقولون:

هذا زيدْ، ومررتُ بزيدْ.

غير أنَّ اللغويين ذكروا أن قبيلة الأزد تقف على الاسم المنوَّن في حالتي الرفع والجرّ بمدِّ الحركة الأخيرة، فتكون في حالة الرفع واواً وفي حالة الجرّ ياء، فيقولون:

هذا زيدو، ومررت بزيدي.

أمّا إن كان الاسم المنوَّن منصوباً فإنَّ عامة العرب تقف عليه بإبدال التنوين ألفاً، فنقول:

رأيت زيدا.

وقد ذكر اللغويون أنَّ قبيلة ربيعة تقف عليه بالسكون، فيقولون:

رأيتُ زيدْ.

ونون التوكيد الخفيفة تُعامَل معاملة التنوين في الاسم المنون المنصوب فنقف عليها بإبدالها ألفاً، نقول:

لأكتُبَنْ درسي (بنون التوكيد الخفيفة).

فإذا ما أردنا الوقف عليها نقول: لأكتُبا.

ومما يتصل بهذا الموضوع الوقف على (إذن) وهو حرف نصب واستقبال وجواب، ففي الوقوف عليها قولان:

القول الأول ـ أن تُبدل نونُها ألفاً، وهو قول الجمهور، فنقول: إذا.

القول الثاني ـ أن يُوقفَ عليها بالنون؛ لأنَّ النون في (إذن) مثل النون في (لن)، و(أنْ)، وهذا قول المازني والمبرد.

وفي رسمها ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن ترسم بالألف، وهو رسم المصحف.

الرأي الثاني: أن تُرسم بالنون، وهو رأي المبرد والأكثرين.

الرأي الثالث: وهو للفراء، يُفَصِّل: فإن أُلْغِيتْ (إذن) رُسِمَتْ بالألف، وإن عملت فيما بعدها (وهو النصب في الفعل المضارع) رُسِمَت بالنون.

وأرى الأخذ بالرأي الثاني لِئلاَّ تلتبس (إذن) الجوابية بـ(إذا) الشرطية لو رسمنا (إذن) بالألف.

* * *

أمَّا إذا كان الموقوف عليه غير منوَّنٍ، بأنْ كان اسماً ممنوعاً من الصرف، أو كان معرَّفاً بأل، أو كان فِعلاً ـ فإنَّ العرب تقف عليه بالسكون، نقول في الوقف على الاسم الممنوع من الصرف: هذا أحمدْ، ومررتُ بأحمدْ، ورأيتُ أحمدْ.

ونقول في الاسم المعرَّف بأل:

أعجبني القلمْ، اكتب بالقلمْ، خُذِ القلمْ

ونقول في الوقف على الفعل:

الطالب يكتبْ، الطالب لن يكتبْ، الطالب كتبْ

وكلُّ كلمة يوقف عليها بالسكون باستثناء ما في آخره هاء التأنيث ـ يمكن أن يوقف عليها بأوجه أخرى جاءت عن العرب، نرى أهمية عرضها، وهذه الأوجه هي: [1]

1 ـ الرَوْم: وهو الإشارة إلى الحركة بصوت خفي يمكن سماعه، وعلامته خط بين يدي الحرف، يرسم هكذا (/).

2 ـ الإشمام: وهو خاصٌّ بحركة الضمة، فيوقف على الاسم بضم الشفتين من غير إحداث صوت، فهو يعتمد على الرؤية البصريَّة بالعين المجردة، وعلامته نقطة بين يدي الحرف، وترسم هكذا (.).

3 ـ التضعيف: هو أن يُوقف على الاسم أو الفعل بتشديد الحرف الأخير، نقول: هذا خالدّ، وهو يكتبّ، وعلامته رأس شين فوق الحرف، وصورتها الآن هكذا (**شدة فوق الحرف الأخير**).

وللوقف بالتضعيف شروط هي:

ـ ألاَّ يكون الموقوف عليه همزة، مثل: سِقاء.

ـ ألاَّ يكون الموقوف عليه ياءً، مثل: الراعي أو واواً مثل: يغزو ـ أو ألفاً، مثل: يخشى.

ـ ألاَّ يكون واقعاً بعد سكون، مثل: زَيْد وبَكْر.

4 ـ النقل: وهو أن يوقف على الاسم بالسكون بعد نقل حركة الحرف الذي سُكِّن إلى الحرف الساكن قبله، بعبارة أوضح، تحدث عملية تبادل فالحرف الساكن الموقوف عليه في آخر الكلمة تحوَّل حركتُه إلى الحرف الذي قبله، ويتحوّل سكونه إلى الحرف الأخير، وعلى هذا الوجه جاء في بعض الروايات عن أبي عمرو بن العلاء قراءته لقوله تعالى في سورة العصر: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾[1] بسكون الراء وكسر الباء قبلها.

---

(1) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج8، ص 509.

كيفية الوقف على الاسم المقصور، والاسم المنقوص:

أولاً ـ الاسم المقصور:

بيَّنا فيما سبق أنَّ الاسم المقصور هو كلُّ اسم مُعْرَب آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها، مثل: الفتى، والتُّقَى، والهدى.

والاسم المقصور إمَّا أن يكون منوَّناً أو غير منوَّن، وفي كلتا حالتيه فإنَّنا نقف عليه بالألف، فنقول:

جاء فتَى، ورأيت فتَى، ومررت بفتَى

ونقول: هذا الفتَى، وشاهدتُ الفتَى، وأعجبتُ بالفتَى.

ثانياً ـ الاسم المنقوص:

وهو كما وضَّحنا فيما سبق، كلُّ اسم معرب آخره ياءٌ لازمة مكسور ما قبلها، مثل: القاضِي، والدَّاعِي.

وهو إمَّا أن يكون منوَّناً أو غيرَ منوَّنٍ.

فإن كان المنقوص منوَّناً فإنَّه في حالتي الرفع والجرِّ يوقف عليه بحذف الياء وإسكان ما قبلها، فنقول:

هذا قاضْ، ومررتُ بقاضْ

أمَّا إذا كان المنقوص المنوَّن منصوباً فإنّنا نقف عليه بإثبات الياء مفتوحة، وإبدال التنوين الواقع بعدها ألفاً، فنقول:

رأيت قاضيا.

هذه هي أحوال الوقف على الاسم المنقوص المنوَّن في أكثر لغات العرب، غير أنَّه ورد في قراءة سبعيَّة الوقفُ على الاسم المنقوص المنوَّن في حالتي الرفع والجرِّ بإثبات الياء ساكنة، فقد قرأ ابن كثير قوله تعالى:

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾[2].

---

(1) سورة الرعد، الآية: (7).

(2) سورة الرعد، الآية: (11).

وهذه القراءة توافق لغة مشهورة عند العرب[1].

أمّا إن كان الاسم المنقوص غير منوَّن فنقف عليه بإثبات الياء في أحواله الثلاثة، فنقول:

جاء القاضيْ، ورأيت القاضِيْ، ومررتُ بالقاضِيْ

وقد جاءت قراءة ابن كثير[2] لقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّهَدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[3] موافقةً لهذه القاعدة.

ولكن قراءة الجمهور تقف على لفظة (المتعالي) من هذه الآية بحذف الياء مع إسكان اللام.

وما من شكٍّ في أنَّ كلتا القراءتين توافقان استعمالات العرب.

* * *

كيفية الوقف على هاء الضمير:

هاء الضمير إمّا أن تكون لمذكّر وإمّا أن تكون لمؤنّث، فإنْ كانت هاء الضمير لمذكر فإننا نقف عليها بالسكون، نقول:

رأيتهْ، ومررتُ بِهْ، والحقيقة مَعَهْ.

وإنْ كانت هاء الضمير لمؤنث فإنّنا نقف عليها بالألف، نقول:

رأيتُها، ومررتُ بها، والحقُّ مَعَها.

* * *

---

(1) ابن خلف الأنصاري: الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1999 ـ ص415.

(2) المصدر السابق، ص 415.

(3) سورة الرعد، الآية: (9).

كيفية الوقف على تاء التانيث:

تاء التأنيث تلحق آخر الأسماء والأفعال وبعض الحروف، ولا يخفى أنّها إذا دخلت على آخر الاسم أو الفعل وظيفتها التأنيث، أمّا دخولها على بعض الحروف فربَّما يفيد المبالغة في معنى الحرف.

1 ـ دخول تاء التانيث على آخر الأسماء:

أ ـ إبدالها هاءً:

تُبدل تاء التأنيث هاء ساكنة عند الوقف في الأسماء، نقول:

هذه فاطمهْ، رأيت فاطمهْ، مررتُ بفاطمهْ

ب ـ يمكن الوقف عليها بالتاء، من غير إبدالها هاءً، إذا كانت تاء التأنيث مسبوقة بحركة أو ساكن معتل، فنقول:

شجرَتْ، وثَمَرَتْ، وصلاتْ

وفي بيان الدرس اللغويّ الحديث، نقول: يمكن الوقف بالتاء إذا كانت مسبوقة بحركة طويلة أو قصيرة، كما اتَّضح من خلال الأمثلة.

وعلى هذه اللغة جاء قول أبي النجم العجلي:

والله أنجاكَ بكفَّيْ مُسْلِمَتْ مِنْ بعدِ ما وبعدِ ما وبعدِ مَتْ

صارتْ نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحُرَّة أنْ تُدْعَى أَمَتْ

ج ـ يتحتم الوقوف بالتاء ساكنةً، إذا كان الحرف الذي قبل التاء ساكناً صحيحاً، مثل قولنا:

بِنْتْ، وأُخْتْ

و ـ نقف بالتاء في جمع المؤنث السالم وهو ما آخره ألف وتاء، فنقول:

مسلماتْ، وهنداتْ، وزينباتْ

وورد عن بعض العرب الوقوف عليها بالهاء، من مثل قولهم:

كيف حال الإخوةِ والأخواهْ؟

2 ـ وإن لحقت تاء التأنيث آخر الفعل ولا يكون إلاَّ ماضياً، فإنّنا نقف عليها بالسكون، نقول:

قامتْ، ذهبتْ، قرأتْ

وكذلك الأمر إن لحقت التاءُ الحرف، نقول:

ثُمَّتْ، ورُبَّتْ في ثُمَّ، ورُبَّ

هاءُ السَّكْت:

ممَّا يعرض للوقف أو من خصائصه أن نأتيَ بهاءٍ تُسمَّى «هاء السكت» عندما نريد أن نقف على بعض الكلمات، وقد سُمِّيَتْ هاء السكت بهذا الاسم لأنَّه يُسْكَتُ عندها (أي ينتهي الحديث) دون آخر الكلمة.

وإلحاق هاء السكت ببعض الكلمات أحياناً يكون ممكناً، وهو ما يُعبِّر عنه اللغويون بالجواز، وأحياناً يكون متحتماً، وهو ما يُعبِّر عنه اللغويون بالوجوب.

1 ـ تلحق هاء السكت الفعل المعتل المحذوف اللام مجزوماً كان أم مبنيًا، مثل قولنا:

لم يدعُهْ، لم يَخْشَهْ، لم يَزِمِهْ

واذْعُهْ، اخْشَهْ، ازمِهْ

وإلحاق هاء السكت بآخر هذه الأفعال ممكنٌ وليس متحتماً.

فإن بقي الفعل المعتل المحذوف اللام على حرف واحد ـ تحتَّم لحاق هاء السكت به، مثل قولنا:

عِهْ، وقِهْ في الأمر من وَعَى، ووَقَى

وعند ابن مالك يتحتَّم لحاق هذه الهاء إذا كان الفعل على حرفين أحدهما زائد، مثل قولنا:

لم يَعِهْ، ولم يَقِهْ

2 ـ تلحق ها السكت (ما) الاستفهامية المجرورة سواء أكانت مجرورة

بالحرف أم مجرورة بالاسم، ومن قواعد الكتابة أنَّ الألف تُحذف من (ما) الاستفهامية المجرورة، فنقول:

بِمهْ، وعَمَّهْ، ولِمهْ

ونقول:

جئتَ مجيء مَهْ، واقتضيتَ اقتضاء مَهْ

وألحاق هاء السكت بما الاستفهامية المجرورة بالحرف ممكنٌ، وإلحاقها بما الاستفهامية المجرورة بالاسم متحتمٌ.

3 ـ تلحق هاء السكت الكلمات المبنية بناءً دائماً، والكلمات التي تُشْبِهُ في بنائها الكلمات المعربة، يخرج بهذه القيود:

الفعل المضارع المبني؛ لأنَّ بناءه عارض.

والفعل الماضي؛ لأنَّه يُشبه الكلمات المعربة في مجيئه صفةً وصلةً، إلى غير ذلك.

وأمثلة الكلمات المبنية بناءً دائماً:

ـ يا المتكلم إن كانت مفتوحة، في مثل:

(كتابيَهْ)، (مالِيَهْ)، (سلطانِيَهْ)

ـ والياء في ضميري المفرد المذكر أو المؤنث إن كانت مفتوحة، في مثل قولنا:

(هُوَه)، و (هِيَهْ)

قال حسانُ رضي الله عنه:

إذا ما ترعرع فينا الغلام فما أن يقال له من هُوَه

فإذا لم تكن الياء مفتوحة وُقِف عليها بالسكون[1].

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص1469ـ 1485.
شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٣٣٨ـ ٣٤٥.

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه في الأولين والآخرين

تَمَّ الفراغ من هذا المؤلف في ليلة السبت: الثامن من شعبان الموافق ٣/ أكتوبر/ ٢٠٠٣م

بمدينة بنغازي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثبت بأسماء المصادر والمراجع

أولاً ـ المصادر

1 ـ الأشموني:

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

2 ـ الثمانيني:

شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط1، 1999م.

3 ـ جرير:

ديوانه، دار الأندلس ـ بيروت

4 ـ ابن جنّي:

ـ الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، دار الهدى ـ بيروت ـ بيروت، ط2.

ـ المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث العربيّ القديم، ط1، 1994م.

5 ـ الجوهري:

ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيَّة)، تحقيق أحمد عبد الغفور العَطَّار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط3، 1984.

6 ـ ابن حجر:

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محبّ الدين الخطيب،

مراجعة. محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ـ القاهرة، ط3، 1407هـ.

7 ـ ابن حزم:

جمهرة أنساب العرب، دار المعارف، ط6.

8 ـ حسَّان بن ثابت الأنصاري:

ديوانه، تصحيح: عبد الرحمٰن البرقوقي، دار الأندلس ـ بيروت، ط1، 1983م.

9 ـ الحطيأة:

ديوانه، تحقيق: نعمان محمَّد أمين طه، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط1، 1987.

10 ـ حميد بن ثور:

ديوانه، صنعة: عبد العزيز الميمني ـ القاهرة، 1951م.

11 ـ أبو حيان الأندلسي:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط1، 1998م.

12 ـ خالد الأزهري:

شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر ـ بيروت.

13 ـ ابن خالويه:

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: آثر جفري، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

14 ـ ابن خلف الأنصاري:

الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1999م.

15 ـ ابن دريد:

الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط1، 1991م.

16 ـ ذو الرمة:

ديوانه، تحقيق: مجيد طرّاد، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت، ط2، 1996م.

17 ـ الرضي:

ـ شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1982م.

ـ شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ـ 1987م.

18 ـ الزبيدي:

تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع ـ بنغازى.

19 ـ الزجاج:

فعلت وأفعلت، تحقيق: د.رمضان عبد التوّاب، ود. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، 1995م.

20 ـ ابن زنجلة:

حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط1، 1974م.

21 ـ سيبويه:

ـ الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ج2، دار الكتاب العربي القاهرة، 1968م.

ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.

ج4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

22 ـ السيوطي:

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.

23 ـ طرفة بن العبد:

ديوانه، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

24 ـ **العجاج:**

ديوانه، تحقيق: عِزَّة حسن، دار الشرق العربيّ، 1995م.

25 ـ **ابن عصفور:**

الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط4، 1979م.

26 ـ **ابن عقيل:** شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

27 ـ **الفرّاء:**

معاني القرآن، عالم الكتب ـ بيروت، ط2، 1980م.

28 ـ **الفرزدق:**

ديوانه، شرح: علي خريس، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ط1، 1996م.

29 ـ **المبرد:**

المقتضب: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.

30 ـ **المرادي:**

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمٰن علي سليمان ـ دار الفكر ـ القاهرة، ط1، 2001م.

31 ـ **ابن منظور:** اللسان، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط2، 1997م.

32 ـ **نقرة كار:**

شرح الشافية في التصريف، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه).

33 ـ **أبو هلال العسكري:**

جمهرة الأمثال، تحقيق: د. أحمد عبد السلام، ومحمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1988م.

34 ـ ابن الوجيه الواسطي:

الكنز في القراءات العشر، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1998م.

35 ـ ابن ولاّد:

الانتصار لسيبويه على المبرّد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1996م.

36 ـ ابن يعيش:

شرح المفصَّل، عالم الكتب ـ بيروت.

* * *

ثانياً ـ المراجع

1 ـ إبراهيم أنيس:

ـ الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1984م.

2 ـ إبراهيم أنيس وآخرون:

ـ المعجم الوسيط، دار الفكر.

3 ـ أحمد الحملاوي:

شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية ـ بيروت.

4 ـ أحمد علم الدين الجندي:

اللهجات العربية في التراث ـ القسم الثاني، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا/ تونس.

5 ـ أحمد مصطفى المراغي:

هداية الطالب، الناشر: المكتبة المحمودية ـ مصر، ط8، 1951م.

6 ـ حسن عون:

تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م.

7 ـ خديجة الحديثي:

أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد، ط1، 1965م.

8 ـ رمضان عبد التوّاب:

ـ فصول في فقه العربية، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط3، 1994م.

ـ فصول في فقه العربية، الناشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط1، 1996م.

9 ـ شعبان عوض العبيديّ:

التعليل اللغويّ في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1999م.

10 ـ عبد السميع شبانة:

القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، مطبعة الفتوح ـ القاهرة، ط4، 1968م.

11 ـ عبد الصبور شاهين:

المنهج الصوتيّ للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربيّ) مؤسسة الرسالة ـ بيروت، 1980م.

12 ـ عبده الراجحي:

التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية ـ بيروت، 1984م.

13 ـ كارل بروكلمان:

تاريخ الأدب العربيّ، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجّار، دار المعارف، ط4.

14 ـ محمد محمود هلال:

الوافي الحديث في فن التصريف، منشورات جامعة بنغازي، ط1، 1974م.

15 ـ محمَّد محيي الدين عبد الحميد:

دروس التصريف، مطبعة السعادة بمصر، ط3، 1958م.

16 ـ **محمّد أبو موسى:**

من أسرار التعبير القرآنيّ (دراسة تحليلية لسورة الأحزاب)، دار الفكر العربي، 1976م.

17 ـ **محمود المراغي، وفتحي المرشدي:**

في اللغة العبرية (قواعد ونصوص)، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، 1994م.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**9**
تمهيد في نشأة علم الصرف والتّعريف به	**13**
القسم الأول: في تصريف الأفعال	**17**
الفصل الأول: مدخل إلى تصريف الأفعال	**17**
1 ـ المجرد والمزيد	17
2 ـ الميزان الصرفيّ	20
3 ـ القلب المكاني	27
الفصل الثاني: في تصريف الأفعال	**31**
1 ـ تقسيم الأفعال إلى أفعال صحيحة وأفعال معتلة	31
2 ـ المجرد والمزيد من الأفعال	35
3 ـ إسناد الأفعال إلى الضمائر	56
القسم الثاني: في تصريف الأسماء	**93**
توطئة	**93**
الفصل الأول: كيفية صوغ المصادر والمشتقات	**95**
أولاً ـ المصادر	95
ثانياً ـ المشتقات	107

الفصل الثاني: في تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع 127
أولاً ـ التثنية 132
ثانياً ـ الجمع 134
أ ـ جمع المذكر السالم 134
ب ـ جمع المؤنث السالم 135
ج ـ جمع التكسير 137
1 ـ أوزان القلة 138
2 ـ أوزان الكثرة 142
الفصل الثالث: التصغير 153
معناه 153
أغراضه 153
شروطه 154
صيغه 155
التصغير يردُّ الكلمات إلى أصولها 158
تصغير الترخيم 159
ألفاظ تمَّ تصغيرها على غير القياس 160
الفصل الرابع: النسب 162
* التغييرات التي تحدث في آخر البنية الصرفية عندما تدخل عليها ياء النسب 164
* التغييرات التي تتم داخل بنية الكلمة عندما تدخل عليها ياء النسب 171
ياء النسب 171
متفرقات 187

القسم الثالث: في المشترك بين الأفعال والأسماء 187
الفصل الأول: الإعلال 187
تمهيد 187
1 ـ قلب الواو والياء همزة 190
2 ـ قلب الهمزة واواً أو ياءً 193
3 ـ حكم الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة 197
4 ـ قلب الألف ياء 199
5 ـ قلب الواو ياء 200
6 ـ قلب الألف واواً 204
7 ـ قلب الياء واواً 205
8 ـ قلب الواو والياء ألفاً 206
الفصل الثاني: الإبدال 209
نماذج من الإبدال الصرفي 210
1 ـ إبدال الواو والياء تاءً 210
2 ـ إبدال تاء الافتعال طاء 211
3 ـ إبدال تاء الافتعال دالاً 212
4 ـ إبدال الواو ميماً 214
الفصل الثالث: الإمالة 216
أسباب الإمالة 217
أولاً ـ أسباب إمالة الفتحة نحو الكسرة 217
ثانياً ـ أسباب إمالة الألف نحو الياء 219
موانع إمالة الألف 221

الفصل الرابع: الإدغام 225
توطئة 225
تعريف الإدغام 226
أقسام الإدغام 226
الفصل الخامس: الوقف 233
كيفية الوقف على الاسم الصحيح المنوّن 234
كيفية الوقف على الاسم المقصور والاسم المنقوص 237
كيفية الوقف على هاء الضمير 238
كيفية الوقف على تاء التأنيث 239
هاء السكت 240
ثبت بأسماء المصادر والمراجع 243
الفهرس 251

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com